المُناضلة

Almounadila

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

عمالية نسوية شبيبية أممية

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 73 فبراير/مارس 2019 -الثمن 5 دراهم

تحرّر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

حراك الريف وجرادة : ماذا بعد الاحكام الجائرة على طلائع النضال؟ ص2

«يسار» متهافت: بعدد الحملات على حزب العدالة والتنمية ص2

حراك الريف والتضامن الواجب.. ص3

تقرأون في هذا العدد:

لماذا يجب على نقابتنا، الإتحاد المغربي للشغل، الإنخراط إلى الدينامية النضالية الجارية؟ ص5

العمال الزراعيون: استغلال بشع ونضال نقابي لانتزاع الحقوق المغتصبة ص15

السودان: الشعب يستأنف السيرورة الثورية ص16

السودان: ما في طلب النقاش السياسي هو الإسقاط الفوري للنظام ص16

ملف العدد:

نضال الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وباقي التنسيقيات بقطاع التعليم.

من أجل سياسة عمّالية بديلة للنهج السّائد في الحركة النقابية

تشهدُ السّاحة النقابية، ما عدا بالقطاع الخاص، تململا مغايرا للمألوف في السنوات الأخيرة. اتضح الأمر في إضراب 3 يناير 2019 الوحدوي بقطاع التعليم، وها هو يتأكد في التقاء قوى نضال متنوعة في يوم 20 فبراير: مسيرة وطنية بالرباط دعت إليها تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، ضمن برنامجها النضالي الخاص؛ ثم دعوة إلى إضراب عام بالوظيفة العمومية والجماعات الترابية في نفس اليوم، من طرف نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، مع انضمام نقابات التعليم الثلاث [كدش، فدش، الجامعة الوطنية] إلى مسيرة الرباط، ومشاركة تنسيقيات متنوعة. لا ينقص الكتلة العمالية غير الاتحاد المغربي للشغل.

إنه التقاء نضالي يفرضه سياق تصاعد التعدي على الحقوق، لكنه تلاقي مطبوع بالتردد، وبقصر النفس، وافتقاده لرؤية وأهداف إجماليين. ومن ثمة خطر انتكاسه، وإحباط ما يثير من آمال الفكاك من وضع العجز ومراوحة المكان، وحتى التراجع.

منذ العام 2011، وما جاء به ميزان قوى تلك الفترة من مكاسب نوعية، أملت بالحركة النقابية حالة من الضعف مكنت العدو الطبقي من مواصلة ضرب ما تبقى للطبقة العاملة من مكاسب.

ولا شك أن من أسباب هذا الضعف الرئيسة النهج الذي تسير عليه حركتنا النقابية ذاتها. لقد أسهم في إضعافها امتناع مقصود عن تجنيد كامل قواها، ولا مبالاة بواجب إيقاظ الراقد من تلك القوى، وخرط الكل في خطة نضال موحدة في اتجاه تغيير في ميزان القوى يضمن تحقيق مكاسب حقيقية. فلا تضامن حقيقي مع نضالات جزئية متواترة بالقطاع الخاص، ولا توحيد للجهود بين مختلف النقابات في القطاع العام، واقتصار على مطالب جزئية ليس من شأنها توحيد النضالات، وعلى أشكال نضال قليلة الفعالية قصيرة النفس.

ومن أوجه الضعف المُشلة لقدرة حركتنا النقابية ما بلغت من تشتت، قوامه تعدد نقابي، وتنامي أشكال تنظيم خارج الهياكل النقابية، من تنسيقيات وهيئات فئوية. والحق أن هذا التشتت عاقبة مباشرة لنهج القيادات النقابية الذي دفع أقساما من أجراء الوظيفة العمومية دفعا إلى السعي إلى تحقيق مطالبها خارج هياكل النقابات بسلوكين ضارين:

- أولهما، تغييب الديمقراطية وتغليب الأوامر الفوقية وخنق المبادرة النضالية.

-والثاني، تجاهل مطالبها الفئوية، والامتناع عن حفز النضال من أجلها وتطويره.

نهج القيادات النقابية تحكمه رؤية سياسية، قد تتخذ لها قناعا لا سياسيا، لكنها سياسة واعية، تتجسد في مواقف عملية، ويُعبّر عنها بيانات الأجهزة وفي الأدبيات. إنها سياسة «الشراكة الاجتماعية»، أي التعاون مع البرجوازية ودولتها للتحكم في الوضع الاجتماعي، وهو ما يسمونه «الاستقرار». وتقوم هذه السياسة على تضليل ما بعده تضليل. يزعمون أن لا خيار آخر بين استقرار وضع الاستغلال والقهر القائم ووضع الفوضى والدمار الاجتماعي الشامل، على غرار ما فعل استبداد الأسد وهمجية الرجعية الدينية بسوريا.

إن ثمة خيارا آخر: خيار النضال المنظم والواعي من أجل استقرار الحقوق الاجتماعية، الحق في حياة لائقة لملايين الكادحين الذين يفتك بهم نظام الاستبداد والرأسمالية.

وهو استقرار ممكن بإرادة تلك الملايين.

ليس اتهام سياسة القيادات النقابية دعوة إلى نهج لا سياسي في الساحة النقابية. فهكذا نهج لا وجود له، بل أكذوبة ليس إلا. المطلوب نهج تحكمه سياسة الدفاع الفعلي والحقيقي عن مصالح طبقة الأجراء: عن حرياتها الديمقراطية، وعن حقها في أجر لائق، وحماية اجتماعية حقيقية، وعن خدمات عمومية مجانية وجيدة، باختصار كل مقومات الحياة والكرامة الإنسانيتين.

لا ننتظر أن تهتدي قيادات منظماتنا إلى سياسة طبقية وفق المواصفات المذكورة، فتمسكها بسياسة «الشراكة الاجتماعية» له جذور في موقعها بين العمل والرأسمال، موقع تميزه مصالح وامتيازات. إننا نناضل من أجل سياسة بديلة، سياسة عمالية حقيقية، وفية لعلة وجود النقابات، سياسة تروم تَزَوّدَ الشغيلة بأدوات نضال فعالة، لا تقتصر على خبز اليوم، بل تكافح من أجل مجتمع الغد، مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن قوى النضال من أجل سياسة عمالية حقيقية موجودة في النقابات وفي خارجها، إنها كل التواقين والتواقات إلى النضال فعلا، وكل من لا يرضيهم وضع الحركة النقابية الراهن. تجميع قوى هذه السياسة العمالية البديلة إحدى المهام الرئيسة التي يضعها تيار المناضل- ة على كاهله، ويمد يده إلى كل معني ومعنية لإنجازها. وبمقدمة المعنيين أفواج الشبيبة المناضلة الملتحقة اليوم بساحة المعركة، والتي بات أثرها الخلاق واضحا في مسيرة الرباط يوم 20 فبراير 2019.

المناضل-ة

حراك الريف وجرادة : ماذا بعد الاحكام الجائرة على طلائع النضال؟

• بقلم: فودة إمام

تمكنت الدولة وأجهزتها الطبقية، شرطة، وقضاء، ومنتخبون، و صحافة موالية، من التعاون الوثيق لإخماد حراك الريف وجرادة، والتنكيل بالمتظاهرين و الحكم على طلائع النضال بعقود من السجن. أخر الأحكام صدرت في حق 18 شاب من مدينة جرادة بلغت في مجموعها 36 سنة.

حراك الريف وجرادة

كان احتجاج سكان منطقة الريف في بداياته يطالب بالقصاص من قتلة السّماك محسن فكري، ليتطوّر إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. الحراك الريفي قاده مجموعة من الشباب دافعُهم تحقيق المطالب الشعبية التي صيغت في الجموعات العامة، الأشكال الأكثر ديمقراطية في كل نضال جماهيري.

قمعت الدّولة بأرتال سيّارات الدرك الحربي وجحافل البوليس حراك الريف، ضاربة حصارها على مداخل البلدات إلى اليوم. زجت بطلائع النضال الريفي في سجونها ظلما، وتعبئة ترسانتها الاعلامية لتشويهم ، حتى تتمكن من عزلهم عن أي تضامن شعبي، وتنفرد بمعاقبتهم على قيّادة حراك شعبي بهذا الزخم الجماهيري لتخويف غيرهم من المضطهّدين.

بعد الريف انتقلت شرارة الاحتجاج إلى مدينة جرادة التي طالب سكانها ببديل اقتصادي عقب وفاة عاملين في الساندريات (الشقيقان حسين وجدوان)، بديل اقتصادي ينتشل فقراء المدينة من الموت في حفر الفحم الحجري.

شارك الآلاف في مسيرات جرادة السلمية، مرددين بالصوت الجهور مطالبتهم بالعيش الكريم. لم تستجب الدولة في كل من حراك الريف وجرادة لمطالب المحتجين، بل على العكس، قمعت المتظاهرين وسجنت قادتهم، وأطلقت العنان لأكاذيبها في الاعلام الرسمي بتنمية هذه المناطق، «تنمية اعترف رئيس الدولة بفشلها «.كان هذا نفس مصير نضالات شعبية شهدها المغرب منذ سنوات. (بوعرفة، طاطا، سيدي افني، صفرو...)

الدولة والنضال الشعبي

خلفت الغارات الليبرالية الجديدة آثار اجتماعية كارثية: بطالة الشباب، و هشاشة الشغل وتفكيك القطاعات العمومية...الخ. تواجه الدولة وخدامها مقاومة شعبية، ميزتها التشتّت وعدم المركزة و التنسيق من أسفل وضعف التنظيم والوعي بأصل الهجوم. ما سهل على الدولة المركزة قمعها والتنكيل بمناضليها.

لا يعني سجن طلائع النضال وقمع الاحتجاجات الانتصار النهائي للدولة على الحراك في الريف وجرادة، بل يطرح هذا الامر على مناضلي طبقتنا سؤال ما العمل والحالة هاته؟

مناضلو الريف وجرادة وباقي الحراكات الشعبية المعتقلون في سجون الدولة، هم رهائن لدى الاستبداد، وتخليصهم من قبضته واجب على كل الساعين إلى الحرية والديمقراطية في بلدنا. لقد تكشف زين المؤسسات الحقوقية الليبرالية التي أنشأها الاستبداد لتلميع صورته (المجلس الوطني لحقوق الانسان وغيره)، وأبانت عن حدود دفاعها المزعوم عن حقوق الانسان في ملفي معتقلي حراك الريف وجرادة، علاوة على جبنها الذي كان بمثابة تواطئ مع النظام في سحق النضال الشعبي.

لا يخلو نضال الثوريين من السعي الدائم إلى التشهير بما يتعرض له معتقلو طبقتنا من سجن وتنكيل، تشهير يستلزم توجيه سهام النقد إلى القضاء البرجوازي وفضح خدمته للاستبداد، حفاظا على استقرار طحن المقهورين. قضاء استعان به الحسن الثاني مطلع الستينيات لمنع الحزب الشيوعي المغربي. قضاء مسخر تستعين به الدولة اليوم للجم انتقادات الصحافة الليبرالية، وإخراسها بمختلف سبل القمع، بما فيها المنع من الكتابة(حال الصحفي علي لمرابط).

بعد أن دكت آلة الدولة القمعية حراك الريف وجرادة، بشتى صنوف القهر، مستندة إلى جيش جرار من مخابيل الإعلام العمومي، وفي منصات التواصل الاجتماعي ب « الذباب الإلكتروني «لتشويه الريفيين، أشاح العديد من الديمقراطيين الزائفين ظهورهم عن مضطهدي شعبنا. منهم من لم يرفع عقيرته منددا بالقمع الاهوج أو بالاعتقالات، مخافة أن يحسب على خندق الكادحين.

مستقبل نضالات الريف وجرادة وباقي المناطق

تململت نضالات شعبية في الريف وجرادة بعد غارات القمع الأهوج سنة2017، لكن محدوديتها في المكان وحجم المشاركة الجماهيرية لم يسمح بتوسعها وتجذرها، يدل هذا على أن الجمر تحت الرماد. لا يستطع القمع اطفاء جذوة نضال الكادحين، ولا تحل العصا المشاكل الاجتماعية التي خلفتها سياسات عقود من الهجمات الليبرالية على قوت الكادحين.

سيتجدد نضال شعبنا وتتوسع رقعته لأن بواعثه قائمة، هذا ما يطرح علينا ضرورة استخلاص الدروس من الكفاحات السابقة، بما فيها دروس الهزيمة قبل النصر. إن التعويل الكامل على المنظمات الحقوقية بما فيها الخارجية، لإطلاق سراح رهائننا لهو محض وهم.

القوة الوحيدة القادرة على ذلك هي وحدة كادحي البلد، بالمشاركة الفاعلة للطبقة العاملة، المسلحة بوعي طبقي وسياسي يفصل بين مصالح الرأسماليين ودولتهم وبين الأجراء الكادحين. إن التوجه إلى الطبقة العاملة والالتحام بها بالرغم من الأغلال البيروقراطية، مهمة تستلزم عملا سياسيا ثوريا طويل النفس من أجل بناء الحزب الثوري، الأداة الطبقية القادرة على تخليص شعبنا من القهر الرأسمالي.

"يسار" متهافت: بصدد الحملات على حزب العدالة والتنمية

بقلم: جنين داود

أثارت صورة قائدة من قادة حزب العدالة والتنمية بلا حجاب حملة ضدها، و طبعا ضد حزبها. وقبلها سبقت حملة من ذات الطراز حول صور لوزير التشغيل، المنتمي أيضا لنفس الحزب مع صديقته، وهو متزوج. وقد سبقت حملات طيلة سنوات من هذا القبيل، تتناول الحياة الشخصية لبارزين من ذلك الحزب، أو حالات استغلال نفوذ من قبل أعضاء منه، أو كل ما تقع عليه يد من يهاجمه على هذا القبيل من الجهات.

يرتمي في هكذا حملات جمهور محسوب على اليسار، يشارك في الجلبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأحيانا بمقالات، وما شابه. مجمل تلك الحملات ضجيج فارغ.

ضجيج فارغ يتغاضى قصدا عما هو جوهري. حزب العدالة والتنمية حزب ملكي، ربما أكثر من الملك كما يقال. وقد أسدى خدمات جليلة لنظام الاستبداد والاستغلال، في منعطفات خطيرة عليه، أبرزها سنة 2011 المجيدة لما اهتزت أركان عروش عديدة بمنطقتنا، وسقط بعضها.

ومع ذلك، سعى النظام لوضع هذا الحزب جانبا كعجلة احتياط، بناء على اقتناع بانتفاء الحاجة إليه مع خفوت زوابع الثورات بالمنطقة. كما وضع الاتحاد الاشتراكي جانبا بعد أن قضت به الملكية غرض تأمين انتقال الحكم في ظروف ملائمة لمصلحتها. بدا هذا السعي لتنحية حزب العدالة والتنمية جليا بعد انتخابات العام 2015. فرغم كل حملات التشهير بالحزب، بمختلف السبل، تمكن حزب بنكيران من الحفاظ على شعبيته، ثم من تأمين أغلبية بالبرلمان، وضمان أن تؤول إليه رئاسة حكومة الواجهة. ما لم يكن في حسبان النظام، وأربك خطط تدبيره للساحة السياسية الموجهة.

يعود فضل استمرار شعبية حزب العدالة والتنمية، رغم كل ما اقترف بحق كادحي المغرب من جرائم، عنوانها العريض مواصلة سياسة الدوائر الإمبريالية، يعود ذلك الفضل إلى شخص بنكيران. دهاؤه السياسي ساعده على أخذ مسافة، والإيهام بوجود من يعرقل مساعي «الإصلاح» وتحسين أحوال الناس والسير بالديمقراطية قدما. ويقوم هذا التضليل على مفهوم التحكم الذي يوحي أن ثمة بالدوائر العليا المحيطة بالملك من يرعى مصالح ما يسميه بلال التليدي، نصير بنكيران، «المركب المصلحي التحكمي» القابض على الاقتصاد، الباسط نفوذه على السلطة. وذي شبكة علاقات زبونية في المؤسسات بكل أنواعها.

بمزاوجة تطبيق ما يطلب منه والإيحاء بأن ثمة من يعرقل تنفيذ سياسته التي تدعي طبعا خدمة مصلحة الشعب حمى بنكيران حزبه من فقد الاعتبار. ومما ساعده على ذلك، وعلى الحفاظ على الأغلبية، غياب حزب ذي مصداقية بأعين الجماهير الشعبية. فليس ثمة غير صنائع النظام الفاقدة أي حظوة لدى الناس، مثل حزب مستشار الملك، وأحزاب منهكة سفّهتها عقود تعاونها مع الاستبداد تحت مسميات ديمقراطية وتقدمية واشتراكية زائفة.

لهذا تتواصل الحملات ضد حزب العدالة والتنمية، يطلقها ويشرف عليها خدام الاستبداد وأعينهم على الانتخابات المقبلة.

تركز الحملات الموجهة من «الدولة العميقة» ضد حزب بنكيران على ظلاميته لجر يساريين تالفين، لم يعدوا يرون غير الجانب الظلامي من ذلك الحزب، متناسين أن أول ظلامي بالمغرب هو النظام نفسه. ألا ينشر النظام الظلامية ويستخدم الدين في السياسة، مستعملا وسائل من العيار الثقيل بفضل المال العام؟

حزب العدالة والتنمية حزب برجوازي، وعلى هذا الأساس يتعين على كل يساري حقيقي [تعني اليسارية الدفاع عن مصالح المقهورين] أن يحارب هذا الحزب. أما محاربة الظلامية فيجب أن يوضع فيها النظام في نفس السلة مع كل الظلاميين.

نفس السياسة التي استعملت فيها الملكية والامبريالية حزب بنكيران سبق اللجوء فيها إلى المجاهد اليوسفي. نعم طبق اليوسفي سياسة الإمبريالية والاستعمار الجديد برعاية البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي [انظر بهذا الصدد مقال قبل 20 سنة، خدعة "حكومة التناوب،" بموقع المناضل-ة]. وهو بذلك مدان قدر إدانة بنكيران. والكثير ممن ينساقون مع الحملات ضد حزب بنكيران، من أنصار اليسار الليبرالي، لا يختلفون عنه جوهريا. فما من بديل لديهم عن السياسة البرجوازية المدمرة لما تبقى من مكاسب كادحي المغرب، والمنكرة لأبسط حقوقهم الديمقراطية والاجتماعية.

حزب العدالة والتنمية خطير على وعي الكادحين لأنه يحمل مشروعا برجوازيا يكرس التبعية والتخلف تحت غطاء لبوس إسلامي في مجتمع مفرط التدين. هذا ما يستوجب التشهير وليس حجاب السيدة ماء العينين، ولا حب وزير التشغيل لامرأة أخرى. ومنتقدو توافه الأمور لدى المنتمين لحزب بنكيران لا بديل لديهم. فمع استعمالهم، بين فينة وأخرى، كلاما ضد «النيوليبرالية المتوحشة»، لا يخبؤون في جعبتهم غير وصفات رأسمالية بطلاء»اجتماعي». لا شيء غير وهم تطهير الرأسمالية المحلية التابعة للإمبريالية من الريع، ومن «المخزن الاقتصادي، وإخضاعها لقواعد ليبرالية حقيقية، أولها تساوي الفرص بين الرساميل المتنافسة.

داخ قسم من اليسار، حتى الماركسي سابقا، ولم يبق لديه غير مزاعم «حداثية» خاوية أسقطته في ذيلية لحزب القصر تحت مبررات محاربة الظلامية.

الصراع الوحيد مع حزب نيكيران، ومشاريعه البرجوازية الرجعية، المفيد للكادحين هو الذي يكشف طبيعته الطبقية، ويعارضه بمشروع بديل على الصعيد السياسي والاجتماعي. مشروع التحرر من الاستبداد المقنع، وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، بإسقاط منطق الربح، ومن ثمة تنظيم المجتمع على أسس ديمقراطية وتملك جماعي للاقتصاد وتسييره ديمقراطيا.

حراك الريف والتضامن الواجب..

بقلم: سليم نعمان

تعد احتجاجات الريف حتى الآن أكبر الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدها المغرب منذ نضالات حركة 20 فبراير. وقد تمت مواجهتها بقمع هائل واعتقالات بالمئات واضطهاد وترهيب المتضامنين والصحافيين والمحامين، وكل من تجرأ على نصرة نضال الريف ومعتقليه.

في أكتوبر 2016، بعد الوفاة المأساوية لبائع سمك صغير، محسن فكري 31 عاما، طحنا بحاوية أزبال، أنطلق سخط الأهالي بالريف في شكل احتجاجات دامت حتى الآن نحو عامين. امتد السخط الشعبي إلى جميع أنحاء المغرب ضد الحكرة والإذلال. لقد كانت حالة فكري تذكيرا دراميا بحالة بوعزيزي تونس بائع الخضروات الصغير والذي أدى موته نتيجة إضرام النار في جسده احتجاجا على امتهان الكرامة وقطع سبل الدخل إلى إشعال فتيل انتفاضة عمت كامل المنطقة المغاربية والعربية، وألهمت حتى نضالات بأوروبا الغربية وأمريكا والصين وغيرها.

حينها شهد المغرب حركة نضال استثنائية لم تبلغ مستوى ما شهدته باقي المنطقة، وبخاصة تمكن الانتفاضة الشعبية بكل من تونس ومصر من الإطاحة برأس النظام، إذ اقتصر نضال حركة 20 فبراير المغربية على المطالبة بالديمقراطية ومناهضة الفساد والاستبداد.

لقد فتحت الحركة بابا جديدا، وأفقا نضاليا رحبا سمته التغلب على الخوف والاندفاع للنضال من أجل نيل الحقوق وانتزاعها بدل استجدائها. لقد جرى استرجاع الثقة بالنفس، وكانت القضايا الاجتماعية والاقتصادية في صلب الاحتجاج، لولا أن خانها تخاذل قوى تاريخية معارضة «ليبرالية» و«إسلامية»، وبالأخص تواطؤ البيروقراطيات النقابية الذي كبح استفادة الحركة من العمود الفقري الذي تشكله الطبقة لأي نضال بما تتيحه من إمكانيات قلب ميزان القوى لصالح طبقات الشعب المستغلة والمضطهدة.

لقد استعادت احتجاجات الريف شمال المغرب روح حركة 20 فبراير. إنها منطقة تتجلى فيها التناقضات الصارخة لرأسمالية تابعة ومتخلفة، وحيث تم قمع التعبير عن تفجرها في كل مرة ينهض فيها الأهالي هناك ضد الحكرة والتهميش واستشراء كل المصائب وبخاصة بطالة جماهيرية هي ضعفي المعدل الوطني بالحسيمة على سبيل المثال.

تدفق نضال كادحي الريف من أعماق المجتمع، وخرج عن المألوف في الحياة السياسية المغربية: الاستجداء وتسجيل المواقف، ورصد الخروقات والاحتجاج الرمزي... لقد تخطى بكثير ممارسة سياسية تخاذلية كل همها الحرص على «الاستقرار السياسي» و«السلم الاجتماعي»، أي بعبارة أخرى التواطؤ لخنق الديناميات العمالية والشعبية النابعة من أسفل، والحاملة لآمال إنهاء الاستغلال والاضطهاد.

أهملت الدولة الريف عمدا لعقود من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وضع تتقاسمه المنطقة مع مناطق أخرى بأكملها). لا جامعة بالمنطقة، ولا مستشفى، وطرق ومسالك بحالة مهترئة أو منعدمة. والمنطقة معزولة إذ الطرق الوطنية وعرة ومهترئة، وغير متصلة بشبكة السكك الحديدية... هذا أساس السخط الشعبي بالريف، مطالب اجتماعية واقتصادية أولية على رأسها جامعة ومستشفى لعلاج السرطان، وشغل للمعطلين، وبنية تحتية اجتماعية مثل الكهرباء والماء الصالح للشرب، والطرق، والترفيه...

ظهرت أعلام جمهورية الريف وصور عبد الكريم الخطابي في احتجاجات منطقة الريف تعبيرا عن الامتعاض من دوام المنطقة على حالها تقريبا بعد 60 عاما من الاستقلال الشكلي. إنها ميزة حاسمة بالنظر لما مثلته حركة 20 فبراير سياسيا، فرغم بعدها السياسي الظاهر فإن ارتكازها على المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هو ما أعطاها الزخم الشعبي الذي حظيت به. إن بروز هذه الرموز بحراك الريف يعد استعادة لمشروع تحرر تاريخي في الآن ذاته ضد الاستعمار والسلطة التي أعقبته.

إنها عقود من مواجهة دولة ما بعد الاستعمار المباشر، سارعت الدولة بالنظر لرمزية استعادة ذلك التاريخ التحرري، لتشوية الحراك متهمة إياه مرة بالانفصالية وأخرى بالعمالة الأجنبية... مع أن الانفصال لم يكن مطلبا للحراك المقتصر عموما على مطالبة الدولة بإنهاء عزلها للريف وتهميشه، وأن تضطلع بمسؤولياتها في تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا...

لم يسعف قادة الحراك تبرؤهم من هذه التهم الزائفة ولا تأكيد سلمية نضالهم إذ تم اعتقالهم إلى جانب أزيد من مئات آخرين، وجرت بحقهم محاكمات صورية ماراثونية انتهى شوطها الابتدائي بأحكام طويلة المدة منها 20 سنة لأبرزهم.

لم يلق حراك الريف المساندة المطلوبة خارج منطقة الريف، غير أن جديد التضامن مع نضال شعبي جار بالمغرب أنه استفاد من حركة تضامن عالمية بأوروبا الغربية خاصة وأمريكا، قادتها الجالية الريفية المنتشرة هناك. أما بالمغرب فكان التضامن أبعد عن المأمول (أكبر أشكال التضامن هو مسيرتا البيضاء والرباط بنحو 15 ألف مشارك)، وبادر إليه بالخصوص شباب من تجربة حركة 20 فبراير بالمدن الرئيسية مثل الدار البيضاء والرباط وأكادير وبني ملال... وجرى غالبا من خلال تنسيقيات غير منغرسة شعبيا، بل أغلبها لا يسعى لذلك من خلال تعبئة مباشرة تدعو الناس للتضامن ودعم مطالب الحراك التي تعنيهم تماما هم أيضا. لكن المثير هو أن يكون التضامن شبه غائب تماما عن مدينة طنجة التي كانت أبرز مدن الاحتجاج إبان حركة 20 فبراير وبعدها مباشرة ضد الغلاء.

لم تكتف الدولة بالقمع وحده، بل سارعت لاتخاذ مجموعة تدابير التفافية على مطالب الحراك، منها إقالة أربعة وزراء وأكباش فداء أخرى من مستويات دنيا، والعفو عن بعض المتظاهرين غير البارزين، وإلقاء اللوم على ما سمي غياب الوساطات (أحزاب ونقابات وجمعيات) تؤطر المواطنين، أي تكبح اندفاعهم النضالي أو تحتويه، أو توجه سخطه إلى غير محله، وأرسلت وزراء وكبار المسؤولين، إلى مدينة الحسيمة، وتحول الريف إلى ورش كبير بمشاريع تهم قطاعات وزارية مختلفة تحمل اسم برنامج «منارة المتوسط» الموجود أصلا قبل بداية الحراك والذي لا تزال معظم أشغاله جارية، وكانت سبب إقالة الوزراء المشار لهم سابقا.

طبعا، أجبر حراك الريف الدولة على التحرك والاستجابة لمطالبه، لكنها أخرت الأمر كثيرا إلى أن تمكنت من خنق الحراك بالعسكرة والحصار القمعي، والتنكيل بالمحتجين، واعتقال القيادات وأبرز الناشطين نضاليا، ودفع العديد من شباب الريف للجوء إلى أوروبا، إذ تشير أرقام صادرة عن مؤسسة الاتحاد الأوروبي الحدودية إلى زيادة العابرين «سرا» إلى اسبانيا بين عامي 2016 و2017 من 700 إلى 5000 شخص تقريبا. كل ذلك حرصا على ما تسميه هيبة الدولة، وفي الجوهر مخافة أن تكون بذلك احتجاجات الريف قدوة لبقية المناطق بالنظر إلى أن جذور الانتفاضة بالريف الاقتصادية والاجتماعية هي نفسها بمناطق أخرى، وقد شهدنا بالفعل نضالات شعبية أخرى بزاكورة في الجنوب الشرقي وفي جرادة شمال شرق البلد، وبمنطقي أزيلال وبني ملال، وفكيك على سبيل المثال لا الحصر.

لقد أبدع الحراك الشعبي بالريف نضاليا، فإلى جانب سلميته البارزة والتي حرص عليها المحتجون أيما حرص، أبدع أشكال احتجاجية تغنيه الاحتكاك بقوات القمع واستفزازاتها من قبيل مسيرات الشموع والورود، والطنطنة بأسطح المنازل، وإطفاء الأنوار، ودخول البحر وشواطئه...

لقد اجتاحت النيوليبرالية المغرب لأزيد من ثلاثة عقود وعمقت التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد ما بعد الاستعمار المباشر. تردى التعليم كثيرا وتفشى التعليم الخاص، ونفس الشيء شهدته الصحة والتشغيل والسكن وشبكات الحماية الاجتماعية والبنية التحتية الاجتماعية. وغاص المغرب، بالأخص طبقاته الشعبية المستغلة والمضطهدة، في أتون التخلف بكافة الصعد.

تواصل المديونية استنزاف مقدرات البلد، وتم نقل ملكية منشئات عمومية رئيسية إلى الرأسمال المحلي والأجنبي متعدد الجنسيات، وانتشرت أعراض رأسمالية مأزومة تنهش حقوق ومكاسب اجتماعية تاريخية وتقضي عليها تدريجيا، مخلفة بطالة جماهيرية وبؤس وفقر وهشاشة تقضي على مصير ملايين البشر وتلقي بهم للدعارة والمخدرات والاجرام وبخاصة إلى التطلع لمغادرة البلد عبر هجرة تعرض آلاف الشباب سنويا للهلاك في البحر الأبيض المتوسط محاولا بلوغ بلدان الاتحاد الأوربي.

إنها هذه السياسة النيوليبرالية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية ويتواصل انتهاجها بصرامة، والمدعومة باستبداد سياسي مزمن، وغياب بدائل نضالية نافعة تضغط لفرض سياسة تستجيب لتلبية الحاجات الاجتماعية الأكثر أولوية، هي أصل السخط الشعبي المنطلق عفويا بشكل دوري والذي يواجه كل مرة بعنف الدولة واضطهادها.

ينبغي باستعجال خلق منظمات نضال طبقية تسمح بتعديل ميزان القوى لصالح الكادحين، وتفتح الباب لبروز بدائل عمالية وشعبية قائمة على تلبية حاجات البشر الأساسية في الشغل للجميع، وتعليم عمومي جيد ومجاني، وصحة عمومية ذات جودة، وحماية اجتماعية وبنية تحتية اجتماعية حقيقيتين...

جريدة المناضل-ة
عمالية - نسوية - شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف: 0641498060
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني:
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 أكادير
حساب البريدي 793388D
البريد الالكتروني :
mounadila@yahoo.fr

لا لترهيب رافضي توقيع ملحقات العقود

كل الدعم للأساتذة المفروض عليهم التعاقد في معركتهم ضد ظلم التعاقد

بقلم، تيار المناضل-ة، 17 فبراير 2019

منذ انطلاق نضال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في إطار تنسيقيتهم الوطنية، تستمر الدولة في ترسيخ مخطط التعاقد المدمر لكل شروط العمل القار، ومن ثمة حدا أدنى من الحياة اللائقة، رافضة الاستجابة لمطلب الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية رغم إدعائها أن لا فرق بين الأساتذة المفروض عليهم التعاقد والمرسمين.

صادقت الأكاديميات الجهوية على الأنظمة الأساسية التي توفر إطارا قانونيا يضفي الشرعية على مخطط التعاقد الذي رفضه الأساتذة وكل- منظمات النضال- في قطاع التعليم.

بعد نجاح البرامج النضالية لتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وخطوات النضال الوحدوي خاصة إضراب 3 يناير الوحدوي، وتسطير برنامج نضالي في شهر فبراير يتضمن إضرابا لأيام مع مسيرة وطنية يوم 20 فبراير، أرسلت الأكاديميات الجهوية ملحقات عقود قصد توقيعها من طرف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

رفضت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، توقيع ملحقات العقود بمبرر أن التوقيع يضفي شرعية على الأنظمة الأساسية، في الوقت الذي يطالبون فيه بالإدماج. وامتنع الأساتذة عن تسلم ملحقات العقود وتوقيعها.

اعتمدت إدارات الأكاديميات الجهوية والمديريات الإقليمية أساليب التدليس والتهديد لإرغام الأساتذة على توقيع ملحقات العقود. وقد تدفع معركة الامتناع عن توقيع ملحقات العقود إلى اتخاذ الدولة إجراءات أكثر قمعية كما هو معهود من دولة الاستبداد.

إننا في تيار المناضل-ة نؤكد:

مساندتنا للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في إطار تنسيقيتهم الوطنية، وندعم معركتهم ضد مخطط التعاقد، الذي لا تمثل خطوة الامتناع عن توقيع ملحقات العقود إلا جزءا منها.

تنديدنا بجميع الإجراءات القمعية الرامية إلى ترهيب الأجراء، وثنيهم عن المطالبة بحقوقهم.

ندعو كل قوى النضال إلى مؤازرة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، بكل أشكال الدعم والتضامن، والسعي الجاد لتشكيل جبهة من كل هيئات النضال، من نقابات وتنسيقيات وجمعيات مهنية، لاسقاط مخطط التعاقد المشؤوم.

اعتبار معركة إطاحة التعاقد معركة مصيرية، تستوجب طول النفس والتبصر، ومزيد من التسيير الديموقراطي للنضالات.

إلى الأمام... النصر رهين بتوحيد كل قوى نضال، سيرا نحو إضراب عام عمالي وشعبي وحدوي قابل للتمديد.

قضايا أممية

بيان الأممية الرابعة:

ضد التدخل الانقلابي في فنزويلا، ومن أجل حل ديمقراطي للأزمة

بقلم، المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

تعبر الأممية الرابعة صراحة عن معارضتها لمحاولة الانقلاب والتدخل الامبريالي الجديدة ضد فنزويلا التي نسقها بوقاحة ودعا إليها مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي (اعتبارا لزوال حظوة ترامب في أمريكا اللاتينية). وقد أعطى شريط فيديو منشور ليلة 22 يناير إشارة الانطلاق لإستراتيجية أفضت في بضع ساعات إلى إقدام خوان غايدو على إعلان نفسه، دون مرور بالتصويت، "رئيسا" لفنزويلا، مقترفا بذلك فعل غصب حقيقي. بعد هذا الإعلان الذاتي، تهاطل وابل من "الاعترافات" بهذه الحكومة الجديدة المزعومة من قبل رؤساء وحكومات محافظة جديدة، ويمينية وحتى فاشية جديدة بالمنطقة وبالعالم برمته. كما خضعت على الفور منظمة الدول الأمريكية وبلدان المنطقة التي وقعت "بيان ليما" للخطط الامبريالية، معترفة بالتفويض الرئاسي غير المشروع لغوالديو، مُرسية حصارا لفنزويلا وساعيةً إلى تبرير تدخل عسكري.

إننا نساند بصلابة حملات إدانة محاولة الانقلاب والتدخل الامبريالي هاته، التي تنتهك الحدود الدنيا للسيادة الوطنية. وندعو إلى التعبئة الشعبية، الوحدوية، والأممية والديمقراطية على أوسع نطاق ممكن ضد الانقلاب؛ ما يعني أننا لا نرى، مهما كانت خلافاتنا وانتقاداتنا إزاء حكومة مادورو والنظام الذي أرساه في فنزويلا، أي مخرج بواسطة انقلاب امبريالي. لنترك شعب فنزويلا، الحر، بكامل سيادته، يقرر بنحو ديمقراطي مستقبله.

لا يمكن حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأكيدة، في فنزويلا إلا باستبعاد أي تدخل امبريالي ليست له أي مصداقية في الدفاع المعلن عن "الديمقراطية وحقوق الإنسان". صحيح أن قطاعات شعبية هامة، مغتاظة من الوضع الاقتصادي بالغ الخطورة بالبلد، وبالصعوبات وبالتناقضات وبالاختيارات السيئة للحكومة، قد نزلت إلى الشارع لمساندة الانقلاب. والمأساوي أنه ليس بالانقياد للاوليغارشية المحلية، وللقوى الامبريالية والرجعية، وحتى الفاشية الجديدة الدولية، يمكن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحالة الحقوق الإنسانية في فنزويلا.

في اللحظة الراهنة، يبدو أن كل المؤشرات تدل على أن الدافعين بالانقلاب يحاولون الإجبار على حرب أهلية و/أو تدخل مباشر من القوى الأجنبية، ما سيفاقم مشاكل البلد ويؤدي إلى توطيد الهجوم السياسي لليمين وأقصى اليمين في أمريكا وفي العالم برمته. سيكون نزاع مسلح سيناريو كارثة للمنطقة، وسيتيح حملة جديدة للتحكم في الموارد النفطية للبلد من قبل الاحتكارات الدولية الكبرى. إن مصيبة احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تعطينا فكرة حول ما قد يجري في فنزويلا وبالمنطقة بكاملها إذا لم يغير المسؤولون عن الانقلاب موقفهم.

إننا ندعو كل القوى الثورية، والتقدمية، والديمقراطية إلى التعبئة ضد هذا التدخل الامبريالي الجديد والى الدفاع عن سيادة شعب فنزويلا من أجل حل مشاكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية بكيفية ديمقراطية وسلمية، بدون تخريب لاقتصاده، وبدون تهديد بالتدخل المسلح، وباحترام الأغلبية المعبر عنها في صناديق الاقتراع.

لا للانقلاب في فنزويلا!

من أجل حل لأزمة فنزويلا مناهض للامبريالية!

المكتب التنفيذي للأممية الرابعة، 24 يناير 2019

من أجل تحقيق المطالب العمالية والشعبية: جميعا إلى مسيرة 20 فبراير بالرباط، على طريق إضراب عام قابل للتمديد

بقلم، تيار المناضل-ة

فيما تواصل البرجوازية ودولتها إفراط استغلال الأجراء، والتنكيل بمناضلي حراكي الريف وجرادة، ومجمل السياسة العدوانية إزاء الطبقات الشعبية، من تدمير لطفيف المكاسب الشعبية، تقف الحركة النضالية دون مستوى وقف الهجوم، وبالأحرى التقدم في تحسين الوضع الكارثي.

وبعد سنوات من استجداء ما يسمى"الحوار الاجتماعي"، وحتى مع تدخل وزارة الداخلية فيه، لا تلقى المطالب العمالية والشعبية غير الاستهزاء المألوف.

هذا كله فيما الأعماق العمالية والشعبية زاخرة بطاقات نضالية كفيلة بقلب ميزان القوى وفرض المطالب لو وجدت نهجا كفاحيا يلمها في قوة موحدة واضحة الأهداف. وإن قسما من طاقة النضال، القسم العمالي، يجري تبديده في تحركات محدودة، مشتتة، ذات مطالب جزئية، وحتى فئوية. فيما طاقة النضال الشعبية لا تجد قناة للتعبير عن نفسها وتوحيد قوتها لغياب تنظيم على صعيد وطني كفيل لذلك.

ومن جديد، أكدت التجربة الملموسة أن عدوان الرأسماليين ودولتهم يتطلب ردا عماليا وشعبيا موحدا. فلا الإضرابات ببعض القطاعات، ولا البرامج الاحتجاجية المحدودة، مثل مسيرة الكونفدرالية الى طنجة يوم 11 يناير2019، ولا برنامج الاتحاد المغربي للشغل الاحتجاجي من 10 الى 20 يناير [مسيرات محلية وتجمعات ووقفات احتجاج]، ولا النضالات الفئوية، مثل خطوات بقطاع التعليم، نقابات وتنسيقيات، أتت أكلها لحد الآن. فجلي وواضح أنها خطوات مشتتة غير كافية لإجبار العدو الطبقي على تقديم تنازلات.

الحل في إضراب عام وطني وشعبي، تتوحد في تنظيمه كل قوى النضال بدون استثناء، حول مطالب تحسين الوضع المعيشي، وتأمين الحريات النقابية والديمقراطية وأولها إطلاق سراح كافة معتقلي الحراكات الشعبية. إضراب عام يشمل العمال بكل القطاعات، وصغار التجار والحرفيين، وكل مقهوري البلد. واستفادة من دروس خطوات سابقة سُميت إضرابا عاما دون أن تستوفي شروطه الفعلية، يجب تشكيل لجان تعبئة موحدة، تشارك فيها كل منظمات النضال، من نقابات وجمعيات مهنية، وجمعيات الفئات، وتنسيقيات النضال، وقوى سياسية مناضلة، لجان تعبئة في أماكن العمل، وفي الأحياء الشعبية لضمان فرصة نجاح حقيقية: النجاح في شل آلة الإنتاج والخدمات والنقل وآلة الإدارة شلا كاملا يبث الذعر في نفوس الظالمين، ويعيد للكادحين الثقة في النفس، وفي القدرة على دحر الظالمين.

لقد دعت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى إضراب عام وطني بالقطاع العام والجماعات الترابية يوم 20 فبراير المقبل، وهو نفس اليوم الذي سبق أن حددته تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد موعدا لمسيرة وطنية بالرباط، وكان من الحكمة النضالية أن تنضم إليها المركزية النقابية. إنها ولا شك فرصة لتوحيد كل القوى التواقة فعلا إلى النضال، القوى التي تقرن القول بالفعل، في برنامج نضال وطني يبدأ بالإضراب العام، الذي يجب أن يشمل القطاع الخاص، ويجعل من مسيرة 20 فبراير بالرباط مسيرة وطنية لجميع مقهوري المغرب تزلزل الأرض تحت أقدام الطغاة. ولكي يعطي الإضراب العام كامل مفعوله يجب ان يكون قابلا للتمديد، ومنظما ذاتيا بلجان إضراب في أماكن العمل والأحياء الشعبية.

إنها خطة نضال حقيقية قابلة للتطبيق إن توفرت إرادة النضال لدى كل القوى المعنية، أي لدى كل الهيئات المنظمة المنتسبة إلى الحركة العمالية وإلى حركة النضال الشعبي.

هذا طريق التقدم في تحقيق المطالب الأساسية، وسواه من مواصلة المألوف من هدر لقوى النضال، لن ينتج غير مزيد من الإحباط ومشاعر العجز لدى طبقتنا وكافة الكادحين، ما يفتح المجال للخيارات الرجعية المدمرة التي أبانت هول ما بوسعها أن تصنع في العديد من أقطار منطقتنا. إن الخط السائد في منظمات النضال العمالي اليوم، والذي يشلها من داخل، بمنطق "الشراكة الاجتماعية"، ويسد عليها طريق التضافر مع الحراكات الشعبية، إنما يمهد الطريق لتلك الخيارات المشؤومة.

النصر ممكن، ولدى الطبقة العاملة وعامة المقهورين القدرة على تحقيقه. واجبنا السير قُدما على هذا الطريق بروح طبقية وحدوية.

لماذا يجب على نقابتنا، الإتحاد المغربي للشغل، الإنضام إلى الدينامية النضالية الجارية ؟

بقلم، مصطفى البحري

تصر حكومة الواجهة على تجاهل مطالب النقابات والتنسيقيات العمالية، وتواصل تنفيذ سياسة مُدمرة اجتماعيا، تزيد وضع الطبقات الشعبية ترديا بعد تردّ. ويضطر عمال القطاع الخاص ومستخدمو الدولة، هنا وهناك، إلى خوض نضالات معظمها من أجل مطالب صغيرة تهم هذه الفئة أو تلك، أو الدفاع عن الحق النقابي بعد طرد نقابيين، وما شابه من مناوشات لا تزعج أرباب العمل ولا الدولة.

وعوض فعل نضالي موحد يكتسب القدرة على إجبار أرباب العمل ودولتهم على تفاوض حقيقي حول المطالب العمالية، بما يسير في اتجاه تحسين الأوضاع المعيشية وضمان الحريات، تكتفي منظمات نضالنا، من نقابات عمالية وتنسيقيات بخطوات نضالية محدودة، مشتتة، قصيرة النفس، متباعدة زمنيا، بنحو يجعلها عمليا بلا مفعول. وما كثرة الكلام عن "الاحتقان"، واستجداء "الحوار"، سوى دليل على أن أشكال النضال المعتمدة لحد الآن لا نتيجة لها ولا أفق. لا بل إن نتيجتها الوحيدة هو تضخيم مشاعر الفشل وانهيار العزائم لدى شرائح متزايدة من الطبقة العاملة وعامة المقهورين. فالدعوات إلى الإضراب العام لا تلقى حماسا لدى معظم الأجراء، ولا تؤتي مفعولها المفترض، أي وقف آلة الإنتاج والنقل والإدارة بكيفية وقوة تجبران أرباب العمل ودولتهم على الاستجابة للمطالب العمالية والشعبية.

إن السبب الجلي لما تعانيه الحركة النقابية من ضعف، وما يترتب عنه من غطرسة حكومة الواجهة ومن خلفها الزمرة الحاكمة والطبقة البرجوازية برمتها، هو تشتت الرد العمالي، وانقطاع جسوره مع الحراكات الشعبية، وما يكمن خلف ذلك من انعدام إرادة نضالية حقيقية لدى قيادات النقابات، ومن ضعف الخط المعارض لتلك القيادات داخل تلك النقابات.

إن المكانة الموضوعية للطبقة العاملة في اقتصاد البلد، وفي الحياة الاجتماعية برمتها، تمنحها مقدرة كامنة على فرض مطالبها؛ إنما الناقص هو تعبئة تلك المقدرة وتوحيدها في وجهة واحدة نوح هدف واحد. وإن كان لأجهزة تسيير النقابات مصالح خاصة لكون أعضائها فئة ذات امتيازات تدفعها دفعا إلى التنافس لنيل عطايا الدولة ومنافع متعددة متكاثرة بقدر دمج النقابات في الدولة؛ فإن القاعدة العمالية لها نفس المصلحة: تحسين أوضاعها المعيشية وتوسيع حرياتها بما ينمي استعدادها للنضال نحو تغيير شامل.

لهذا يتعين على مناضلي الطبقة العاملة، بمختلف انتماءاتهم التنظيمية، العمل لفرض وحدة نضالية ميدانية، نقابيا وشعبيا، بالنظر إلى أنها السبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم الذي أدت إليه سياسة القيادات النقابية (الحرص على السلم الاجتماعي واستجداء الحوار) المفككة لأوصال الحركة العمالية.

سيظل شعار وحدة النضال النقابي أمنيةً أفلاطونية، وحتى كذبةً يستعملها أعداء تلك الوحدة أنفسهم، ما لم نجد سُبلا ملموسة وحية، الآن وهنا، لتجسيدها. يجب وقف تبديد طاقة الشغيلة النضالية في برامج نضال منعزلة عن بعضها البعض، ومحض فئوية، وذات طابع رمزي ما دامت لا تشل الإنتاج ولا النقل ولا الإدارة. يجب مد جسور التعاون بين مناضلي الطبقة العاملة مهما انتسبوا إلى هذا التنظيم النقابي أو ذاك أو هذه التنسيقية أو تلك. يجب تطوير كل صنوف التنسيق والتآزر في قطاعات العمل، وبنائها ديمقراطيا، والضغط من أجل خطة نضال موحدة تجمع كل النقابات والتنسيقيات والهيئات المناضلة.

نشهد منذ أسابيع تململا نضاليا يتلمس طريقه لتجاوز حالة الضعف النقابي، وذلك بتوحيد جهود النضال، بين مختلف تنسيقيات قطاع التعليم، وبين نقابات تعليم، وأحيانا في خطوات تجمع الصنفين. فبعد إضراب 3 فبراير الوحدوي بقطاع التعليم، اتضح أن الدعوة إلى النضال تلقى استجابة واسعة متحمسة عندما تكون وحدوية تُجمع عليها كل النقابات المناضلة. كما أن خطوات تنسيقيات التعليم النضالية بعثت الدفء في جسم برّده الجمود النقابي المديد. وقد كان من شأن تطوير نَفَس ذلك الإضراب، بمواصلة التعاون بين النقابات، والإقدام على خطوات إضافية، أن يخلق وضعا نقابيا جديدا. وضع تستعيد فيه القاعدة النقابية ثقتها في المقدرة على النصر، وتتقوى فيه الصفوف بفئات عمالية لا ترى لحد الآن جدوى في النضال. بيد أنه تم تفويت تلك الفرصة، فرصة مواصلة إضراب 3 يناير الوحدوي بمبادرات نضالية وحدوية أخرى. ويواجه التعاون بين مختلف التنسيقيات مصاعب ناتجة تارة عن تأصل العصبيات النقابية، العقيمة بطبعها، في أقسام من القاعدة النقابية [نقابتي أنا هي النقابة وسواها هياكل حزبية أو مخزنية أو ...]، وطورا عن أوهام إمكان تحقيق المطالب الجزئية بالانطواء الفئوي [مطلبي أنا صغير لن أغرقه في عمل مشترك من أجل مطالب كبيرة لا طاقة لتحقيقها ...].

إننا الآن إزاء خيارين: إما تطوير التنسيق والتعاون النقابي والخطوات النضالية المشتركة، أو نعود إلى حالة التمزق وحالة هذا يُشرّق وذاك يُغرّب، والنتيجة مزيد من الإفقار وتدمير المكاسب، وهجمات أشد عدوانية وفتكا بمصالح طبقتنا.

قررت تنسيقيات الأساتذة المظلومين بالتعاقد المفروض برنامجا نضاليا بالإضراب عن العمل من 19 فبراير إلى 22 منه، مع مسيرة في الرباط يوم 20 فبراير، وفي السياق ذاته دعت سبع تنسيقيات تعليمية لإضراب يومي 19 20 فبراير وللانضمام إلى مسيرة 20 فبراير بالرباط. من جانبها قررت التنسيقية الوطنية لأساتذة الزنزانة 9 ، دفاعا عن مطالبها المشروعة، إضرابا وطني مدة أسبوع قابلا للتمديد مع اعتصام بالرباط من 18 إلى 23 فبراير 2019.

ومن جانبها تتابع الكنفدرالية الديمقراطية للشغل برنامجها بدعوة إلى إضراب عام بالوظيفة العمومية والجماعات الترابية يوم 20 فبراير الجاري، بلا نداء إلى المشاركة في مسيرة الرباط، عكس ما فعلت نقابتها في التعليم، بتعاون مع نقابتي التعليم، بالفيدرالية الديمقراطية للشغل وجامعة التوجه الديمقراطي بإعلان الالتحاق بالمسيرة الوطنية.

فهل تنضم الكنفدرالية برمتها إلى مسيرة 20 فبراير، علما أنها جعلت التعاقد المفروض، ومطلب الدمج في الوظيفة العمومية، من دواعي الإضراب العام؟. هل تنضم الكنفدرالية إلى مسيرة 20 فبراير؟ هذا واجبها.

هكذا نرى الواقع الموضوعي، واقع هجوم يشنه عدو مشترك، واقع آذان صماء إزاء مطالب الشغيلة، وقد فرض تعاونا نضاليا غير منسق من قبل. طبيعي أن تصب كل إرادة نضال حقيقية في نفس البوتقة الكفاحية. فلماذا يظل الاتحاد المغربي للشغل بعيدا عن دينامية النضال المشترك الجارية.

استنفد الاتحاد المغربي للشغل برنامجه من 10 إلى 20 يناير [مسيرات محلية وتجمعات ووقفات احتجاج] بلا تحقيق أي مطلب ولا حتى التفاتة من المخاطبين بذلك البرنامج. إن تمثيلية هذه النقابة، الأولى بالقطاع الخاص، تزيدها مسؤولية على مسؤولية في الخروج من وضع التوحل النقابي السائد بفعل التشتت والسير في اتجاهات متنافرة.

نال تراكم الإخفاقات طيلة سنوات من قوة الحركة النقابية لدرجة زاد غطرسة أرباب العمل والدولة درجات. وسيدمر كل إخفاق إضافي ما تبقى من عزم نضالي، ويفتح من ثمة باب كوارث عديدة تعدها الدولة بعزم، منها مواصلة تخريب مكاسب التقاعد بالوظيفة العمومية، وتطبيق نفس الخطة بالضمان الاجتماعي، وإلغاء حق الإضراب عمليا تحت غطاء تنظيمه، وتعميق كل أوجه الحيف الطبقي وإلقاء جماهير الشعب في أهوال الفقر والمرض والجهل.

إن على قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وعلينا جميعا نحن مناضلوه ومناضلاته، الالتحاق الفوري، بكل عزم وقوة، بالسيرورة النضالية التي تتبلور ميدانيا في خطوات ترسم تدريجيا نهجا وحدويا ما أحوج الحركة النقابية المغربية إليه.

إن الدينامية النضالية الوحدوية الجارية، بمختلف أشكالها بداية جيدة نحو استنهاض قوى الحركة النقابية، ومجمل الشغيلة، لبناء ميزان قوى قادر على فرض المطالب. يجب السير بهذه الوثبة النضالية نحو إضراب عام حقيقي يشل البلد فعلا، لتدرك البرجوازية ودولتها القوة العمالية وترتعب منها. فهذا الارتعاب هو ما سيدفع إلى التنازل، وليس دعوات التماس"الحوار" التي لا تلقى غير الاحتقار الطبقي.

وجلي أن الإضراب العام ليس قرارا إداريا، يجري تنفيذه بالضغط على زر ما. إنه عملية إيقاظ تدريجي لقوى النضال بالانطلاق من تعبئة جارية، ومعارك جزئية، وتوسيع التعبئة، والتحاق قطاعات إنتاج وخدمات، خطوة خطوة. وهذا ما يتطلب تعاونا على أوسع نطاق لتجنيد كل قوى الحركة العمالية بكيفية ومقدار يفوقان ما يجند في الانتخابات المهنية، التي لا تتجاوز غايتها الظفر بالتمثيلية.

وإن كان مبرر امتناع ما لدى من يعتبر التوحيد النضالي الجاري غير مفيد للحركة النقابية، أو غير ملائم في الظرف الراهن، فليس عليه أن يلزم الصمت، بل أن يرشد طبقتنا بحججه، ويطرح البديل الكفيل بإخراج حركتنا النقابية من وضع العجز، واستجداء "الحوار" من محكومة ليس سواء واجهة لمصاصي دماء الطبقة العاملة.

إن كل المنتسبين إلى الحركة العمالية هم اليوم أمام امتحان أقوالهم، ومزاعم تمثيل الشغيلة والدفاع عن مصلحتها. ومن يضع مصلحة أخرى فوق مصلحة الطبقة العاملة، سواء سُميت "وطنية" أو بُررت بتفادي "الاحتقان والانفجار"، إنما يخدم العدو الطبقي، ويفتح أبواب تعفن الوضع بصعود القوى الرجعية التي تُستعمل فزاعة لكبح النضال العمالي والشعبي. فلا بديل عن تلك الفزاعة غير صنع مستقبل عمال المغرب ومقهوريه بالكفاح المستمر من أجل تحسين الأوضاع المعيشية، وتطوير بصيص الحريات القائم، والسير بإصرار نحو مجتمع المساواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ما يعني دك أسس مجتمع الاستغلال والاضطهاد القائم.

فلتتحد كل جهود المخلصين، فعلا، لأهداف النضال العمالي، ضمن السيرورة الوحدوية الجارية، وكلنا إلى مسيرة الرباط يوم 20 فبراير 2019، فذلك خير إحياء لذكرى ذلك اليوم المجيد.

فإلى الأمام، أيها الاتحاد المغربي للشغل، يدا في يد مع مجمل الحركة العمالية

لماذا ندافع عن التنسيق؟

بقلم، بشرى الكفول

*** جرى تداول العديد من الإنتقادات لخطوة التنسيق (إضراب 3 يناير)، مفادها أن هذه الخطوة لم تزد ملفنا المطلبي إلا تعتيما، بإغراقه في باقي مطالب تنسيقيات الشغيلة التعليمية، وإغفاله في تصريحات القيادات النقابية ومسؤولي الدولة.**

* استطاعت الدولة تزييل هجماتها على قطاع التعليم وشغيلته، اعتمادا على سياسة فرق تسد. فانتشرت الفئوية داخل صفوف الشغيلة، كل فئة تناضل من أجل مطلبها الخاص، معتقدة أنه بعزله عن باقي المطالب ترسل رسالة إلى الدولة ببساطة مطلبها، وهذا ما سيدفع الأخيرة للإستجابة له.لكن الذي وقع هو العكس. فقد استطاعت الدولة بث الشقاق بيننا كشغيلة تعليمية، فاسحة المجال هكذا لمزيد إضعاف العمل النقابي والزحف على المكتسبات التاريخية التي حصنتها الأجيال السابقة بكفاحاتها ونضالاتها وتضحياتها.

* يعد التنسيق الحالي- رغم تواضع بداياته- مكسبا تنظيميا عظيما يجب الحفاظ عليه، وأي تراجع عليه سيكون نكوصا تستفيد منه الدولة بالإنفراد بضحايا سياستها في قطاع التعليم والوظيفة العمومية.

* دأبت تنسيقيتنا الوطنية منذ تأسيسها إلى دعوة النقابات وكل فئات الشغيلة للإنخراط في أشكالها النضالية، وتجاوز منطق التضامن إلى النضال ضد مخطط التعاقد الذي يستهدف الجسم التعليمي بمجمله (مرسمين ومفروض عليهم التعاقد). وهذا ما يحتسب لتنسيقيتنا الوطنية وليس علينا، ويجب الحفاظ عليه كمسكب برنامجي وتنظيمي، وليس التراجع عليه.

* تطور الأمر مع مجلسنا الوطني المنعقد يوم 2 دجنبر 2018 الذي أكد على ضرورة التنسيق، وقد ترجم هذا إلى خطوات موحدة (إضراب 11 دجنبر، إضراب 3 يناير).

* يقتضي منطق التطور التأكيد على التنسيق وتطويره وليس مهاجمته بمبرر أن ملفنا لن يستفيد شيئا من هذا التنسيق مقارنة بباقي الفئات.

* إذا كان التنسيق هو الذي أدى إلى إغفال ملفنا دون ملفات باقي التنسيقيات، فهل يعني هذا أن نضالنا المنفرد قبل التنسيق، قد استطاع انتزاع تنازلات من الدولة في هذا الجانب. ناضلنا منذ تأسيس تنسيقيتنا الوطنية (مارس 2018) وحتى قبلها لوحدنا دون تنسيق، وقد استطعنا تحقيق مكاسب معينة (إيقاف حالات

الفصل- عدم معادلة الشواهد- ، تسويات المستحقات/ الأجور)، لكن هذا النضال المنفرد لم يحلحل موقف الدولة من مخطط التعاقد قيد أنملة.

* إن التنسيق الحالي يفتح آفاق عظيمة أمام نضال شغيلة التعليم- وضمنهم تنسيقيتنا- لبناء ميزان قوى حقيقي قادر لوحده على دفع الدولة لتقديم تنازلات حقيقية من أجل نزع فتيل نضال شغيلة التعليم الصاعد من الأعماق والمنفلت من كل ضبط بيروقراطي. هذا ما يجعل الدولة حاليا تعتمد التكتيك القديم: فرق تسد، بإغفال ملفنا، وإدعاء سير ملفات التنسيقيات الأخرى في طريق الحل.

* ليس من المستحب أن نبني تكتيكاتنا النضالية بناء على ارتسامات وانفعالات آنية تجاه ما تقوم به الدولة والبيروقراطيات النقابية. فإذا كان إغفال مطلبنا من طرف الدولة يخدم هدفها في كسر التنسيق الحالي، فلا يجب علينا نحن أن نسهل عليها هدفها.

* هذا التغييب أمر مقصود: فأكثر ما تخشاه هذه لدولة هو وحدة نضالات الشغيلة التعليمية، وأكثر من ذلك وحدة نضالات الشعب المغربي ككل. إذن الأمر مقصود من أجل عزلنا كمفروض عليهم التعاقد وخندقة مطالبنا بعيدا عن باقي الشغيلة التعليمية. لذلك الإجابة الموضوعية لمثل هذه الممارسات ليست التشكيك في مدى فعالية التنسيق، وإنما الدعوة إلى المزيد من توحيد النضالات بغية خلق ميزان قوى أكبر يسمح بالاستجابة لمطالبنا العادلة والمشروعة.

* لا شيء يمنع الدولة من التصريح بعدم الاستجابة لمطلبنا، فهي دولة وتملك كل القوة والقنوات لذلك، وقد سبق وصرحت به أكثر من مرة. وما إغفالها بعد محطة 3 يناير إلا لخدمة هدف بث الشقاق في صفوف التنسيق. إن إغفال الدولة لمطلبنا يؤكد على أنها منشغلة فعلا بهذا التنسيق ويقض مضجعها، وهذا شيء في صالحنا وليس ضدنا.

* يدل هذا على جسامة ملف التعاقد ومدى الصعوبة التي تنتظر نضالنا من أجل إسقاطه.

* مخطط التعاقد سياسة دولة وليس في نيتها التراجع عنها دون ميزان قوى اجتماعي كبير، ليس التنسيق الحالي إلا بذوره المتواضعة.

* إيمانا منا أن هجوم الدولة على الوظيفة العمومية هجوم شامل، ولا يستهدف فئة بعينها، وإنما الغرض منه هو الإجهاز على المرفق العمومية والقضاء على الوظيفة العمومية، استجابة لإملاءات مؤسسات دولية مانحة، وجب أن يتجاوز هذا التنسيق التنسيقيات الفئوية لشغيلة التعليم والنقابات ليشمل فئات أعرض من موظفين غير مصطفين تحت أي لواء من هذه الألوية وعموم الشعب المغربي على اعتبار أن الوظيفة والمرفق العموميين يشكلان أكبر المكتسبات التي حصنتها نضالاته.

* علينا أن ننظر إلى الوجه الآخر لإغفال الدولة لملفنا، الوجه الإيجابي لهذا الإغفال والتركيز على مطالب فئات أخرى كانت الدولة ترفض سابقا الاستجابة لها وتعتبر ذلك من سابع المستحيلات. الدرس الذي يجب استيعابه هو أنه لولا التنسيق لما اضطرت الدولة إلى الخروج بتصريحات تلمح فيها (تلمح فقط) بإمكانية (إمكانية فقط) الاستجابة لمطالب هذه الفئات.

* ما دام التنسيق هو الذي دفع الدولة لهذه التلميحات، فإن المزيد من التنسيق هو الذي سيدفعها للإستجابة لها. والتتمة المنطقية لهذا الدرس هي أن الاستجابة لمطلبنا وإسقاط مخطط التعاقد، لا يحتاج إلى محض تنسيق بين تنسيقيات فئات تعليمية، بل إلى بناء ميزان قوى اجتماعي حقيقي ووحدة نضالية بين كل الشغيلة (وظيفة عمومية، وقطاع خاص). وهذا هو الكفيل وحده بفرض إسقاط التعاقد على الدولة.

* إدعاء أن التنسيق ليس حلا لملفنا، ليس إلا تمنيات لن تؤدي إلا إلى تدمير نضالنا ومكاسب تنسيقيتنا الوطنية (التنظيمية والبرنامجية) إضافة إلى فقدان الدعم والتعاطف الشعبي الذي بدأ نضالنا يناله.

* المفروض إذن أن نفكر في تطوير التنسيق القائم حاليا وليس التراجع عنه: ما هي الأرضية المطلبية التي سيقوم عليها التنسيق؟ ما هي أشكال النضال الموحدة؟ ما هي الأشكال التنظيمية الكفيلة بتوحيد نضالاتنا (صيغ اتخاذ القرار وتنفيذه)؟

فلنقوي تنظيمنا... فلنوحد صفوفنا... قوتنا في وحدتنا.

تنسيقية المفروض عليهم التعاقد: صفحة نضال عمالي مشرقة

بقلم، شادية الشريف

توهمت الدولة أن آلة إعلامها الجبارة وجحيم البطالة سيمنعان الأساتذة المفروض عليهم التعاقد من النضال ضد ظلم التعاقد.

لم يتأخر الأمر كثيرا، إذ انطلقت شرارة النضال من أعماق المغرب الفقير،

حين أقدمت الدولة على إعفاء أستاذ بمدينة زاكورة. وبفعل حفز النقابة الوطنية للتعليم/ كدش بزاكورة بدأ النضال ضد إعفاء الأستاذ ثم ضد مجمل مخطط التعاقد.

انطلق النضال ليعم كافة مدن وقرى المغرب، وتناسلت التنسيقيات المحلية والجهوية انتهاء بتأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في مارس 2018.

منذ هذا التاريخ انطلقت دينامية تنظيمية لهيكلة المديريات الإقليمية وتأسيس المجالس الجهوية، وعقدت المجالس الوطنية بدورية شهرية.

شهدت هذه المجالس الوطنية نقاشات حامية بنفس ديمقراطي، عكست نقاش الجموعات العامة المحلية لبلورة تصورات النضال وبرامجه.

هذا علامة على صحة جسم التنسيقية، وعلى اهتمام قاعدة الأساتذة بمستقبل نضالهم وقضيتهم.

إن الفرق كبير بين مجالس التنسيقية الوطنية المشتعلة بالنقاش والصراع المحموم، وبين الأجواء الباردة جدا التي كرستها البيروقراطيات عادةً داخل النقابات.

قتلت البيروقراطيات النقاش الداخلي، وأعدمت الديمقراطية الداخلية، متمكنة هكذا من تحويل القاعدة العمالية إلى جموع تجيش في المؤتمرات لتوافق على ما يقوله البيروقراطيون وما يصوغونه.

تتخوف البيروقراطيات النقابية من انتقال هذه التقاليد الديمقراطية إلى الجسم النقابي، لأنه سيدمر أساس سيطرتها على النقابات وإبعاد القاعدة العمالية. ولهذا تأخذ هذه البيروقراطيات كل الحيطة والحذر من هذا النضال، لكن إلى متى؟ فاستمرار تنسيقيات شغيلة التعليم (وضمنها تنسيقية المفروض عليهم التعاقد) في نهج الديمقراطية الداخلية ستؤثر في القاعدة العمالية داخل النقابات انتهاء باستعادتها لتخدم هدفها الأصلي: الدفاع عن حقوق الشغيلة بدل أن تكون ملحقا بجهاز الدولة البورجوازية؟

حافظ المجلس الوطني الأخير (21 يناير 2019) على هذه التقاليد الديمقراطية، حيث شهد نقاشا حاميا امتد أكثر من 20 ساعة. وقد عكست صفحة التنسيقية الوطنية على الفايسبوك جزء من هذا النقاش.

لا زالت الثقافة التنظيمية، وبخاصة ديمقراطية التسيير واتخاذ القرار تعاني بعض القصور، ولكن هذا حتمي في كل حركة تتلمس طريق البناء، خاصة في سياق دمر فيه القمع البورجوازي والعسف البيروقراطي كل التقاليد التنظيمية الديمقراطية وانتفت فيه كل ثقافة تنظيمية.

علينا الحافاظ على تقاليد الديمقراطية العمالية السائدة حاليا داخل التنسيقية وتطويرها، وأي تراجع عليها سيحول التنسيقية الوطنية (وغيرها من تنسيقيات شغيلة التعليم) إلى هياكل فارغة شبيهة بما آلت إليه النقابات العمالية.

انتهى المجلس الوطني للتنسيقية بتسطير برنامج نضالي ابتداء من 11 فبراير حتى 21 من نفس الشهر. تضمن البرنامج حملة تشهي بواقع التعليم، وإضراب لأربعة أيام (من 19 حتى 22 فبراير) ومسيرة وطنية يوم 20 فبراير 2019.

لقد قامت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، إلى جانب باقي تنسيقيات شغيلة التعليم، حتى الآن بما يفرضه واجب التصدي لهجوم الدولة على الوظيفة العمومية. يبقى على عاتق النقابيين الكفاحيين والفروع النقابية الكفاحية أن تعمل جاهدة لخرط النقابات في هذا النضال.

إنها فرصة تاريخية فتحها نضال الأجيال الجديدة لشغيلة التعليم أمام شعبنا للسير خطوة نوعية صوب الانعتاق من الاستغلال الاقتصادي الذي يرعاه نظام استبداد سياسي يخدم مصالح القلة ويلقي بأغلبة المجتمع في أهوال البؤس ومهاوي الإقصاء الاجتماعي.

إلى الأمام فالنصر في متناولنا

لماذا يجب على تنسيقياتنا الحفاظ على التنسيق الوحدوي؟

ليست الوحدة النضالية خيارا بين خيارات نختار أفضلها، بل ضرورة مطلقة لانتصار نضالاتنا، في وجه دولة تستفيد من فئويتنا الناتجة عن هجومها وقمعها. منذ بداية سنوات 2000 أسس شغيلة التعليم تنسيقيات عدة للنضال من أجل مطالب محددة تهدف لإسقاط ما تعتبره حرمانا غير مشروع من حقوقها.

بقلم، فاطمة بلا

أظهرت التجربة الواقعية أن تلك التنسيقيات تناضل ضد نفس الجهة التي تنفذ نفس سياسة العدوان. ورغم ذلك تتجاور تلك التنسيقيات في ذات المكان في عزلة عن بعضها بعضا، لكن يوحدها تجاهل الوزارة، والوعود الكاذبة أو ضربات القمع.

لو لم تجمد البيروقراطيات نقابات الشغيلة التعليمية، لكانت هذه النقابات توحد الجميع وتناضل لتحقيق مطالبه، وما كان هناك مبرر موضوعي لتأسيس التنسيقيات الفئوية.

ما يؤكد ضرورة الوحدة، أن التنسيقيات تجد نفسها وهي تناضل، تحت ضغط الضرورة تبحث عن سبل التنسيق النضالي الميداني لخلق ميزان الضغط الضروري لإجبار الوزارة على تلبية مطالبها.

الوحدة بين شغيلة التعليم ضحايا سياسة الدولة المنظمين في تنسيقيات والذين يخوضون نضالات في الميدان مسألة ضرورية وحاسمة، فالوحدة هي الكفيلة بإرغام الدولة على تلبية المطالب التي كانت تعتبرها مستحيلة التحقيق بمبررات واهية من قبيل أنها تتجاوز صلاحياتها وغيرها من الخدع.

لا يمكن لنضال مشتت تخوضه التنسيقيات التعليمية تحقيق النتيجة المرجوة لسبب بسيط، هو أن الدولة ما دامت متأكدة أن اضراب جزء من شغيلة التعليم لا يؤثر على السير العام لمرفق المدرسة فإنها ليست مضطرة لإيجاد الحلول ولا حتى إعارة الاهتمام للمحتجين. وطالما تسترد بالاقتطاع أيام الاضراب فالحاجة المالية تجبر الأجراء على وضع سقف محدود لا يمكن تخطيه لحركتهم النضالية.

فيما حققته الخطوة الوحدوية الأخيرة بجهود صادقة من مناضلين- ات من مختلف التنسيقيات انطلقت بادرة النقاش حول ضرورة التنسيق العملي. أثمر هذا وقفات موحدة تزامنت مع تاريخ انعقاد المجالس الادارية لبعض الأكاديميات، ثم التحاق باقي التنسيقيات بالدعوة لإضراب 03 يناير 2019. مما أجبر القيادات النقابية بدورها على اعلان اضراب 03 يناير2019 الذي شاركت فيه نسب تاريخية من المضربين بشكل لم يشهده قطاع التعليم منذ عقود بعيدة.

طبعا للقيادة النقابية حساباتها الخاصة لكن ما يهمنا أن الحركية التي انطلقت من الأسفل بدفع من العمل النضالي الوحدوي للتنسيقيات كان له الأثر الأساس في تحريك الشغيلة عموما وفي إجبار القيادة النقابية على القيام بخطوة نضالية وحمل الوزارة على أخذ التحركات النضالية محمل الجد.

طبعا كان المطلوب ليس اضراب يوم واحد بل معركة تبتدأ ب03 يناير 2018 وفق خط تصاعدي نحو إضراب عام وطني.

كان هذا ممكنا لو بلغ النضال الوحدوي بين التنسيقيات من النضج والصلابة المطلوبة درجة تربك العملية التعليمية برمتها في عز الامتحانات ولأجبر الوزارة بل الحكومة على إجراء مفاوضات حقيقية عوض تصريحات ولقاءات تافهة لا تعبر إلا عن استخفاف بالشغيلة التعليمية.

لقد حقق العمل الوحدوي البسيط ما لم تحققه عشرات النضالات المعزولة رغم حجم التضحيات والجهود التي بذلت. وهذا دليل حاسم على أن تحقيق مطالبنا رهين بقدرتنا على تجسيد نضال ملموس وحدوي يضم كل التنسيقيات المنخرطة في النضال لأجل مطالبها.

رفض التنسيق تراجع ولا يخدم النضال علينا التأكيد أن هناك من له مصلحة في منع تحقق الوحدة النضالية بين التنسيقيات المناضلة. فلا مصلحة للدولة في توحد صفوف ضحايا سياستها. كما أن البيروقراطيات النقابية نفسها لن تقبل بحركية نضالية نابعة خارج قبضتها التسلطية ومستقلة عن طرق اشتغالها عبر التسكع بين مكاتب مديرية الموارد البشرية وديوان الوزير. لكن هناك صادقين- ات يتحفظون من التنسيق الميداني بدافع حرص وغيرة بمبررات يعتبرونها سبيلا لتحقيق مطالبنا، لكنها مبررات خاطئة تماما من وجهة نظر تقدم النضال وتؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة:

– مطالبنا خبزية وليست سياسية: ربما عندما يتوفر الخبز (أي تحسين الدخل وظروف العمل) حينها يمكننا القول اننا نكف عن ممارسة السياسة لأن همنا هو حماية هذا الخبز ورفع مستواه.

يعرف الجميع أن النضال لأجل الخبز هو نضال ضد سياسة قائمة الذات تحرمنا من الخبز (أي تحسين الدخل وظروف العمل).

صحيح أيضا أننا لا نجتمع حول قضايا سياسية محضة، فمكانها الأحزاب السياسية. وصحيح كذلك أننا مرغمون ونحن نناضل لأجل مطالبنا الخبزية على ممارسة نوع من السياسة إلى هذا الحد او ذاك: عندما نحاور وزير التعليم كمسؤول سياسي في جهاز سياسي ويطبق سياسة ما ونعارض حجه ونناضل ضد سياسته فنحن نمارس نضالا خبزيا في مواجهة قرارات مصدرها سياسي. ورفض الإقرار بذلك بمبرر أننا نمارس السياسة هو بدوره سياسة. السؤال الحقيقي هو أي سياسة نمارس؟ هل سياسة تدافع عن تلبية مطالبنا الخبزية (تحسين الدخل وظروف العمل) أم سياسة تحرمنا من الخبز(تجميد الدخل وتفهقر ظروف العمل)؟ هل نناضل من أجل اجتثاث جذور استغلالنا، أم نسعى فقط لتحسين شروط هذا الاستغلال؟

– إعطاء فرصة للدولة للهجوم إن شاركنا في 20 فبراير:

ما يجب أن يكون في صلب اهتمامنا هو تفادي أن نكون سببا في ضرب محاولات توحيد النضالات مع إخواننا من شغيلة التعليم لما له من أضرار جسيمة على توفير الشروط الضرورية لتحقيق مطالبنا.

سنرتكب خطأ صعب التدارك بتخلفنا عن المشاركة في البرنامج النضالي الذي يسطره اتحاد التنسيقيات التعليمية بما هو تراجع عن حركية ساهمنا فيها ولعبنا دورا رئيسيا في تحقيقها بمبررات ما ستر به الوزارة وهي مبررات أعتقدها خاطئة.

علينا كشغيلة الوظيفة العمومية برمتها الاعتراف بأن حركة 20 فبراير2011 هي ما أتاح زيادة 600 درهم من أجرتنا في سابقة تاريخية، وتشغيل 4000 من الأطر العليا دفعة واحدة. وفرضت على الدولة رفع مبالغ صندوق المقاصة (دعم مواد أساسية وهو شكل غير مباشر للدخل).

من حقنا نقاش موعد تجسيد محطات النضال، ويمكن أن تتباين التقديرات. لكن علاج الأمر يتطلب جعل تنسيقنا الميداني أكثر صلابة بتعميق التفاهمات بين كل التنسيقيات في اختيار تاريخ المحطات النضالية المشتركة وعدم الاكتفاء بإطلاق إحداها لمبادرة ويستجيب الباقي.

يتطلب الأمر أن نتقدم بمقترحات وحلول للآخرين وتنظيم لقاءات معهم. لكن هل عدم مشاركتنا في محطة 20 فبراير 2018 تفيد تحقيق هذا الهدف؟ جوابي قطعا لا. لأجل ذلك أدعو اخواني واخواتي إلى تعميق التفكير في ما يخدم مصلحة نضالنا ودعم ما بدأناه من محاولات أولية للنضال الوحدوي الميداني بإعلان مشاركتنا في محطة 20 فبراير2018 .

أوهام شائعة لتقسيم ضحايا تعديات الدولة

تشيع الوزارة عبر تصريحات الوزير أو عبر ما تسربه مكاتبها لبعض ناقلي الرسائل أوهام تفهمها لمطالب هذه الفئة. أو أنها بصدد دراسة أوضاع تلك الفئة قصد إيجاد الحلول. وقد تلمح أن هذه عددها قليل ولا يطرح صعوبات مالية. أو أن اولائك ضحية خطأ يجب تصحيحه. بالمقابل هناك من يعتقد أن كمه العددي يغنيه حاجة الوحدة مع آخرين أقل عددا أو بساطة ملفهم وسيستعملون قوته العددية لتحقيق مطالبهم.

إن اقتطاع أجرة أيام الاضراب والقمع الذي يسلط على المحتجين وأسلوب بث الشائعات لها هدف واحد هو تقسيم ضحايا سياسة الدولة في التعليم من الأجراء. ليست الدولة مستعدة أن تتوحد شغيلة القطاع للدفاع عن مطالبها المشروعة في تحسين الدخل وظروف العمل، إنها تريد تقسيمهم وأن تكذب عليهم بالوعود وببعض التنازلات التي تشتت شملهم .

إن من يناضل بصدق لتحقيق مطالبه الخبزية عليه أن يدافع بكل ما يملك من جهد عن توسيع وتصليب النضال الوحدوي الميداني وأن يدعم كل ما يجمع ويوحد ضحايا سياسة الدولة وأن يعارض بوضوح كل ما يشتت شملهم ويبث الانقسام في صفوفهم لأجل ذلك:

نعم لمشاركة تنسيقياتنا في مبادرة 20 فبراير2019

نعم لتطوير التنسيق الميداني النضالي وتوسيعه

قوتنا في وحدتنا وهزيمتنا في تشتتنا

ما التصعيد؟

بصدد دعوات تصعيد الاحتجاجات الجارية في مجال التعليم

بقلم، وائل

– لا يوجد البشر في حالة دائمة من الاحتجاج، لو كان هذا صحيحا، ما بقي مجتمع الاستغلال منذ مدة.

– تأتي حالات على البشر، يقبلون فيها النظام القائم، كشيء عاد أو كواقع لا يمكن تقويضه.

– لكن وقع الاضطهاد الشديد، يجعل الناس يستيقظون.

– يستيقظون بداية بإبداء الاستياء ضد سوء من مساوئ ذات النظام. وتترسخ أوهام إمكان تحقيق "مزايا" داخل ذات النظام لا إسقاطه: إصلاح النظام. وهذه هي التربة الاقتصادية لنمو النزعة الإصلاحية.

– لا يستيقظ الناس دفعة واحدة. فهناك دائما شرائح متقدمة وأخرى متخلفة، شرائح ذات خبرة وأخرى عديمتها.

– عندما تصل الشرائح المتقدمة الوعي والتجربة إلى اقتناعات بضرورة إسقاط مجمل النظام الاجتماعي، تكون الشرائح المتخلفة وعديمة التجربة قد حلت أعينها توا على النضال والسياسة، وتسود في صفوفها النزعة إلى إمكان تحقيق مكاسب داخل نفس النظام.

– لا يتطور الوعي في اتجاه خطي متصاعد، ولا أشكال النضال فكم من حركة هجومية تحولت إلى معارك دفاعية، وكم من نكسة تحولت إلى هجمة مضادة تنتزع الانتصار. كل هذا رهين ليس بالظروف وحسب، بل أيضا بالقراءة الصحيحة لهذه الظروف.

– تأتي لحظات تتجاوز فيه الشرائح المتخلفة وعي تلك المتقدمة عليها. وعادة ما يكون ذلك هو المقدمة الحقيقية للثورة، إذ تتغير نفسية الجماهير على إثر صدمة قوية (احتلال أجنبي، أزمة سياسية حادة، أزمة اقتصادية)، ولأن الشرائح المتقدمة المتفاجئة بدورها لا تقوم بتكييف تقييمها القديم للجماهير مع حالة هذه الأخير النفسية، تفوت تلك الفرصة الحقيقية للتغيير. وتكون بذلك عامل كبح، بدل أن تكون عامل تحفيز، وتفقد ثقة الشرائح الناهضة.

– إسقاط النظام الاجتماعي الظالم، لا يمكن أن يتم بقتالية الشرائح المتقدمة وحدها مهما بلغت قتاليتها ومثالية إيمانها. أو حتى بأسها واندفاعها المجنون.

– لا يمكن إسقاط النظام الاجتماعي، وجزء من الكادحين، لا زال في بداية تجربته النضالية، وتسود في صفوفه الإغراءات الإصلاحية، ولا بد لها من وقت كي تتخلص منها بتجربتها الخاصة، وليس بإلقاء الدروس أو تعييرها (المعدات مثلا).

– اندفاع الشرائح المتقدمة في خطوة تصعيدية منفردة، سينتهي بهزيمتها، وانكفائها بنفس سرعة اندفاعها. فالقفز فوق مستوى وعي الجماهير ينتهي إلى الهاوية. وآنذاك تحمل مسؤولية الهزيمة للشرائح المتخلفة التي لم يسعفها جهلها للمشاركة في "مغامرتها". وبدل التحاق المتخلفين بالمتقدمين، تزرع الهزيمة الشقاق في صفوف الكادحين، وتنتصر النزعة الانتظارية والإصلاحية.

– ليس فقط النزعة الإصلاحية هي التي تكبح الكادحين من الوصول إلى اقتناع بالتصعيد (اقتناعات ثورية)، بل نزعة محافظة تتربى في صفوف الجماهير، تجعلها تتبع المثل القائل: "عصفور في اليد، أفضل من عشرة على الشجرة". كما يمنعها عدم الاطمئنان والخوف من الانزلاق في الفوضى أو الانتقام الشديد، من السير في طرق أكثر تصعيدا.

– التصعيد، هو تطور أشكال النضال من أدناه (إبداء الاستياء الكلامي بشكل فردي) حتى أقصاها (الثورة)... وهذا التطور ليس متناسقا داخل شرائح الكادحين.

– يفرض هذا ضرورة وجود أداة سياسية لمراكمة الخبرة ورسملتها، أداة لتقليص الهوة بين الشرائح المتقدمة وتلك المتخلفة، أداة لتوحيد النضالات ومركزتها: الحزب.

– هذا الحزب غائب، وتسود أيضا الآراء المسبقة المتفشية في ساحة المفاهيم السياسية: رفض التحزب واعتبار الأحزاب دكاكين سياسية، رفض النقابات بمبرر انتهازيتها...

– بغياب الحزب ورفض النقابة تكون المهمة أصعب، ولكن ليس مستحيلة. فقط سيتطلب الأمر وقتا أطول. وهذا ما يجعل فكرة التصعيد الأقصى مغامرة في الشروط الحالية.

– التصعيد هو الارتقاء بالنضال ليس بناء على جذرية أشكاله، أو بناء على ما تستدعيه اللحظة فقط، بل بناء على استعدادات الجماهير الآنية، وبناء على حالتها النفسية الجماعية. فكم من خطوة ضرورية لكننا نعجز عن إتيانها، بكل بساطة لأن الجماهير لم تقتنع بها بعد.

– التصعيد هو تطوير أشكال النضال، لتكسب قوة أكبر. وهو ما يجري منذ زمان: من يناضل الآن لم يكن يناضل سابقا، من كان على استعداد للنضال لكنه يخاف من الاقتطاع جراء الإضراب غدا يضرب مثل زملائه الآخرين. الانتقال من الاستياء الكلامي الفردي إلى النضال الجماعي تصعيد.

– ما هو شكل التصعيد الملائم لفئة معزولة من الشغيلة؟ مهما بلغت حدة التصعيد لفئة معزولة، فلن يكون لها التأثير المطلوب لتحقيق المطلب العام وليس تحسينات على نفس الوضع. لذلك فشكل التصعيد الملائم، هو كسر تلك العزلة، ومد جسور التعاون والتنسيق مع باقي الشرائح المناضلة.

– لقد زرعت بذور التنسيق بين تنسيقيات شغيلة التعليم، وكان إضراب 3 يناير إشارة انطلاق ما سيؤدي مستقبلا إلى تصعيد حقيقي.

– لزمت الدولة الصمت عن نضالات شغيلة التعليم، وألهت قيادات النقابات الوقت في مسرحية استجداء الحوار. لكن إضراب 3 يناير الوحدوي جعل الدولة تتخلى عن تكتيك الصمت. بدأت بالحديث عن إمكانية حل مطالب بعض الفئات، استدعاء القيادات النقابية للحوار مع وزارة الداخلية.

– يكمن التصعيد الحقيقي إذن في تطوير هذا التنسيق، وجعل الإضراب العام الوحدوي غايته التي يسعى إليها.

– إن أكبر عدو محدق حاليا بنضالات فئات شغيلة التعليم، هي عزلة هذه النضالات عن بعضها بعضا، وعزلتها عن نضالات بقية الكادحين. تسعى الدولة إلى استمرار هذه العزلة، بينما يسعى المناضلون الكفاحيون إلى كسرها.

– العزلة عن بقية فئات الشغيلة المناضلة، تنتقل إلى صف الفئة الواحدة. فما دام منطق الفئوية مقبولا، فما الذي يمنع تسلله إلى داخل نفس التنسيقية ونفس الفئة. فتظهر تباينات وتمايزات بين الأفواج، أو بين حاملين لشهادات مختلفة... فيظن هذا أن ملفه أسهل إن عزله عن باقي الملفات. إنها نفس الآلية التي حطمت جسد الشغيلة ومزقته إلى فئات.

– المهمة الفورية، الآنية التي تستدعيها اللحظة بكل سماتها التي تحدثنا عنها آنفا، هي: تثبيت التنسيق بين مختلف تنسيقيات شغيلة التعليم، نقاش سبل توحيد الفعل النضالي، برنامج نضالي موحد، ملف مطلبي موحد، صيغ تنظيمية لتنسيق النقاش والنضال.

التنسيق هو مفتاح التصعيد

التُشغيل بالتّعاقد بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العموميّة

بقلم، التنسيقية الإقليمية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد- إقليم الناظور

مداخلة في الندوة التي نظمتها التنسيقية الإقليمية حول «التشغيل بالعقدة: بين شعار الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية»، يوم 16 ديسمبر 2018.

نحن واعون كل الوعي بأن التعاقد مفروض علينا لأن أغلب المشاركين في مباريات التعليم، هم أبناء عمال وفلاحين صغار وموظفين بسطاء وعاطلين ومهمشين ومنتجين صغار، يعيشون تحت نير الاستبداد في بحر من البؤس والتجهيل والمآسي الاجتماعية، الناتجة عن البطالة، وضعف الدخل، وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وانعدام الشروط الدنيا لحياة لائقة.

وضع ليس اختياريا، بل لأن المجتمع المغربي مجتمع طبقي تنعم فيه أقلية ضئيلة من ملاكي المقاولات والبنوك والمزارع العصرية الضخمة وكبار ملاكي المدارس الخصوصية وكبار خدام الدولة باحتكار الثروة والسلطة.هذه الطبقة البرجوازية لا تأخذ بالحسبان سوى تحقيق المزيد من الأرباح ولو على حساب أبناء الشعب المفقر، لذلك قلنا بأن التعاقد لم يفرض علينا عسكريا أو بواسطة عنف مادي مورس علينا لنوقع العقد بل فرض علينا اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا.

1.السياق التاريخي للتراجعات في قطاع التعليم:

لا يمكن استيعاب أبعاد ومرامي التشغيل بالتعاقد دون فهم مضمون ما سبقه من مخططات، إذ لا يخفى على أحد أن قطاع التعليم شكل منذ مستهل عقد الثمانينات هدفا لهجوم الرأسمال العالمي حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

– تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة (1982)
– إحداث رسوم التسجيل في الجامعة (1983)
– تضخم عدد المطرودين ابتداء من (1984)
– إصلاح 1985 القائم على انتقائية شديدة في التعليم العالي، وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني، والسماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي.
– خفض عدد منح الدراسة بالخارج، وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية منذ 1985.
– تشجيع التعليم العالي الخاص.
– قرار الحد من منح الدراسة بالتعليم العالي (1993)...

2-المرتكزات المرجعية للتشغيل بالتعاقد:

كثيرا ما يصيح أغلب المسؤولين على القطاع بأعلى صوتهم بأن التعاقد جاء لسد الخصاص، لكن حقيقة الأمر أن مخطط التعاقد سياسة معلنة من قبل لأنه جاء ليثمن المادة 135 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين التي جاء فيها: «... ويتم تنويع أوضاع المدرسين الجدد من الآن فصاعدا، بما في ذلك اللجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد»، وبعده جاء المخطط الاستعجالي ليوضح التوجه أكثر، حيث نجد في المشروع 15: «وسوف تتم مراجعة أشكال التوظيف، إذ ستجرى على مستوى كل أكاديمية على حدة، وفق نظام تعاقدي على صعيد الجهة».

واسترسل المشروع 17، تحت عنوان التحقيق الفعلي للامركزية: «يتمثل التدبير الأولي الذي سيتم اعتماده في إتاحة استقلال للأكاديميات في تدبير الموارد البشرية على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وهكذا، فإن توظيف الأطر التربوية سيتم على الصعيد الجهوي، على أساس التعاقد بناء على أنظمة وقوانين خاصة بالأكاديميات».

ولتفادي أي رد جماهيري كما حدث سنة 1965 لجأت الدولة إلى عملية مفضوحة لإحداث خصاص المدرسين حيث تركت المدارس تعيش حالة اكتظاظ لا يطاق وحرمان من أطر التدريس لإيهام الشعب المغربي أن القرار فرضته ظرفية الخصاص المهول ومصلحة التلاميذ والاكتظاظ في الأقسام وارتفاع عدد المتقاعدين.

بعد كل هذه الإجراءات أصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين برنامجا جديدا تحت شعار إشهاري خادع و براق «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والإرتقاء» سماه رؤية إستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والتي بموجبها سيتم تصريف منظور البورجوازية في التعليم خلال 15 سنة جرعة- جرعة. وفي هذا الصدد ورد في الصفحة 31 من الرؤية الإستراتيجية «يتم، على المدى المتوسط، وبالتدريج، اعتماد تدبير جهوي للكفاءات البشرية في انسجام مع النهج اللامتمركز لمنظومة التربية والتكوين، ومع توجهات الجهوية المتقدمة، مع تنويع أشكال توظيف مدرسي التعليم المدرسي و مكوني التكوين المهني، وذلك طبقا للمادة «135» من الميثاق السالفة الذكر.

فرض التعاقد إقتصاديا:

نظرا لتخلي الدولة عن تشغيل الشباب أصبحت البطالة العنوان البارز للعصر الراهن، إذ ضربت في المقام الأول شريحة مهمة من الشباب حاملي الشواهد بمختلف تخصصاتها (خريجي كليات الأداب، والحقوق، والعلوم ، والعلوم والتقنيات، ومدارس المهندسين، ومهن التمريض...).

استغلت الدولة الوضع وأعلنت عن مبارة التوظيف بالتعاقد كان آخر أجل للمشاركة في فيها هو 19 نونبر 2016، تحت ذريعة الجواب على مشكل البطالة المستشري، وتحقيق جودة التعليم ومردوديته، كأن الطريقة الوحيدة لمواجهة البطالة هي تكريس هشاشة التشغيل عبر القضاء على الشغل القار.

ليس الأمر غريبا أو جديدا ، فاستغلال مآسي البطالة لفرض شروط استغلال لا تقبلها الشغيلة في حالات التشغيل القار ظاهرة قديمة قدم المجتمع الرأسمالي، إنه ابتزاز مفضوح من الدولة في حق الآلاف من طالبي الشغل: إما القبول بشروط التعاقد أو البقاء في جحيم البطالة.

فرض التعاقد سياسيا:

سهل ميزان القوى المائل لصالح البورجوازية خصوصا بعد تفشي البطالة هجوم الدولة على الوظيفة العمومية وفرض سياسة تقشفية قضت على المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وكافة الكادحين والمقهورين (الحماية الاجتماعية، الحق في الإضراب، الزيادة في سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش...)، و في المقابل وجد جيش المعطلين نفسه منزوع السلاح ودون قوة لازمة لردع هذا المخطط الطبقي.

فرض التعاقد إيديولوجيا:

بغية إفشال خطوة مقاطعة شبابيك التسجيل للمشاركة في مباريات التشغيل بالتعاقد بكل من (تطوان، القنيطرة، وجدة...) سخرت الدولة البورجوازية أبواقها للتطبيل بتمتع المتعاقد والغير المتعاقد بنفس الحقوق والامتيازات، وأن التعاقد حل للاكتظاظ لإنقاذ التلميذ: وهل تريدون ضياع مستقبل التلاميذ؟... ناهيك عن مهاجمة الدولة للقطاع العام وشن حملة إيديولوجية لإيهام الشعب المغربي بأن التشغيل بالتعاقد سيجعل الأستاذ أكثر فعالية ومردودية لأنه سيخضع بشكل دائم لمعايير تقييم كفائته المهنية. لذلك تمكنت الدولة في فرض هذا المخطط إيديولوجيا.

3- التعاقد وأوهام الجودة و المردودية:

يريد إيديولوجيو الدولة إقناعنا بأن العصا السحرية التي اكتشفتها الدولة لضمان جودة التعليم هي التخلي عن الوظيفة العمومية وتعويضها بالتشغيل بالعقدة، لأن الإطار المتعاقد سيكون خاضعا بشكل دائم لمعايير تقييم كفاءته المهنية، ما يجعله مهددا بفسخ العقدة في حالة عدم إثبات كفاءته.

4- التعاقد: مزيد من تفكيك المدرسة العمومية:

يعد التعاقد من أوجه الهجوم البورجوازي على

التعليم إذ يستمر هذا الأخير ببلدان عدة من بينها المغرب عبر تطبيق برامج ومخططات وإعداد مراسيم و قوانين الإجهاز على ما تبقى من الطابع العمومي لهذه الخدمة ويتخذ هذا الهجوم أوجه عدة يمكن إجمالها في:

– الملائمة مع المقاولات و حاجات الرأسمالية:
– انسحاب الدولة من التمويل:
– الخوصصة:
– اللامركزية: ويتجلى ذلك أساسا في انسحاب الدولة الواضح من ميدان التشغيل – وإعطاء الصلاحيات للأكاديميات.
– ربط التعليم بسوق الشغل:
– التعليم بالكفايات: تعطي الباطرونا المتحكمة في التعليم أهمية أقل للمعارف التي يفترض أن تنقلها المدرسة، في حين تهتم بتمكين المتعلمين من كفايات أساسية تحددها الضرورات الاقتصادية، وذلك على حساب المعارف الضرورية التي تساهم في ترسيخ الثقافة النقدية لفهم العالم.
– تقليص النفقات العمومية.
– دعم الدولة للقطاع الخاص.

5- مخاطر تطبيق مخطط التشغيل بالتعاقد على ضوء الممارسة المهنية:

– ضرب الاستقرار المهني والنفسي والاجتماعي لعموم أجراء التعليم:
– يسهل التشغيل الهش نقل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من مقرات عملهم إلى النفوذ الترابي للمديريات الإقليمية دون احترام المذكرات المنظمة لهذا الأمر وذلك باستعمال أسلوب التهديد بفسخ العقدة إن لم يلتحق الأستاذ الذي فرض عليه التعاقد بمقر العمل المفروض عليه.
– مكننة الأستاذ من خلال فرض تدريس مواد خارج تخصصه ما ينعكس سلبا على المتعلمين والأستاذ وهذا يتناقض مع شعار الجودة و المردودية.
– تكريس التمييزبين فئات الشغيلة التعليمية.
– ضرب وحدة شغيلة التعليم:
– العمل بنظامين متناقضين بقطاع التعليم، نظام التوظيف المعمول به منذ نهاية الخمسينيات، والنظام الأساسي لأطر الأكاديميات، سهدد وحدة شغيلة التعليم، وسيزيد من تشتتهم وسيخلق مصاعب كبيرة في توحيد نضالاتهم. إذ ستختلف مطالب الفئتين، فئة مرسمة وأخرى غير مسموح لها بالترسيم، فئة تعمل في شروط قارة وأخرى معرضة للطرد في أية لحظة.
– ضرب الحق في التقاعد:

ورد في المادة 27 من النظام الأساسي الخاص بأطر الأكاديمية الجهوية لجهة الشرق: «تخضع الأطر المتعاقدة بالأكاديمية فيما يخص التقاعد للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397(4 أكتوبر 1977) كما وقع تغييره وتتميمه».

وهذا نظام يطبق على المستخدمين المؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات المحلية، والمستخدمين المتعاقدين الجاري عليهم الحق العام. ويأتي هذا الإجراء لتسهيل تمرير الهجوم على الحق في التقاعد وذلك بعد استهداف الدولة للصندوق المغربي للتقاعد عن طريق «الزيادة في نسبة الاقتطاع، تقليص رصيد المعاش، الزيادة في سن التقاعد».

– ممارسة التعسف والشطط في استعمال السلطة من طرف مجموعة من المتسلطين.
– تأخر صرف أجور مجموعة من الأساتذة على مستوى مجموعة من الأكاديميات لأنها تخضع لإمكانيات الأكاديميات.
– تحريك الأستاذ من التأهيلي إلى الإعدادي أو العكس نظرا لوضعيته الهشة، وكذا عدم تحديد الإطار فيما ما يسمى بالنظام الأساسي لأطر الأكاديميات مما يجعله عرضة للتحريك المتتالي.
– قس على ذلك الشروط غير اللائقة التي مرت منها التكوينات وعدم التزام الدولة ومؤسساتها بالتعويض عنها، ناهيك عن حرمان الأساتذة من بطائق التغطية الصحية ومؤسسة الأعمال الاجتماعية.

6- وظائف المدرسة:

تؤدي المدرسة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي وظيفة مزدوجة، فهي مسؤولة من جهة عن ضمان استمرارية تزويد الاقتصاد والدولة البرجوازية بالعمال المؤهلين والأطر الضرورية لتسيير دواليبها (وكذلك بالمعلمين والأساتذة لإعادة إنتاج هذه العملية)، إن المهمة هنا هي تزويد المنشآت الرأسمالية بيد عاملة مؤهلة و ليس خلق فرص شغل، ومن جهة أخرى «فالمدرسة» قناة لتمرير الإيديولوجيا السائدة التي تقنع الكادحين بضرورة انقسام المجتمع إلى أسياد وعبيد، وذلك للحفاظ على نفس العلاقات السائدة، مع العمل دائما على خوض حرب ضد المعارف الضرورية لترسيخ الثقافة النقدية التي تجعل الشباب يفهم العالم الذي يحيط به.

7- ما السبيل لإسقاط مخطط التعاقد:

إن واقع الممارسة المهنية أثبت مخاطر التعاقد و انعكاساته السلبية سواء على المدرسة العمومية أو على الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد منذ الشروع في تطبيقه.

إن مستقبل التعليم العمومي في البلد كما في كافة البلدان الرأسمالية الأخرى مهدد بالتفكيك بسبب السياسات الطبقية، وفي المقابل تشجع الدولة التعليم الخصوصي على حساب التعليم العمومي.

ليس قرار التشغيل بالعقدة سوى استمرارا في تمرير مخططات الدولة لإضفاء المزيد من المرونة والهشاشة وفرط الاستغلال، بما يعني المزيد من تملص الدولة من التمويل العمومي للمدرسة، مما سيعمق أزمة التعليم بالمغرب، ويعمق احتداد الصراع الطبقي بين البورجوازية وعموم المهمشين والمضطهدين وأجراء القطاع من جهة أخرى.

لهذا وجب ربط النضال من أجل حقوق الشغيلة التعليمية وعلى رأسها إسقاط التعاقد، بالنضال من أجل إنقاذ المدرسة العمومية وضمان حق المتعلمين في تعليم مجاني وجيد، وهذه المهمة ملقاة بشكل رئيسي على عاتق النقابات العمالية.

الإضراب الوحدوي 03 يناير 2019، خطوة نوعية في سيرورة إعادة بناء النضال النقابي للشغيلة التعليمية

بقلم، سامي علام

شارك آلاف نساء ورجال التعليم بالمغرب في تنفيذ إضراب يوم 03 يناير 2019 الوطني، مرفوق بوقفات احتجاجية أمام بعض النيابات والأكاديميات وبمسيرة وحدوية ممركزة بالرباط. انطلقت المسيرة من أمام مديرية الموارد البشرية في اتجاه وزارة الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة. وشهدت مشاركة جل التنسيقيات التعليمية إلى جانب تمثيليات عن النقابات، في خطوة نضالية وحدوية هامة بقطاع التعليم.

الهجوم على الشغيلة التعليمية وميلاد نضال التنسيقيات الفئوية خارج النقابات

بدأت الدولة المغربية غاراتها على القطاعات العمومية مند بداية ثمانينيات القرن العشرين، مع تطبيق مخطط التقويم الهيكلي، وواصلتها طيلة مدالك، مما أضر بمكتسبات الطبقة العاملة المغربية ومن ضمنها الشغيلة التعليمية. نهجت الدولة سياسة الخوصصة ودمرت التقاعد وأدخلت الهشاشة إلى القطاع عبر التعاقد وفصلت التكوين عن التوظيف، واقتطعت من أجور المضربين، وهي سائرة لإنهاء مجانية التعليم في الثانوي والعالي وتكبيل قانون الإضراب...

ومع كل هجوم نوعي تمعن القيادات النقابية في الاستمرار على نهج سياسة التعاون الطبقي مع أعداء الطبقة العاملة، عوض التبني الفعلي لملفات فئات التعليم وتوحيد صفوف الشغيلة التعليمية المفروض أنها أداة نضالهم، للتصدي لهجمات الدولة، بل حملت بعض القرارات موافقتها، وأصدرتها لجن لها العضوية بها. فأثمرت سياسة التعاون تلك أمام فداحة الهجوم فقدان الثقة بالمركزيات النقابية، مما ساهم في بروز العديد من التنسيقيات الفئوية مند سنة 2000 خارج النقابات أو حتى تنسيقيات نقابية (تأشر النقابات على بياناتها لا غير)، استطاعت الظفر بمكاسب نوعية، رغم طابعها الفئوي، كترقية أفواج سابقة إجازة وماستر وترسيم الأساتذة المتدربين...

ومع خفوت حركة 20 فبراير وما تلاها من نضال اشتد هجوم الدولة من جديد على مختلف القطاعات، مما ولد ضحايا جدد لسياستها التدميرية، فالتحم الضحايا في إطار تنسيقيات وطنية جديدة خارج النقابات في أغلب القطاعات ومن ضمنها قطاع التعليم، كأساتذة الزنزانة 9، وضحايا النظامين الأساسيين لـ 1985 و2003، وتنسيقية موظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات، وتنسيقية الأساتذة المتدربين، والتنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وتنسيقيات المساعدين الإداريين والتقنيين حاملي الشهادات العليا المرتبين في السلم التاسع، والملكفين خارج إطارهم الأصلي، وخريجي مسلك الإدارة التربوية، وجمعيات المديرين، وملحقي أطر الإدارة والاقتصاد وأسس المفتشون نقابة خاصة بهم... وغيرها. وبمطالب فئوية محدودة، فشمرت على سواعدها لاسترجاع حقوقها، وبقيت هذه النضالات مشتتة ومعزولة، ولم تقم البيروقراطيات النقابية لنصرتها سوى بالتأشير على بياناتها، بعد أن أقبرت كل إمكانية تضامن طبقي فعلي بين الشغيلة المغربية.

سياق الإضراب الوحدوي للفئات التعليمية 03 يناير 2019

جاء الإضراب الوحدوي ليوم 03 يناير في سياق أصبحت فيه نضالات التنسيقيات تراوح المكان بعد سنوات من النضال. بعد توالي بيانات تضامنية بين مختلف التنسيقيات وفروع نقابية محلية ونجاح إضراب 13 دجنبر 2018 بين الأساتذة المفروض عليهم التعاقد وحاملي الشهادات، وبالتزامن مع قرار التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الشهادات الإضراب يوم 03 يناير 2019، دعا المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد بدوره لإضراب وطني في نفس اليوم، والتحقت باقي التنسيقيات الفئوية تباعا، فأعلنت النقابات التعليمية الوطنية دعوتها للإضراب في نفس اليوم ودعا بعضها لوقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية والأكاديميات والمشاركة في المسيرة الوطنية بالرباط، ليصل عدد الداعين للإضراب إلى 23 إطار تنسيقيات ونقابات وجمعيات. مما ساهم في تنفيذ الإضراب بنسب غير مسبوقة في السنوات الأخيرة منذ تفعيل الاقتطاع من أجور المضربين.

التحاق البيروقراطية النقابية بالإضراب الوحدوي، وهرولتها وراء دعوة وزارة الداخلية للحوار

ستسعى الدولة عبر أذنابها سماسرة العمل النقابي وإطارات تدعي العمل لصالح الشغيلة، ولا تربطها بالطبقة العاملة سوى التوقيع باسمها على قرارات دمرت القطاعات العمومية وساهمت في تدمير العمل النقابي وتفكيك اللحمة الطبقية للشغيلة المغربية، إلى التشويش على الخطوات الوحدوية، حتى لا تتخذ أبعادا أكثر جماهيرية وديموقراطية وكفاحية، وحتى لا يتكرس العمل الوحدوي من أسفل في قطاع التعليم، ويكون نبراسا تهتدي به باقي القطاعات. هكذا سارعت البيروقراطيات النقابية، بما فيها بيروقراطية نقابة الحزب الحاكم، إلى إعلان انضمامها للإضراب، وذلك بتصنع مناصرتها الدعوة إلى الإضراب، دون أدنى تعبئة ميدانية لإنجاحه فعليا، فدون استثارة رد فعل أجراء باقي القطاعات بما فيها القطاع الخاص وإعلان الإنسحاب من مؤسسات صورية ولجان ما فتئت تضع قوانين تدمر القطاعات العمومية، فلا مناصرة فعلية لنضالات التنسيقيات والشغيلة التعليمية وكافة عمال المغرب وعاملاته.

تصاعدت تهديدات ممثلي الدولة في التعليم (وزارة وأكاديميات ومديريات إقليمية) وإجراءاتها التعسفية لبعض الفئات التي لبت الدعوة للإضراب، وبالموازاة مع ذلك سارعت الدولة عبر وزيرها في الداخلية إلى دعوة النقابات إلى جلسات حوار، لامتصاص غضب الشغيلة التعليمية. النسب الكبيرة لنجاح الإضراب رغم الاقتطاع من أجور المضربين ستكره الدولة على التنازل عن بعض الفئات، وستكشر عن أنيابها بإجراءات ظالمة ستنضاف إلى إجراء الإقتطاع من الأجور الذي استنفذ مفعوله، ولم يحل دون تنفيذ الإضراب بنسب غير مسبوقة في الآونة الأخيرة، رغم غياب تعبئات ميدانية مكثفة، وستعمل كل ما في وسعها من أجل التشويش على ما يعتمل في الأسفل. مما يفرض على النقابيين المخلصين لمصالح الشغيلة التعليمية وعموم الطبقة العاملة العمل على إنجاح هذه الوحدة الميدانية لتمتد إلى باقي القطاعات.

آفاق الوحدة ومضمونها النضالي والمطلبي

بعد نجاح الإضراب الوحدوي أصدرت التنسيقيات الوطنية المبادرة بالدعوة لإضراب 03 يناير (6 تنسيقيات) بيانا موحدا أكدت فيه على الوحدة النضالية كخيار استراتيجي وهي خلاصة لسنوات من نضالات معزولة.

يقتضي نجاح هذه المبادرة الوحدوية واستمرارها:

– عقد مجالس ولقاءات محلية وجهوية ووطنية موحدة بين مناضلي التنسيقيات، لوضع ميثاق التنسيق النضالي يفتح المجال أمام باقي التنسيقيات للالتحاق بالوحدة النضالية الميدانية الجارية، وحتى الانسحاب منها بتحقيق مطالبها أو حتى بدونه، مع ترك المجال لمختلف التنسيقيات للترافع حول ملفها وتنفيذ خطوات نضالية خاصة بها، لتفادي مخاوف من يرى أن وهج ملفه سيختفي في خضم النضال الوحدوي، أو أن الاستجابة لمطلبه قريب.

– اقتراحات في ملف مطلبي وطني يستجيب لمطالب كافة ضحايا السياسات التعليمية وعلى رأسها مطالب الفئات، ويدافع على الحريات النقابية، ويدعو لسحب مشروع قانون الإضراب واسترجاع ما سبق من اقتطاعات من أجور المضربين ومن اقتطاعات مضافة لصندوق التقاعد، ويدافع عن الزيادة في الأجور بما يتناسب مع الزيادة المهولة التي شهدتها الأسعار (إعادة مطلب السلم المتحرك للأجور). هكذا مطالب ستضمن استمرار باقي موظفي القطاع خارج التنسيقيات الفئوية في النضال جنبا إلى جنب مع مناضلي التنسيقيات، وستجلب انضمام من تخلف منهم لحدود الآن وستشجع من تحقق مطلبها من الفئات على الاستمرار في النضال، كما ستحد من تأثير مبررات ك "ماكين مع من" أو "النقابات باعت الماتش" أو "النقابات كثيرة" إلى غيرها من مبررات يلوكها المتقاعسون.

– تسطير برنامج نضالي وحدوي، يراعي مستوى فقدان الثقة في العمل النضالي/النقابي وفي ضرورة الوحدة النضالية، ويتفادى اليأس الناتج عن استنفاذ أشكال نضال دون تململ الملفات الفئوية، في أفق إنضاج شروط برنامج تصعيدي، يشل كافة مرافق القطاع، ويرغم الدولة على الاستجابة لمطالبها.

– تفادي الدعوات المنفردة للنضال الموحد من قبل أي تنسيقية، دون تقريرها من قبل جميع التنسيقيات، لأنها ستكون بمثابة مبررات إضافية لتفكيك العمل الوحدوي الجاري، بمبررات دعونا فلم يلتحقوا وإذا دعوا بدورهم لن نلتحق، فإنجاح النضالات الوحدوية تقتضي تقريرها إما بشكل وحدوي أو تقريرها في كل تنسيقية على حدة، وليس عبر فرضها على باقي التنسيقيات بعد تقريرها بشكل منفرد.

– التعريف الإعلامي بالمبادرة لتنتقل إلى باقي القطاعات خارج قطاع التعليم، بل وتوجيه دعوات إلى التنسيقيات المناضلة منها في تلك القطاعات لتوحيد النضال، فتخريب البلد جار بشكل معمم، ولن تستجيب الدولة لمطالب أية فئة ولا لمطالب الشغيلة التعليمية سوى في جو نضالي يعم البلد، وهذا من إحدى دروس نضالات حركة 20 فبراير، يوم تنازلت الدولة مرغمة تحت ضغط الاحتجاج عن ما كانت تعتبره من سابع المستحيلات قبل اشتعال فتيل النضال، فرفعت أجور عمال القطاع العام بـ600 درهم دفعة واحدة، بعد أن كانت تتضرع بارتفاع تكاليف الأجور، وشغلت أزيد من 4000 من حاملي الشهادات بشكل مباشر، متجاوزة ما وضعته من قوانين تربط التشغيل بالمباراة، وضخت أموال إضافية في صندوق المقاصة، في الوقت الذي قررت الإجهاز عليه، وهذا ما تم بعد تراجع النضال...

– الانفتاح على الدعوات النقابية واستغلال أية دعوة للنضال ولو من البيروقراطيات النقابية، لتجذير النضال، وتعزيز النضال الوحدوي بالقسم المنظم داخل النقابات، لتعزيز ثقة الأغلبية الصامتة للالتحاق بالمبادرة، مع توجيه دعوات لبيروقراطيات النقابات للانسحاب من لجان ومؤسسات مسؤولة عن ما لحق قطاع التعليم وحقوق الشغيلة من تخريب، كلجنة التقاعد والمجلس الأعلى للتعليم ومجلس المستشارين... وهو ما سيضع صدقية هذه البيروقراطية على المحك أمام أنظار باقي منخرطيها.

– ستتوالد دعوات للوحدة وحتى صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي ستضع ملفات مطلبية مغربة ومنها حتى من سيزايد على هذه المبادرة الوحدوية لإفقادها المشروعية بالدعوة لخطوات تصعيدية بشكل فوقي، وبالتالي على المناضلين عدم مجاراة تنسيقيات افتراضية لا وجود لها في الواقع.

– ستثير الوحدة الجارية مخاوف وتوجسات بعض مناضلي التنسيقيات، وستبرز مشاكل لا حل لها سوى في خضم معمان النضال اليومي. سيؤرق سؤال ما العمل؟ في حالة الاستجابة لملف من ملفات إحدى التنسيقيات المنخرطة في الوحدة الجارية العديد من المناضلين، إن التمسك بالوحدة في الحالة تلك أمر مبدئي، لكن انسحاب إحدى الفئات بعد تنازل الدولة لا يمكن تفاديه، فمن غير المجدي رفض مكسب انتزع بالنضال، ودلت تجربة الأساتذة المتدربين المرسبين على صعوبة ذلك حتى داخل نفس التنسيقية.

تصريح الرباح حول التعاقد المفروض: كذبة كاملة الأوصاف

بقلم، شادية الشريف

واثقا من نفسه تحدث "وزير التجهيز" عن "التوظيف بموجب عقود"، حالفا الأيمان ألا فرق بين الأساتذة المدمجين والذين فرض عليهم التعاقد، باستثناء فرقين: 1- "المتعاقد" موظف لدى الأكاديمية وليس لدى الوزارة:

+ إن اللغة لا تعبر دائما عن الواقع كما هو، بل تشوهه. وهذه هي الوظيفة الخادعة للصيغ القانونية، التي تغطي هجوم الدولة على حقوق الشغيلة.

+ الأكاديمية مؤسسة عمومية، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية. وقد أحدثت الأكاديميات الجهوية، بعد المصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في إطار نزع الضبط والتقنين عن أنظمة التعليم العمومي.

+ طالب البنك العالمي بنزع الضبط والتقنين، كآلية تسهل تطبيق أوامره حول تفكيك المدرسة العمومية والهجوم على شغيلة التعليم.

+ إلحاق المفروض عليهم التعاقد بالأكاديميات يأتي في هذا الإطار، فمن شأن هذا الإلحاق أن يسهل التخلص من الشغيلة وكل التحملات الاجتماعية التي يوفرها العمل القار.

+ إلحاق المفروض عليهم التعاقد بالأكاديميات، ليس إلا خطوة أولى، وحين تنجح ستعود الدولة للمرسمين كي تلحقهم بدورهم بالأكاديميات.

+ إذا لم يكن هناك فرق بين موظفي الوزارة و"موظفي الأكاديميات"، لماذا كل هذا الضجيج، فليجر إدماج المفروض عليهم التعاقد في إطار النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

+ توضح رسالة النوايا التي أرسلتها الحكومة إلى مديرة صندوق النقد الدولي "كريستين لاگارد" الغاية من فرض مخطط التعاقد: تقليص كتلة الأجور من أجل التحكم في عجز الميزانية التي توجه لأداء المديونية الخارجية وحفز القطاع الخاص.

2- الفرق الثاني: الأستاذ سيبقى دائما أستاذا، وليس من حقه العمل في الإدارة أو غيرها.

+ لقد انقضى عهد الإقطاعية، حيث كان مجتمع الفئات يفرض على الحرفي أن يظل حرفيا، والقن قنا، والسيد سيدا طيلة الحياة.

+ تغنى الميثاق الوطني للتربية والتكوين وكل الحملة الإعلامية التي صاحبته، بأن "مجتمع المعرفة" يفتح المجال أمام الشغيلة لتطوير مهاراتها (التكوين المستمر، التكوين عن بعد)، واعتبرهذا وسيلة للترقي المهني. والآن يتحدث "الوزير الرباح"، بكل صفاقة بأن وظيفة "معلم" زنزانة أبدية والأستاذ محكوم عليه بالمؤبد في هذه الوظيفة.

+ وحتى هذا ليس مضمونا يا حضرة "الوزير"، وبوضح هذا تضليلك بشأن بنود الأنظمة الأساسية لموظفي الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

+ تربط هذه الأنظمة تجديد العقود بالمناصب المالية المتوفرة لدى الأكاديميات. وبعد هذا فتحا لباب التخلص من "المفروض عليهم التعاقد"، في حالة عجز في ميزانية الأكاديميات، أو تغرق الخريطة المدرسية بشكل يجعل عددا من الأساتذة فائضا.

+ من حقك أن تكون مطمئنا لمستقبلك المهني، فقد أديت للاستبداد ما يكفي من خدمات يجازيك عليها. ولكن ليس من حقك أن تقدم ضمانات زائفة للمفروض عليهم التعاقد، وأنت جالس في مكتبك المكيف.

ليست هذه أول مرة يخرج فيها "وزير" بكذبة كاملة الأوصاف، حول انعدام الفروق بين الأساتذة المرسمين والمفروض عليهم التعاقد، فقد سبقه إلى ذلك رئيس "الحكومة" والناطق الرسمي باسمها.

تغطي هذه الكذبة جريمة كاملة الأركان في حق الأجيال الجديدة من شغيلة التعليم، التي تفرض عليها شروط استغلال خدمة لتوجهات اقتصادية نيوليبرالية.

ليستمر نضال شغيلة التعليم، وليتطور نضالها الوحدوي، فكلما تجذر النضال سقط القناع عن خدام الاستبداد السياسي ومخططاته التي تصب في مصلحة الرأسمال المحلي والعالمي ومؤسساته الدولية.

إلى الأمام

التنسيق بين ضرورة الحفاظ عليه ومتطلبات تطويره (اضاءات رقم 3)

بقلم محمد أيت أحمد، منسق مديرية شيشاوة

أسال نقاش وحدة شغيلة التعليم في الآونة الأخير مدادا كثيرا حول ضرورة التنسيق وآفاقه وشروطه ودواعيه. لذلك ارتأينا، لأهمية الموضوع، أن ندلي برأينا.

يستحيل ربح معارك الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية دون استحضار آليات وسبل إنجاحها. خاصة إن استحضرنا حنكة الدولة في التعامل مع كل المعارك التي تخوضها الشغيلة والتجارب التي راكمتها في هذا الجانب.

إن إمكانيات الدولة وقدرتها على استثمار التجارب لصالحها والتخطيط الجيد والمسبق يدفعنا اليوم أكثر مما مضى إلى قراءة تجارب النضال السابقة بعين الناقد، من أجل تحديد نقط القوة وكذا مكامن الخلل. آملين أن يفتح لنا هذا مجال بلورة رد قوي يحصن مكاسب الشعب المغربي ويضمن انتزاع مكاسب أخرى.

تردي الوضع النقابي: يفاقم الأوضاع

أدى تراجع الحركة النقابية وسيطرة البيروقراطيات على قيادتها إلى زعزعة ثقة الشغيلة في جدوى النقابة. خاصة بعد عجزها عن الدفاع على أبسط مطالب شغيلة التعليم ومباركة قياداتها لمخططات الدولة واصطفافها إلى جانب أعداء العمال. وهذا هو أصل المواقف الرافضة أو النافرة من النقابة السائد في صفوف التنسيقيات.

أسهم هذا الوضع في ظهور تنسيقيات أخذت على عاتقها الدفاع على ملفاتها بنفسها في ظل جسم نقابي متردي يحتاج لتشخيص دقيق وعج ناجع. ولكن ظهور هذه التنسيقيات رافقته مجموعة من التساؤلات كذلك حول قدرة النقابة على صد الهجمات وتحقيق المطالب وعلى انتزاع أخرى.

يستوجب هذا الوضع اهتمامنا الجماعي بإيجاد الوصفة المناسبة لمعالجته، ما دامت الحاجة للعمل النقابي المنظم أمرا محتوما للدفاع عن مطالب الشغيلة وتحصين مكاسبها مهما حاولنا تجاهله. وما دامت النقابات تضم أقساما من الشغيلة، فإننا معنيون بنقاش وضعها والبحث عن سبل علاج أفة البيروقراطية داخلها.

إن التحاق المركزيات النقابية بالبرامج النضالية المسطرة شيء مطلوب بغض النظر عن حساباتها، ولا يعني بتاتا أن هذه الخطوات ستحسب لها كما يعتقد الكثيرين. والخرجات الاعلامية للمركزيات إبان الخطوات أمر طبيعي في ظل رهانات الدولة بسحب البساط من التنسيقيات. لكن ضمان استمرارية النضال مرتبط بتقوية فعلنا النضالي واستقلالية قرارنا وتواصلنا المكثف مع قواعد الشغيلة المنظمة داخل هذه النقابات والفروع النقابية المكافحة.

التنسيق: ضرورة وليس اختيار

تفرض وحدة العدو ضرورة بناء وحدة الشغيلة بدورها. إن الشغيلة التعليمية اليوم أمام مهمة تاريخية تتمثل أساسا حول توحيد الصفوف لتفادي السقوط في الاسقاط السلبي للتجارب السابقة. خاصة أن التنسيقيات، لم تستطيع- لحدود اللحظة- ردع كل الهجومات التي شهدها القطاع بالرغم من تحقيقها لبعض المطالب الجزئية، بفعل تشتتها ورسوخ الوعي الفئوي في صفوف شغيلة التعليم.

إن الوحدة ليست اختيارا بل ضرورة مطلقة لتحقيق مطالب كل الفئات، إن لم نقل أنها مسألة حياة أو موت بالنظر لحدة الهجوم الذي يشهده هذا القطاع حاليا وما سيؤول إليه مستقبلا. ولا يتطلب الأمر سوى التفكير في الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل تفعيل هذا التنسيق بين كافة المتضررين من سياسات الدولة.

أبانت تجربة الإضراب الوحدوي في 3 يناير بالملموس أن التنسيق هو الإجابة الوحيدة القادرة على خرط أوسع أقسام الشغيلة في النضال، وإرباك حسابات الدولة والتراجع عنه سيكلف الشغيلة والتنسيقيات الكثير.

لا يعني التنسيق مصادرة حق كل تنسيقية على حدة في تسطير برامجها النضالية الخاصة، أو الدخول في مفاوضات مع الدولة حول ملفاتها. لكن شرط تحقيق المطالب الوحيد هو في توحيد الصفوف ورصها، في وجه أعداء الشغيلة الموحدين خلف دولتهم.

مقتضيات تنسيق حقيقي

لذلك وتفاعلا مع هذا الامر نقترح ما يلي:

- عقد لقاءات بين ممثلي التنسيقيات لتدارس كل ما يتعلق بالتنسيق في أسرع الآجال، أي قبل عقد المجالس الوطنية للتنسيقيات وتقرير برامج نضالية أخرى لاستدراك بعض الأمور التي شهده اللقاء السابق.

- ضرورة منح الصلاحيات لممثلي التنسيقيات من قبل مجالسها الوطنية من أجل التفاوض حول كل الأمور التي ستضع التنسيق في سكته الصحيحة.

- بلورة أرضية مشتركة تكون موجها للتنسيق تضم كل التفاصيل المتعلقة بهذا التنسيق، بما فيها آليات المحاسبة.

- احترام مخرجات جميع التنسيقيات وخلاصاتها التي يرفعها ممثلي هذه التنسيقيات لمجلس التنسيق.

- صياغة ملف مطلبي محكم يضم إلى جانب مطالب التنسيقيات، مطالب عامة تمركز نضال شغيلة التعليم، تفتح الباب أمام التحاق باقي شغيلة الوظيفة العمومية.

- ضرورة إعطاء التنسيقيات الجهوية والمحلية صلاحية التنسيق في بعض المحطات النضالية في إطار الدفاع على المطالب الوطنية، وكذا بعض المطالب التي تخص الجهات والأقاليم من أجل تقوية التنسيق الوطني وإعطاءه دافع الاستمرار.

- فتح قنوات التواصل الدائم بين ممثلي مجالس التنسيقيات بكل الصيغ الممكنة لمواكبة المستجدات.

- فتح المجال أمام التنسيق لتوحيد خطوات النضال مع النقابات، ونقاش كل ما يتعلق بالمعارك والتحاقها به وتنظيم الأشكال في المحطات التي تشارك فيها هذه النقابات.

- فتح المجال أمام التنسيق من أجل الدفاع على الملف إعلاميا وعقد ندوات ولقاءات في هذا الشأن.

من الضروري الحرص على كل ما يمكن أن ينضج ويصلب هذا التنسيق من أجل إجبار الدولة على الاستجابة لمطالب الشغيلة.

تتمثل أول خطوة في طريق هذا التواصل في إعلامنا الذي يواجه آلة دعاية الدولة الضخمة، خصوصا في ظل غياب إعلام نقابي حقيقي. يجب علينا تطوير إعلام بديل قادر على إيصال صوت الأساتذة والأستاذات للرأي العام.

إنجاح محطة فبراير مهمة الجميع، ومفتاح بناء تنسيق قوي قادر على انتزاع مطالب الشغيلة التعليمية وإسقاط مخططاتها وعلى رأسها التعاقد المشؤوم

بالوحدة والتضامن لي بغيناه إكون إكون

كلمة التنسيقية المحلية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد فرع الصويرة في الندوة المنظمة يوم 03 يناير 2019 بعنوان: «مخطط التعاقد بين وهم الجودة وواقع تفكيك المدرسة العمومية»

ساهمت الثورة الصناعية والثورات الإجتماعية وتضحيات الجماهير الشعبية التي عرفها القرن العشرين في دمقرطة جزئية لأنظمة التعليم في الدول الرأسمالية الإمبريالية وبدرجة أقل في البلدان الرأسمالية التابعة. أهم مميزات هذه الدمقرطة تعميم التعليم على أبناء الشعب والاعتراف بالمدرسة كمؤسسة عمومية، وبذلك تم التأسيس لتفوق تاريخي للمدرسة العمومية على المقاولة الرأسمالية. فمع منتصف السبعينيات عرفت الرأسمالية العالمية أزمة اقتصادية بنيوية وطويلة المدى من أهم مظاهرها، التناقض بين ارتفاع معدل إنتاجية العمل (فائض الإنتاج)، وانخفاض معدل الربح. وتعكس هذه الأزمة تناقضا واضحا بين المدرسة العمومية كمنبع للتطور العلمي والتقني والمعرفي وحاجيات المقاولة. فقد أدى تطور الإنتاج المعرفي إلى تحسين إنتاجية العمل وحجم ونوعية الاستهلاك بينما وقفت علاقات الإنتاج الرأسمالية عائقا أمام تلبية حاجيات التعليم. لتعلن المقاولة انقلابها على المدرسة باعتبار التعليم قطاعا غير منتج بالمنطق الرأسمالي المتوحش. ليبدأ مسلسل الهجوم والاتجاه نحو الخوصصة وتفكيك المدرسة العمومية ففي بداية الستينات من القرن الماضي ارتكب النظام القائم مجزرة في حق التلاميذ والجماهير هنا نذكر انتفاضة 23 مارس المجيدة وهي الانتفاضة التي استرخص فيها شهداء شعبنا دماءهم فسالت في شوارع البيضاء ليس حبا في ذلك وإنما دفاعا بطوليا عن قضية التعليم. فقد شكلت بداية هجوم غير معلن على هذا الحقل الذي يعتبر أحد المراكز الأساسية للصراع الدائر بين الجماهير الشعبية والتحالف الطبقي المسيطر. غير أن ذلك الصراع لم يكن بالثابت الخطى بل عرف عدة تحولات وقفزات أطرتها مختلف التطورات التي شهدها الصراع الطبقي ببلادنا.

ففي سنة 1999 تم إنشاء لجنة وطنية لإعداد ما يسمى بالميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان سنة 2000 الذي حمل في طياته بالإضافة إلى شعار الجودة ومحاربة الهدر، التأكيد وانفتاح النظام التعليمي عن المقاولة والمحيط الإقتصادي والاجتماعي والشركاء من القطاع الخاص، والمجتمع المدني والجماعة الترابية والأجانب، ورغم هذا الجديد الذي يحمله الميثاق في أحشاءه إلا أنه بقي وفيا لروح الإصلاحات السابقة عليه وإلى المبدأ العام الثابت الذي شكل الخيط الناظم بينها جميعا أي خدمة مصالح الطبقات السائدة.

ليقدم المجلس الأعلى للتعليم بعد إحداثه سنة 2008 تقريرا مفصلا تقييميا وتشخيصا لأداء المنظومة التعليمية في ظل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أعلن من خلاله فشل هذه الخطوة الإصلاحية في تحقيق أهدافها واستمرارا للإصلاح المزعوم ولد ما يسمى بالمخطط الإستعجالي 2009-2012 كإصلاح للإصلاح ورصدت له ميزانية قدرت ب 55 مليار درهم بددت لأسباب واهية.

ولعل أفظع ما جاء به الميثاق وثمنه المخطط الإستعجالي، هو تبني مفهوم تراجعي للتعميم، بالعمل على إعفاء الدولة من تحمل مسؤوليتها في ضمان تعليم عمومي لأبناء الشعب بمختلف الأسلاك. وهذا ما أكده دستور 2011 في الفصل (31) الذي ينص على تيسير الحصول على التعليم، بدل ضمان الحق في التعليم.

كل هذا يبرر بشكل صريح ورسمي فشل الإصلاح وحاجته إلى إصلاح ما أدى إلى اعتماد مشروع جديد أصدره المجلس الأعلى للتعليم تحت مسمى الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 بشعار جديد «من أجل مدرسة الإنصاف والارتقاء»، وإن الطابع الاستشاري للمجلس المذكور واعتماده التشاور مع المركزيات النقابية وجمعيات الآباء والكفاءات والخبراء بعيدا عن مقتضيات الشراكة الفعلية، واشتغاله في إطار الإستمرارية المرجعية حيث يظل الميثاق الوطني للتربية والتكوين «كإنجيل» للإصلاح ببلادنا الذي يسكنه هاجس التخلص من التعليم العمومي وتسريع وثيرة الخوصصة.

تفعيلا لهذه الوثيرة المتسارعة، يجري في هذه المرحلة إنزال وأجرأة تدابير ومخططات التقشف الطاعلية باعتبار النظام القائم التلميذ المجد في تنزيل وصايا المؤسسات المالية الكبرى التي تهدف إلى تحميل الشغيلة بمختلف فئاتها فاتورة الأزمة. وأيضا الإجهاز على كافة المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، بداية بتفكيك التشريعات المنظمة لقانون الشغل والتنصل من استقراره وإعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية والقوانين الأساسية للموظفين بالعمل على فرض مزيد من القيود على الحريات وعرقلة شروط ممارستها عبر إعادة النظر في الحريات النقابية والسياسية ومنع الحق في الإضراب وقمع النضالات وتجريم الحركات الإجتماعية.

وفي هذا السياق سيتم اعتماد تشريعات جديدة تهدف إلى تفكيك المدرسة والوظيفة العموميتين بشكل مترابط الشيء الذي أفرز لنا نظام التشغيل بالعقدة في إطارما سمي بالنظام الأساسي لموظفي الأكاديميات الذي جعل الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في موقع آلة الإنتاج التي تحول المادة الخام إلى السلعة الجاهزة. طبعا مع مراعاة حاجيات المزاد العلني وقوانين العرض والطلب.

وفي ظل هذه الأزمة التي تجتهد الحكومة في جعلها أمرا ساريا، يطرح السؤال: أي إصلاح وأي جودة في ظل اقترانها بمخطط بالتعاقد؟ ألا تعاني المدرسة العمومية المغربية من خصاص كبير على مستوى الأطر التعليمية وعلى مستوى البنيات والتجهيزات، ألسنا في حاجة إلى أستاذ كفء مستقر نفسيا ومرتاح مهنيا ليتمكن من تطوير ممارسته المهنية في سبيل الوصول إلى الجودة المطلوبة.

بلى! لكن لعل ما يجيب عليه الواقع الملموس بعيدا عن البروباغندا والشعارات المزعومة للأسف الشديد هو ما يلي:

أولا: تفكيك المدرسة العمومية بالإضافة إلى تكريس الفئوية عبر إحداث فئة جديدة من الأساتذة وفرض عقود مجحفة عليهم وإقحام المدرسة العمومية في شتى أنواع الصراعات التي تجعلها مجالا للمزايدات السياسية لإفراغها من مضمونها المعرفي والعلمي.

ثانيا: لجم الحريات النقابية والسياسية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وتجريدهم من الحقوق والضمانات القانونية المؤطرة للعلاقات المهنية والإدارية والتربوية، ورهن مستقبلهم المجهول في بيد مصالح المديريات والأكاديميات في شخص ممثلها (المدير، المفتش، المدير الإقليمي، مدير الأكاديمية) الذين لهم الصلاحية في بلورة قرار العزل بدون إشعار أو تعويض، مما سينتج عنه لا محالة توسيع دائرة استغلال الأستاذ وجعله آلة تعمل وفق مزاجية الأشخاص.

ثالثا: حرمان الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد من الحركة الانتقالية الوطنية والرخص المرضية وإقرار الاستفادة من التقاعد بالتسجيل في الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد عوض الصندوق المغربي للتقاعد أسوة بباقي زملائنا المرسمين... هذه بعض أوجه السياسة الإقصائية وغيرها كثير من أشكال التمييز والحيف التي تطالنا كفئة عريضة من رجال التعليم.

لقد شكل ميلاد التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد إعلانا صارخا عن رفض كل المخططات الطبقية التي تهدف إلى الإجهاز على ما تبقى من مكتسبات الجماهير الشعبية، وأصبح مطلب إلغاء مخطط التعاقد رافعة أساسية للنضال ضد تفكيك المدرسة العمومية، وضد كافة الاختيارات اللاشعبية التي تتبنى شعارات الجودة الزائفة وتحمل في عمقها مخططا خبيثا لخوصصة القطاع والإجهاز على الحق في الوظيفة العمومية.

يعتبر المسار النضالي للتنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، منذ مسيرة 06 ماي بالرباط مرورا بمختلف المحطات النضالية الوطنية والجهوية والمحلية، تراكما مهما في أفق توحيد النضالات، وتشكيل لحمة تضم كل الشغيلة التعليمية لمواجهة هذه المخططات التخريبية. التي ترمي أساسا إلى تفكيك المدرسة العمومية والإجهاز على مبدأ المجانية.

وأمام هاته القرارات والفصول المجحفة والمنظمة لهذا المخطط والتي ستكون أكثر إجحافا وأكثر طبقية، نطرح سؤال: ما العمل؟

إن الإجابة عن إشكالية التعليم لا يمكن أن تتم إلا في إطار مشروع مجتمعي شامل وبديل يرسخ مصالح الجماهير الشعبية ويقطع ذلك الحبل السري الذي نسجه النظام القائم وحلفائه منذ معاهدة إكس ليبان السيئة الذكر.

لكن في غياب ذلك المعبر عن هاته المصالح والأهداف، هل نستكين إلى الخنوع بدعوى موازين القوى، أم نناضل؟

بكل تأكيد لا هذا ولا ذاك فالأمر يتطلب نضالا حازما وجريئا من ذي قبل بتضحيات كل من يحمل هم الدفاع عن المكتسبات التاريخية للجماهير الشعبية التي حصنت بدماء هذا الشعب الكادح.

بناء على ثقتنا في أن حالة من الصعود النضالي قادمة إن لم نقل أنها قد بدأت، فإن جهود ومساعي قوى النضال الكفاحية والنقدية داخل النقابات وفي صفوف الحركات الإحتجاجية وعلى رأسها التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وباقي التنسيقيات ضحايا السياسات التعليمية الفاشلة. يجب أن تتجه نحو توحيد النضالات اليومية وتكثيفها باتجاه التعبئة الشاملة لمعارك وطنية موحدة يتم تقريرها وتسييرها ديمقراطيا من قبل القاعدة وليس القيادة وفق رؤيا طبقية للعمل النضالي والنقابي بعيدا عن أي توافق أو مهادنة للدولة وسياساتها التخريبية اللاوطنية.

هذا التنسيق سيشكل لا محالة المدخل الحقيقي لتفادي إهدار طاقات النضال في معارك فئوية مشتتة، أمام هجوم طبقي موحد لا ولن يستثني أي مكسب من مكاسب أبناء هذا الشعب الكادح وعلى رأسها المدرسة والوظيفة العموميتين.

رسالة إلى أستاذ-ة أعلن-ت إحباطه-ها من إغفال ممثّلي النقابات لملف التعاقد في تصريحاتهم الإعلامية:

بقلم ع. أ

تحياتي أيها الصديق-ة

1- يستحسن ألا نخلط بين النقابة وبين البيروقراطية التي استولت على الجهاز النقابي (المكاتب والاتحادات...). سينتج عن هذا الخلط تكتيكات خاطئة، تحبذها الدولة والبيروقراطيات، وتعمل على استثارتها. إن نفورك من سيطرة البيروقراطيات على جهاز النقابة سليم تماما، لكن الخلط بين النقابة والبيروقراطية يؤدي إلى مزالق سيتضرر منها نضالكم-كن.

2- لم تخترع البرجوازية ودولتها النقابة للتحكم في نضال الشغيلة. النقابة أداة النضال العمالي. تنظيم من إبداع العمال العفوي منذ النصف الثاني من القرن 19. تجمع النقابة العمال حسب القطاعات المهنية التي ينتمون إليها. وداخل النقابة تشكل العمال لأول مرة في التاريخ كطبقة في مواجهة طبقة الرأسماليين. وليست البيروقراطية قدرا منزلا، بل وليد تطور فرضته شروط اقتصادية وسياسية.

3- البيروقراطية: مع تطور النضال العمالي وازدهار الرأسمالية، اضطرت البرجوازية لتقديم تنازلات اقتصادية (التشريع العمالي) وسياسية لدمج الحركة العمالية في الدولة البرجوازية (لجان ومجالس) ومنع تأثيرات الأنوية الثورية داخلها. شكل هذا القاعدة الاقتصادية والسياسية التي تشكلت على أساسها شريحة عمالية راكمت امتيازات مادية (العمل داخل المكاتب، التفرغ) وسياسية (الدخول إلى أجهزة الدولة)... جعلت هذه الامتيازات هذه الشريحة حريصة عليها، فانقطعت عن القاعدة العمالية، وأصبح حرص الحفاظ على هذه الامتيازات أهم من النضال من أجل اكتساب أخرى، هكذا تشكلت البيروقراطية.

4- هذه الامتيازات والحرص على الحفاظ عليها جعل هذه البيروقراطيات تهجر النضال وتصر على السلم الاجتماعي والتوافق الطبقي. فأي مناوشة نضالية ستهدد المجتمع الذي يوفر لها هذه الامتيازات، لذلك تعمل على حصر النضالي العمالي في حدود لا تهدد المجتمع البرجوازي (ما تسميه البيروقراطيات «الحرص على السلم الاجتماعي).

5- دعمت الدولة البرجوازية هذه البيروقراطية بشتى الوسائل: توفير مقرات مجانية، أجور المتفرغين، وخاصة قمع التيارات الثورية داخل النقابات... ومن جهتها تعمل البيروقراطية على قمع الديمقراطية الداخلية لمنع تشكل تيارات نقابية معارضة لخط التعاون الطبقي داخلها.

6- تصارع القاعدة العمالية دوما إلى جانب النقابيين الكفاحيين لمحاربة للتعسف البيروقراطي من أجل استعادة الجهاز النقابي ليخدم علة وجوده الأصلية: تنظيم العمال في طبقة واحدة لمواجهة الاستغلال الرأسمالي وحاميه السياسي (دولة الاستبداد).

7- أن تستغل البيروقراطيات نضالات الشغيلة لغاياتها الخاصة ليس بالشي الجديد، لذلك فالاستغراب من إغفالها لملف الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، يدل فقط على جهلنا لتاريخ هذه البيروقراطيات المشين.

8- لا أظن أن هناك مناضلا متعقلا في صفوف التنسيقية قد رسم أحلاما وردية حول انخراط البيروقراطيات في الإضراب الموحد لـ 3 يناير 2019. لكن يجب فهم دلالات هذه الخطوة:

* البيروقراطيات مرتعبة من هذا الإضراب الذي جرى تقريره من أسفل: إنه تهديد لما يشكل أرضية سيطرتها على جهاز النقابة.

* البيروقراطيات ستدعي التحاقها بالنضال، لأن عدم القيام بذلك سيظهرها بمثابة المتواطئ الصريح أمام قواعدها، وسيؤدي هذا إلى انفلات هذه الأخيرة من قبضتها (وهو ما نحبذه ونعمل من أجله).

* التحقت البيروقراطيات بالإضراب الوحدوي، كي لا تفوتها القاطرة، لذلك ستعمل على احتلال مكان السائق، كي تتمكن توجيه هذه القاطرة وفرملتها في ما بعد.

9- الوعي بهذه المخاطر ضروري لتقدم النضال، لكن الخلط بين النقابة (أداة النضال العمالي) والبيروقراطية، ليس ضروريا، بل مدمرا لمستقبل نضال شغيلة التعليم.

لنعمل على دفع البيروقراطيات لإظهار اصطفافها الحقيقي إلى جانب الرأسماليين ودولتهم، ولكن لنعمل مع النقابيين الكفاحيين لاستعادة النقابة لتكون أداة النضال العمالي الحقيقي.

وتقبل مني يا صديقي فائق التحيات النضالية.

رسالة إلى مناضل-ة تنسيقيات فئات التعليم أراد إرسال النقابات إلى مزبلة التاريخ

بقلم ع. أ

1- من أصول النقاش يا رفيقي-تي الابتعاد عن أساليب التعييب والتعيير. لذلك من الأفضل أن نسمي الأشياء بمسمياتها، فما كانت قط الشتائم أسلوب نقاش عقلاني، بل أسلوب هروب من جوهر الأمور المطروحة بالتركيز على الشكليات.

2- تضم النقابات آلاف العمال وتظل القبلة الوحيدة أمام غير المنقبين، حين يريدون أن يتوحدوا للدفاع عن مصالحهم. النقابة هي التنظيم الأولي الذي يلتجأ إليه عمال قطاع معين للدفاع عن مطالبهم المهنية في وجه رب العمل المالك للسلطة الاقتصادية.

3- أدرك العمال وحدهم وبتجربتهم الخاصة أن الصراع ضد رب العمل المستقوي بسلطته الاقتصادية، لن يقدر له النجاح إذا لم يتحدوا وينسقوا ردود فعلهم.

4- أي تنظيم يجمع عمال قطاع معين للنضال من أجل تحسين شروط العمل والدفاع عن حقوقهم، سواء سمي تنسيقية أو لجنة، هو عمل نقابي في الجوهر. إن ما تقوم به حاليا تنسيقيات فئات شغيلة التعليم عمل نقابي في جوهره. ولا محالة أن تنسيقياتكم-كن ستتطور مستقبلا لتتأسس كنقابات قائمة الذات.

5- حين ننعت النقابات بـ «النفايات»، فإننا سنخسر لا محالة تعاطف هؤلاء العمال المنظمين داخل هذه النقابات، وهو عين ما تريده البيروقراطيات وتسعى إليه. تدرك القيادات النقابية جيدا مدى كفاحية تجارب نضال الشغيلة المنطلقة خارج تحكمها، وتعمل كل جهدها لمنع انتقال التقاليد الديمقراطية والكفاحية السائدة داخل هذه التجارب إلى النقابات. إن رفضك للنقابة والعمل النقابي يصب-بحسن نية أو بسوئها- في طاحونة هذه البيروقراطيات، لأن هذا الرفض يؤدي إلى ما تتمناه: إبقاء القسم من المنظمم من العمال داخل هذه النقابات خارج التأثر بالتقاليد الكفاحية السائدة داخل تنسيقياتكم-كن.

4- لا يمكن بجرة قلم أن نرمي التنظيمات العمالية في مزبلة التاريخ. فحتى أعتى الأنظمة العسكرية والديكتاتورية لم تستطع ذلك، فما بالك بتعليق على تدوينة في العالم الافتراضي. لقد مر زمان كان فيه العمل النقابي جريمة يعاقب عليها القانون، في زمن الاستعمار. لكن لا المنع ولا القمع استطاعا منع العمال المغاربة من الانخراط إلى جانب رفاقهم الفرنسيين، وخاضوا أضخم النضالات العمالية التي عرفها تاريخ المغرب: إضرابات سنة 1936. ولم يمنع تحييد الدولة لنقابة الاتحاد المغربي للشغل بالسماح لقيادتها بالغرق في الفساد ونهب أموال العمال، انبعاث النضال العمال مرة أخرى في نهاية السبعينيات داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ولن يمنع وضع التردي النقابي الحالي انبعاث نضالات عمالية غير متحكم فيها إما داخل هذه النقابات، أو خارجها كما هو الحال مع نضال تنسيقيات فئات التعليم الحالية.

5- لقد تأكد دائما- وهذا من دروس التاريخ- أن المنسحبين من النقابات هم الذين ينتهون إلى مزابل التاريخ، لأنهم بذلك ينعزلون عن العمال المنظمين داخل هذه النقابات. وهذا هو مصير تجارب سابقة مثل الهيأة الوطنية للتعليم التي تأسست سنة 2005، ولجنة التعليم الابتدائي سنة 2006. ما هو مآل هاتين التجربتين؟ هل استطاعتا رمي النقابات الحالية في مزبلة التاريخ؟ أم أنهما انتهتا نهاية مأساوية؟

6- تعتمد الدولة على البيروقراطيات للتحكم في الطبقه العاملة، لتشتيت وحدة نضالها، وتكسير الأنوية الكفاحية داخلها. ليست النقابة طرفا بل موضوعا لهذا التحكم: يسهل تحكم البيروقراطيات في النقابة، مهمة التحكم في الطبقه العاملة.

7- رمي النقابات في مزبلة التاريخ، يعني الانعزال عمن تسميهم «الأشاوس» داخل النقابات الذين تريد الدولة «كسر شوكتهم»... وما دام هؤلاء الأشاوس، ونسميهم نحن النقابيين الكفاحيين، متواجدين داخل النقابات، فهذا يلغي ما قلته عن رميها في مزبلة التاريخ. فهل تريد يا رفيقي- تي أن ينسحب هؤلاء الأشاوس بدورهم من النقابات، بدل الصمود داخلها ومحاربة سيطرة البيروقراطيات، وينتهون كما انتهت سابق تجارب انسحاب من النقابات؟ إن المنطق يستدعي منك ومنا دعم جهودهم في صراع جبار ضد بيروقراطيات مستقوية بجهاز الدولة وبهيمنة أيديولوجية مديدة للأفكار البرجوازية داخل الطبقة العاملة.

7- يشكل النضال الحالي لتنسيقيات فئات شغيلة التعليم، مستقبل العمل النقابي بالمغرب. الدولة والبيروقراطيات مرعوبة جدا من تقاليد الكفاح والديمقراطية التي تسيدونها داخل تنسيقياتكم- كن. تقاليد أقبرتها البيروقراطيات بعسفها والدولة بقمعها.

8- يعني رمي النقابات في مزبلة التاريخ، دعوة صريحة لعدم الاهتمام بتاريخها لاستنتاج الدروس والعبر. وسيؤدي هذا إلى أن تكرروا وتكررن داخل تنسيقياتكم- كن ما حول هذه النقابات من أدوات نضال إلى أدوات توافق مع الدولة. لذلك حري بك وبنا أن ندرس ذلك باهتمام. إن بناء تجارب نضال عمالية جديدة وكفاحية لن يتم إلا بالقطع مع خط نقابي سيدته الأحزاب البرجوازية داخل تنظيمات الشغيلة (النقابة): القطع مع خط التعاون الطبقي والسلم الاجتماعي والنقابة الاقتراحية، وبناء عمل نقابي جديد. عمل نقابي ديمقراطي كفاحي يدافع عن مصالح الشغيلة بغض النظر عن تناقضها مع مصالح مزعومة «للوطن»، وهي ليست في آخر المطاف إلا مصالح البرجوازية مغلفة بمفاهيم مطاطة لخداع العمال.

وتقبل يا رفيق، وتقبلي يا رفيقتي تحياتنا، فالحرص على انتصار نضالاتكم- كن من وراء القصد

انتخابات لجنة الأطر الخاصة بالأساتذة المفروض عليهم التعاقد: من أجل موقف يقوي تنسيقيتنا

بقلم، ج.م

النضال ضد التشغيل بالتعاقد في التعليم العمومي، ومن أجل حماية الاستقرار المهني (أحد المكاسب التاريخية لنضالات أجيال سابقة)، معركة تتطلب نفسا طويلا، وربما طويلا جدا. وتقتضي خبرة نضالية وفعالية تنظيمية لدى قاعدة جماهيرية واعية بكل أبعاد معركتها. وتستلزم أيضا المقدرة على تقديم الإجابات لمناورات الدولة وانتهاج تكتيكات سليمة يوما بعد يوم.

لا تزال تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد في بدايتها، وسيتصلب عودها بالتجربة النضالية وبالإفادة من تجارب نضال سابقة. يلزمها في سيرها هذا الحذر من مكائد عدوها، ووعي أهدافها الجوهرية. وكذلك أن تكون قادرة على إبطال مناورات الخصم بتجنب خيارات قد تقصم ظهرها، كما المواقف التي تقضي على الغاية من نضالها.

ليس لدى أي كان أجوبة سهلة جاهزة، فقط النضال المصحوب دائما بالنقاش الجماعي الديمقراطي وحده يسمح باتخاذ المواقف السليمة، وتقييمها في الوقت الملائم، والبناء عليها في رسم البرامج.

لجن الأطر: صلاحياتها وحدودها

تنص المادة 53 من النظام الأساسي الخاص بأطر الاكاديميات الجهوية للتربية والتكوين على انتخاب لجنة الأطر بموجب مقرر مدير الأكاديمية بمقتضى المرسوم رقم 2.59.0200 بتاريخ 5 ماي 1959 المتعلق بتطبيق مقتضيات الفصل 11 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية المتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء.

لجنة الأطر ثنائية، تضم ممثلي الإدارة وممثلي الأساتذة. ودورها استشاري يتمثل في «إبداء آرائها بأغلبية الأعضاء الحاضرين»، علما أن صوت مدير الأكاديمية يرجح عند تعادل الأصوات . ولا تجتمع إلا بعد استدعائها من طرف مدير الأكاديمية الذي يحدد جدول أعمالها.

القانون يجبر الإدارة على أن تعرض على لجنة الأطر كل الأمور التي تعني الموظفين، الواردة كما يلي في المادة (56):

- ترسيم الأطر المتمرنة،
- المسائل الفردية المتعلقة بالترقية والتأديب،
- إصدار العقوبات، وعند سحبها، كما في حالة الإعفاء والاستقالة في حالة عدم قبول الإدارة.

جرى الالتفاف على بعض الاختصاصات المهمة من قبيل الاستشارة بصدد الاستيداع الإداري وترسيم الموظفين المتمرنين والأعوان المؤقتين. إذ أصبح الاستيداع الإداري وترسيم الموظفين المتمرنين من مهام الإدارة، وتشغيل الأعوان من مهام الشركات الخاصة.

ويتضمن النظام الأساسي لأطر الأكاديمية نفسه جملة غارات بمنحه صلاحيات إضافية لمديري الاكاديميات في اتخاذ إجراءات تصل حد الطرد الفوري في حق المستخدمين المتعاقدين.

يحد الطابع الاستشاري من صلاحيات لجان الأطر في منع قرارات إدارية ضد حقوق الشغيلة. نعم، لكن استناد ممثلي الشغيلة في تلك اللجان على قوة نضالية (نقابات أو تنسيقيات) يحد من تجاسر الإدارة وتعسفها. إن ما تأخذه الإدارة بالحسبان ليس أعضاء اللجن، بل ما يرتكزون عليه من قوة الأجراء المنظمين. هذا ما برهنت عليه تجربة اللجان الثنائية لدى وزارة التربية الوطنية، وباقي قطاعات الوظيفة العمومية.

إن الشغيلة يدركون أهمية وجود ممثلين مناضلين فعلا بتلك اللجان بما هي إحدى جبهات الدفاع عن الحقوق يجب منع الدولة من استعمالها منصة إضافية للتعدي على شغيلة أفراد بقرارات إدارية تعسفية.

أهمية لجنة الأطر بمنظار مصلحة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد

تمثل القرارات التأديبية أحد أسلحة الدولة لتشتيت وحدة الشغيلة. فأصدرت مراسيم اقتطاع أيام الاضراب وارسال الاستفسارات والتنبيهات والمذكرات التهديدية . هذه قرارت عقاب جماعي يجرى صدها بشكل جماعي. لكن، هناك صنوف عقاب فردي يتعرض لها الشغيلة باسم مجالس التأديب، وباسم تطبيق القانون الذي لا يأبه بظروف عمل الموظفين، فهم بنظره مذنبون متهربون عليهم أن يكونوا أكباش فداء في ظل منظومة تربوية جرى تخريبها لعقود.

إن مواجهة الأستاذ الفرد لقرار إداري ظالم حظي بموافقة ممثلين خونة أمر بالغ الصعوبة. هذا ما دلت عليه حالات عديدة لضحايا عسف إداري يتنقلون لسنين بين أروقة الإدارة بلا حل. إن لم يكن هناك مبرر واحد لتواجد مناضلي التنسيقية في هذه اللجنة، فإن هذا المبرر وحده يكفي: الوقوف في وجه القرارات التأديبية التي تستهدف الأفراد بمبرر خرق لنظام أساسي بدمرحق الشغل القار.

إن الهدف الحقيقي للتشغيل بالتعاقد هو إجبار الشغيلة على العمل في ظل كل الظروف، وتنفيذ الأوامر الإدارية بلا تردد، وإنزال العقوبات بلا حماية، والتخلص منهم بسلاسة عند انتفاء الحاجة إليهم. وليس غريبا أن يكون الطرد السريع لأستاذ مفجرا لحركة النضال الحالية، فقد هز بعنفه المعنيين وأعطاهم الدليل العملي على ما ينتظرهم.

لم تلجأ الدولة بعد إلى القمع الإداري بقوة، وواهم من يعتقد أنها ستظل على حالها. إنها تنتظر انتخاب لجنة الأطر لتمنح قراراتها سندا قانونيا يكون حجة مبررة. وبعد تجريب دفعة أولى من التكتيكات، ستلجأ الدولة إلى أسلحة العيار الثقيل.

سيتعرف الأساتذة المفروض عليهم التعاقد أهمية لجان الأطر، عندما تتوالى ملفات الإحالة على المجالس التأديبية أو ما يتعلق بالترقية وغيرها. وسيجدون أنفسهم مجبرين على التوجه إلى أعضاء لجنة الأطر ممثلين باسم نقابات تدافع أساسا عن قاعدتها الخاصة، أو أن يواجهوا بشكل فردي قرارات إدارية تزكيها لجنة الأطر.

إن النظر البعيد، والرؤية التي لا تنحكم باندفاع عفوي تحركه مشاعر الغضب وحدها، يبرزان أن ثمة استعمالا نضاليا ممكنا للجن الأطر هذه، مغايرا تماما لطريقة استعمالها من طرف بيروقراطيات النقابات. ستتيح هذه اللجن تخفيف الضرر، اي تحسين وضع الاشتغال في ظل التعاقد، من أجل أنماء القدرة على الكفاح لإلغاء التعاقد. فهي تتيح:

- الوقوف في وجه قرارات إدارة الأكاديمية ورفضها؛
- استعمال تلك القرارات وسيلة لتعبئة قاعدة المفروض عليهم التعاقد للنضال؛
- استعمال موقعهم كممثلين منتخبين من طرف الأساتذة لتقوية التنسيقية الوطنية وتصليب تنظيمها؛
- النضال من أجل توسيع صلاحيات تلك اللجن، وتمتيعها بصلاحيات حقيقية: حق التقرير والاعتراض على قرارات مدراء الأكاديميات، خاصة فيما يخص التأديب وفسخ العقود. هذا للحد من الأضرار طالما استمر فرض العقود، ولتقوية الذات لاستطاعة إلغاء التعاقد.

القيادات النقابية والانتخابات المهنية

الانتخابات المهنية (لجان ثنائية في الوظيفة العمومية، ومندوبو العمال بالقطاع الخاص) لحظة استثنائية لدى قيادات النقابات، حيث تستنفر كامل قوى الجهاز النقابي كما لا تفعل بتاتا إبان خوض المعارك. السبب جلي طبعا: فنتائج تلك الانتخابات مقياس لتحديد النقابات الأكثر تمثيلية. صفة التمثيلية هذه تعطي حق المفاوضة باسم الأجراء، وتمثيلهم في الهيئات الرسمية العديدة، التي تتيح تعويضات مادية ونسج علاقات لمآرب خاصة (مجلس المستشارين، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي...) وفي المنظمات الإقليمية والدولية (منظمة العمل الدولي...) وما يأتي منها من دعم مادي.

وأخيرا يعتمد توزيع دعم الدولة السنوي للنقابات [بلغ في ميزانية العام 2019 مليارو500 مليون سنتيم] على نتائج الانتخابات المهنية تلك. هذا ما سيجعل انتخابات لجنة الأطر الخاصة بالأساتذة المفروض عليهم التعاقد ميدان حملة تنافس شرس بين الأجهزة النقابية، ستجند فيها كل الوسائل.

معلوم أن القيادات البيروقراطية تستعمل ملفات النضال العمالي لمساومة الدولة حول الامتيازات. ومن شأن ملف الأساتذة المفروض عليهم التعاقد أن يكون إحدى أكبر الأوراق في تلك المساومات. لكن وجود التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد يحد من إمكان استعمال هذه الفئة من الأساتذة ورقة من قبل قيادات النقابات أو غيرها. فالتنسيقية لها مصداقية كاملة لدى قاعدتها، وهي ممثلهم الفعلي كما دلت سيرورة النضالات التي خاضها الأساتذة المعنيون.

لهذا سيكون انقضاض القيادات البيروقراطية على لجان الأطر (الخاصة بالأساتذة المفروض عليهم التعاقد) الباب الذي ستدخل منه لادعاء تمثيل المفروض عليهم التعاقد. ومما سيسهل الأمر على القيادات البيروقراطية موقف مقاطعة انتخاب لجن الأطر الذي بدأ يروج في أوساط معينة بين الاساتذة المفروض عليهم التعاقد.

إذا صارت تمثيلية الاساتذة المفروض عليهم التعاقد في لجن الأطر بيد القيادات البيروقراطية، سيضطر هؤلاء الأساتذة حين يواجهون مشاكل مهنية [عقوبات، ترقية، ...] إلى اللجوء إلى تلك البيروقراطية، الحائزة صفة التمثيلية، لحل مشاكلهم اليومية. ومن هنا ستدخل بيروقراطية النقابات لتفكيك وحدة المفروض عليهم التعاقد بمساومة قسم منهم بالالتحاق بالنقابات، ومن ثمة نسف التنسيقية الوطنية. وهذا اعز ما تتمناه بيروقراطيات النقابات القائمة.

مبررات الدعوة إلى مقاطعة لجنة الأطر: عرض ونقد

ورد في بيان المجلس الوطني لتنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، المنعقد بالرباط بتاريخ 21 يناير 2019: «تنبهنا لكافة الإطارات النقابية في القطاع لأي صيغة اعتراف بنبود هذا النظام سيما البند القاضي بانتخاب لجنة الأطر المشبوهة حيث نعتبرها محاولة لإفراغ خيار الكفاح والنضال الميداني من محتواه».

يعترض هذا الموقف جملة عوائق أهمها:

- أن هذا التنبيه لن يمنع بيروقراطيات النقابات من المشاركة في هذا الانتخابات، بل ستجد في موقف المقاطعة هدية تاريخية. ستجد ساحة التنافس أمامها فارغة من منافس قوي هو التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد.
- تجري الانتخابات إلى لجنة الأطر بطريقة يصوت فيها الأساتذة بشكل معزول عن رفاقهم، وهذا ما سيفقد موقف المقاطعة فعاليته: فالمقاطعة تعني منع إجراء عملية التصويت، أما الامتناع السلبي فلن يمنع تشكيل تلك اللجن مهما كانت قاعدة المصوتين ضئيلة.

من حجج الدعوة الى المقاطعة التي تبدو قوية قول إن المشاركة في لجن الأطر قبول بالتعاقد، وتزكية له. هذا خاطئ تماما. فهذا المنطق، حتى قبول تسلم الأجرة يعني قبول التعاقد وتزكية له، لأن الاجرة مترتبة عن التعاقد. رفض التعاقد يتجسد في النضال ضده، بالإضراب وبالتظاهر، وبالاعتصام، في تعاون مع كل حليف ممكن. ومن شروط النضال الفعال ضد التعاقد استعمال كل وسيلة تكتيكية، ومنها لجن الأطر، وعدم تركها للخصوم أو للأصدقاء الزائفين.

في العالم كله يتصادم الشغيلة الرافضون لمنظومة الاستغلال بضرورة التعامل مع إحدى مؤسساته، ويضطرون إلى استعمالها استعمالا نضاليا.

ينبني موقف المقاطعة على خلط موقفين: الموقف الرافض للتعاقد ولأنظمته الأساسية، وموقف استعمال لجنة الأطر نضاليا من أجل الدفاع عن مصلحة المفروض عليهم التعاقد، في أفق إلغاء التعاقد وفرض الترسيم في الوظيفة العمومية. فهل يتناقض النضال ضد الاستغلال الرأسمالي داخل القطاع الخاص مع انتخاب العمال لمندوبيهم؟ وهل يتنافى انتخاب ممثلي الموظفين في اللجان الثنائية مع نضالهم ضد الهجوم على تفكيك الوظيفة العمومية. الجواب هو: لا تناقض. فالنضال الميداني ضد التعاقد لا يلغي مهمة الاستعمال النضالي للجن الأطر، بل إن الثانية شرط من شروط نجاح المهمة الأولى.

نعم، تناضل التنسيقية لأجل إسقاط التعاقد والإدماج التام في أسلاك الوظيفة العمومية بتحصين كامل الحقوق المكتسبة. لكن ألا يتناقض توقيع عقد التشغيل، مع اعتباره مفروضا وعقد إذعان؟ ألا يتناقض أيضا تصريح الأساتذة في الصندوق المغربي لمنح الرواتب الجماعية مع رفضهم له؟

ليس السؤال هل نضفي بمشاركتنا في انتخابات لجنة الأطر المشروعية على مخطط التعاقد والأنظمة الأساسية للأكاديميات، أم لا؟. السؤال هو: هل تخدم مشاركتنا في انتخابات لجنة الأطر هدف نضالنا لأجل اسقاط التعاقد وفرض الإدماج في الوظيفة العمومية أم العكس؟ هذا هو جوهر النقاش أما إطلاق مواقف طنانة ، فسرعان ما يظهر امتحان الواقع طابعها غير المجدي والأجوف.

ما سيحصل عمليا بمجرد اعلان موعد انتخابات لجنة الأطر هو تجند كل المنظمات النقابية وجهاز الإدارة لتوضيح مهام لجن الأطر. وستغرق حملة المقاطعة وسط حملة منظمة وممنهجة ستتجند لها الإدارة ووسائل الإعلام وجهاز البيروقراطية النقابية.

ستقتنع نسبة من المفروض عليهم التعاقد بدافع المصلحة المباشرة بضرورة المشاركة. ستبقى نسبة رافضة ستضطر بدورها ذات يوم للبحث عن حلول لملفات فردية ستحال على لجنة الأطر بالولجوء لدق أبواب الممثلين النقابيين في تلك اللجان.

الحصيلة أن موقف التنسيقية القاضي بمقاطعة لجنة الأطر لن يستجيب له قسم من قاعدتها الخاصة، وستنفذه نسبة مقتنعة به، ستوزع على المشاركين تهم «التخاذل» والمصلحية... لكن النوايا النضالية الحسنة لا تقدم أي جواب لمسألة عملية يلمسها المعنيون المباشرون.

ستكون مقاطعة انتخابات لجنة الأطر هدية تتمناها البيروقراطية النقابية، فهي ستمنحها حق تمثيل الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، حتى ولو كانت قاعدة المشاركين ضيقة في أول انتخابات. كما ستتعزز بمنخرطين كثر وسيترك لها تتبع قضايا جزئية وعقد مساومات صغيرة، وهو ما تتقنه جيدا، ويعطي لها في الآن ذاته حجة التخلي عن قضايا أساسية من قبيل معركة عمالية كبرى ضد التعاقد بمبرر وجود تنسيقية قائمة لذلك.

الموقف السليم الذي يخدم مصلحة الاساتذة المفروض عليهم التعاقد

من موقع عمالي يروم تحسين الأوضاع لامتلاك المقدرة على تغييرها جوهريا، نرى أن الحكمة النضالية، والمرونة التكتيكية، تقتضيان مشاركة التنسيقية الوطنية للمفروض عليهم التعاقد في انتخابات لجن الأطر. والاستعداد لذلك منذ الآن.

وضمن المنظور المشروح أعلاه، يتعين على التنسيقية ألا تترك التعريف بمهام اللجان المتساوية الأعضاء (ولجنة الأطر) للإدارة وبيروقراطيات النقابات. عليها أن تتولى المهمة بنفسها بتنظيم حملة، بمختلف الوسائل، من ندوات حول الموضوع، وتصويرها للإطلاع الجماعي، وإصدار دليل تعريفي يكون في متناول أعضائها. يتبع هذا نقاش جماعي ديمقراطي يعرض الرأي ونقيضه، وما بينهما، بقصد اتخاذ قرار يخدم مصلحة الاستاذة المفروض عليهم التعاقد ويصلب عود تنسيقيتهم.

إن موقف مقاطعة انتخابات لجنة الأطر المعبر عنه في بيان المجلس الوطني الأخير بالغ الضرر بمصلحة الأساتذة وقد يسحب البساط من تحت أقدام تنسيقيتنا المناضلة. على العكس تماما يستحسن بتنسيقيتنا بعد نقاش عميق، واسع وديمقراطي، أن تتخذ قرار المشاركة في تلك الانتخابات، وأن تتقدم بلوائح مستقلة يتم التعبئة لها وطنيا. وأن يتم ذلك على أساس برنامج توجيهي يحدد أهدافنا داخل لجنة الأطر تلك، و يدقق شروط انتقاء المترشحين وواجباتهم وطرق متابعة عملهم. يجب سد الطريق عن من سيستعمل قوتنا العددية لأهداف غير الدفاع عن حقوق الشغيلة التعليمية ومكاسبها التاريخية. يجب استعمال لجنة الأطر لمزيد من لف لقاعدة الجماهيرية حول التنسيقية الوطنية.

الأساتذة المفروض عليهم التعاقد: لماذا لا يصح رفض تجديد عقود الإذعان المفروضة؟

بقلم، محمود جديد

على إثر صدور بيان تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الداعي لمقاطعة توقيع ملحقات العقود، وسعيا من الجريدة لحفزوتوسيع النقاش حول هذه الخطوة النضالية، ننشر هذا الرأي للرفيق محمود جديد حول الموضوع، ونرحب بكل الآراء التي تناقش الخطوة (وغيرها)، خدمة لتصويب خط النضال وخطواته في اتجاه إسقاط المخطط المشؤوم.

في بيان باسم المجلس الوطني لتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، بتاريخ 12 فبراير 2019، دعوة إلى رفض توقيع ملحقات تجديد العقود لأفواج 2016 و 2017 و 2018 .

ما هي مبررات هذا الموقف؟

وما عواقبه على نضال الأساتذة المفروض عليهم التعاقد؟

ما مبرر هذا الموقف الخاطئ؟

المبرر الوحيد الذي استند عليه البيان الداعي إلى رفض تجديد العقود هو أن التجديد "ضرب لمشروعية مطلب الإدماج".

لقد وقع الأساتذة العقود أول مرة كُرهاً وليس طَوعاً. لماذا؟ كي يضعوا قدما في العمل مع الدولة، ثم يناضلوا لإدخال القدم الثانية بالترسيم في الوظيفة العمومية. وهذا عين الصواب.

فبتوقيع العقود والعمل في التدريس، يحصل المعطل على أجرة تخرجه من أهوال البطالة، وتتيح له التجمع مع رفاق العمل للنضال سويا من أجل الترسيم في الوظيفة العمومية.

والعمل في التدريس يضع الأساتذة في موقع يتيح الضغط بالإضراب والاعتصام والمسيرات.

ولو بقوا عاطلين لما أمكن تجميعهم. وها نحن نرى مصير حركة المعطلين بمختلف مكوناتها.

أما قول إن تجديد العقد ضرب لمشروعية مطلب الإدماج، فحجة تنطبق على كل ما يقوم به الاستاذ/ة المفروض عيه التعاقد: بدءا بممارسة التدريس، وانتهاء بتسلم الأجرة.

مشروعية مطلب الإدماج نابعة من الحق الإنساني في عمل قار، يتيح حياة لائقة.

مشروعية مطلب الإدماج نابعة من كون التعاقد معاملة مذلة تعتبر الأستاذ/ة يدا عاملة قابلة لكل تسخير، في اي ظروف، مع إمكان التخلص منها عند انتفاء الحاجة إليها. لهذا فليس هناك ما يمكن أن ينال من مشروعية مطلب إلغاء التعاقد. ولن يبطل هذا المطلب غير تحقيقه.

الحجة التي استند عليها البيان هي، مع الأسف، ليست حجة. والموقف اندفاع غير متبصر ناتج عن مشاعر الغضب ليس إلا. الغضب مشروع وواجب، لكن يجب توجيهه الوجهة التي تخدم النضال، باتخاذ مواقف سليمة تعزز وحدة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، وتقوي ثقتهم في مقدرتهم الجماعية على الانتصار في معركة يعلم كل متبصر انها ليست سهلة ولا قصيرة الأمد.

لماذا معركة الإدماج ليست سهلة ولا قصيرة الأمد؟

جواب: لأن الدولة ظلت تستعد لفرض التعاقد في التعليم منذ 20 سنة بالأقل، أي منذ إقرار ما يسمى "الميثاق الوطني للتربية والتكوين". فالخطة معلومة، هي تدمير المدرسة العمومية لتمهيد طريق الرأسماليين تجار التعليم. وهذا التدمير متعدد الأبعاد منها فرض التعاقد.

وخطة الدولة هي تعميم التعاقد في الوظيفة العمومية وفي الجماعات الترابية. وقد اقتصرت لحد الآن على التعليم كي لا تكثر عليها الخصوم، أي انها تسلك تكتيك التدرج في الهجوم، كي لا توقظ عليها النحل كما يقول المثل. ونيتها أن تتحرك صوب قطاعات الوظيفة العمومية عند تيقنها في فرضه في التعليم.

لهذا فإن معركة الأساتذة المفروض عليهم التعاقد هي في جوهرها معركة يخوضونها بالنيابة عن باقي قطاعات الوظيفة العمومية والجماعات الترابيةن نيابة عن الشعب المستفيد من الدرسة العمومية. ولا يمكن لعاقل أن يتصور أن الدولة ستتنازل بسهولة عن خطة بهذا الحجم. علما أن وراء الخطة حلفاء النظام من مؤسسات مالية دولية تمسك بزمام أمور البلد بقبضة من حديد.

الانتصار في معركة إسقاط التعاقد يتطلب ميزان قوى نوعيا، أي تحرك قوة نضالية جماهيرية تبث الرعب في نفوس الحاكمين. هذا النوع من القوة موجود، إنه الطبقة العاملة برمتها ومجمل مقهوري المغرب، فقط يجب إيقاظها. عندما تتحرك أقسام مهمة من طبقة الأجراء تحركا يشل الإنتاج والنقل والإدارة لبضعة أيام، سينتصب الشبح المخيف للظالمين، شبح الانتفاض العمالي والشعبي العارم، الذي اعطت عنه حركة 20 فبراير المجيدة صورة أولية، وآنذاك سيتقدم الظالمون بتنازلات يرون انها ستنقدهم من الهلاك. وهذا ما تم في العام 2011، لما تمت تسوية ملفات عمالية كبيرة ظلت تنتظرسنوات.

وما يدل كذلك على ان معركة إطاحة التعاقد قد تدوم طويلا هو أن حركتنا النقابية توجد حاليا في وضع لا يؤهلها لخوض المعركة. فسيطرة بيروقراطيات متعاونة مع الدولة يشل منظماتنا النقابية من داخل، ومناضلونا المعارضون لتلك البيروقراطيات لا يزالون أقلية، قسم منهم تالف. والنضال وحده، تحت ضغط المشاكل المتفاقمة، سيدفع في اتجاه فرض خط كفاحي داخل النقابات العمالية. وهذا النضال تقوم فيه تنسيقيات المفروض عليهم التعاقد بدور طليعي.

الدينامية النضالية تراكم، يبدأ قطاع ما، ثم تتعاظم كرة الثلج بانضمام أقسام أخرى. وتكبر الثقة في الذات، الثقة في المقدرة على تحقيق المطالب. وقد تجلى هذا بشكل أولي في الدينامية التي أطلقتها في قطاع التعليم تنسيقات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد. فكل منتبه يدرك ان دعوة الكونفدرالية الى الإضراب العام يوم 20 فبراير 2019 فيها تأثر بالدينامية الجارية.

طبيعة معركة إلغاء التعاقد، وحجم مطلب الادماج، يستوجبان بقاء الأساتذة في أماكن عملهم، وتقوية تنظيمهم، ومواصلة كفاحهم بنفس طويل، وهذا غير ممكن برفض تجديد العقود.

ما هي عواقب رفض تجديد العقود على نضال الاساتذة المفروض عليهم التعاقد؟

لقد نجح الاساتذة المفروض عليهم التعاقد في بناء حركة نضالية أصيلة بتضحياتهم، وما من شك ان موقف رفض تجديد العقود يهدد بنسفها. كيف؟

جواب: رفض تجديد العقود سينتج عنه وقف الأجرة، وهذا ما ليس قسم كبير من الأساتذة مستعدين له ، لانهم خرجوا لتوهم من بطالة قاتلة دامت لدى بعضهم سنوات مديدة.

رفض تجديد العقود سيدفع الدولة إلى تسريح رافضي التجديد والاستعاضة عنهم بمتعاقدين جدد وبمستعدين للتعاقد فور اي دعوة توجهها الدولة لمئات آلاف المعطلين. إن ما يرفضه رافض تجديد العقد سيقبله بأقصى سرعة عشرات آلاف ضحايا البطالة.

لقد تقدم لبارة التعاقد في ديسمبر 2018 ما مجموعة 156 الف مترشح، اي ما يفوق عشرة اضعاف العدد المطلوب.

هذا دور جيش المعطلين في النظام الراسمالي، دور تطويع العاملين والضغط عليهم لقبول مالا يُحتمل.

سيؤدي رفض تجديد العقود، الذي لن تقدم عليه غير أقلية [غير متبصرة مع الأسف] إلى تشكل مجموعة من الاساتذة المسرحين سينضاف مطلب إرجاعهم إلى الملف المطلبي، ما يعني فتح جبهة قتال إضافية، وصرف جهد في اتجاه موازلمعركة الادماج.

وسيكون ولا شك لهذا الوضع تاثير سلبي، تاثيركل خطوة غير محسوبة تجر تعقيدات إضافية.

شجاعة المناضلين

خطأ الدعوة إلى رفض تجديد العقود جلي واضح. يجب تدارك الامر بسرعة. هذا طبعا يتطلب شجاعة الاعتراف بالخطأ، وهي من شجاعة المناضلين، الذين قد يخطؤون وقد يصيبون. لكنهم يصححون الغلط عندما يخطؤون.

واخيرا يجب الاعتراف ايضا بتسرع القرار، ما يعني عدم أخذ رأي القاعدة بما يكفي من الشمول والدقة. ومن ثمة تصحيح آلية اتخذ القراربكيفية ديمقراطية فعلا.

هذه تجربة نضال فتية، ونحن نتعلم فيها جميعا. ولا عيب في ارتكاب أخطا، طالما النية صادقة. لكن التمادي في الخطأ عيب وكارثة. لقد اعتبر بيان الدعوة الى رفض تجديد العقود التوقيع على العقود الجديدة تراجعا في المعركة. والحقيقة الساطعة، المتجلية مما ذكرنا أعلاه، هو أن رفض التجديد هو الذي سيؤدي الى تراجع المعركة.

طريق تصحيح الخطأ مفتوح، والشجاعة لا تنقص المناضلين.

عاشت تنسيقية الاساتذة المفروض عليهم التعاقد والى الامام حتى النصربالادماج

ماذا يجري في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟
النادي العمالي للتوعية و التضامن

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي صندوق للعمال، يقوم بتسيير أجورهم غير المباشرة، أي ذلك المقابل لقوة العمل المسمى حماية اجتماعية.

ومنذ تأسيسه قبل 60 سنة، ظل ممثلو العمال فيه أقلية، 8 من 24، فيما 16 الآخرون يمثلون أرباب العمل والدولة. بهذا تتصرف جهة غير عمالية في أموال العمال.

وتعرض صندوق الضمان الاجتماعي لإساءة تدبير، ولنهب مهول، شهد بهما تقرير مجلس المستشارين نفسه عام 2002، الذي قدر الضياع المالي الذي أصاب الصندوق بـ115 مليار درهم من 1972 إلى 2002.

ضياع لم يسترجع منه الصندوق ريالا واحدا حتى الآن، بينما كل المتهمين «المحاكمين» أحرار طلقاء، بالداخل وبالخارج.

وبعد طي صفحة الخراب الذي حل بالصندوق، استمر تسييره بنفس الطريقة، طريقة عدم إطلاع المعنيين على أموره. فالمجلس الإداري يجتمع بالأقل مرتين في السنة، لكنه لا ينشر حتى بلاغا عن مضمون اجتماعاته.

وممثلو العمال الثمانية لا يتكلمون، ولا يتواصلون مع العمال، لا بل حتى لا يعرفهم العمال بتاتا.

ولا تتسرب بعض المعلومات عن اجتماعات مجلس إدارة الصندوق إلا عبر صحافة رجال الأعمال.

ولا معلومة عن مطبخ الضمان الاجتماعي في موقعه الإلكتروني، ولا في مطبوعاته. التقارير السنوية المنشورة بانترنت، آخرها تقرير العام 2016، تَعْرِضُ قرارات مجلس الإدارة للسنة المعنية المنصرمة، ومعلومات إجمالية عن عن أعداد المنخرطين والمسجلين، وذوي المعاشات، ومبالغ الخدمات، والاشتراكات ،والاحتياطات،ثم حصيلة الأنشطة.

هذا كله عن سنة مضت. أما كيف اتخذ ما أُتخذ من قرارات؟ وماذا كان موقف ممثلي العمال؟ وما هي المشاريع التي اقترحوا ودافعوا عنها، بوجه أرباب العمل والدولة؟ فذلك كله ما في حكم الغيب.

اجتمع المجلس الإداري في ديسمبر 2019. ماذا ناقش؟ ما خطط لعام 2020؟

أين اختلف ممثلو العمال مع أرباب العمل والدولة؟ الله أعلم.

تنوي إدارة الصندوق تطبيق ماسمته «إصلاحا» تقوم بتحضير سيناريوهاته منذ مدة. وقد صرح سعيد حميدوش مدير الضمان الاجتماعي منذ زمان – انظر استجواب جريدة الأخبار يوم 11 غشت 2016 - أن «هناك نقاط التقاء مع منظومة الإصلاح التي همت صناديق التقاعد الأخرى». ومعلوم أن «إصلاح» الدولة لتقاعد الموظفين تجسد في 3 صنوف من الظلم: -1 رفع السن القانوني للتقاعد.-2خفض المعاش بتغيير طريقة حسابه.-3زيادة مبلغ الاقتطاع من الأجرة. فهل هذا ما يطبخ مجلس إدارة الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص بدورهم؟ من يدري من العمال؟

ممثلو العمال في الضمان الاجتماعي مطالبون بالشفافية حول دورهم في مجلس إدارته، بنشر بيانات عن أشغال اجتماعاته، عما تقدموا به من مشاريع لصالح الطبقة العاملة. ويجب أن يكون الضمان الاجتماعي موضوع دراسة واقتراح في نقابات العمال، في جموعات العمال العامة، وفي الأجهزة، وفي المؤتمرات، بقصد امتلاك رؤية مكتملة عن كيفية أداء الضمان الاجتماعي مهمته لصالح ذويه، شغيلة القطاع الخاص.

أما تسيير الصندوق في غيبة تامة عن العمال فلن ينتج عنه خير، إن لم يُعدْ ما سبق من كوارث.

يجب على منظمات العمال أن تعيد النظر جذريا في طريقة التعامل مع مسألة الضمان الاجتماعي، بالنظر لأهميتها في حياة الطبقة العاملة، وبالنظر لمئات آلاف العمال الذين لا يزالون محرومين من حقهم في التسجيل في الضمان الاجتماعي، وبالنظر لتهرب قسم كبير من أرباب العمل من واجباتهم تهربا يلحق بالغ الضرر بالعمال وبأسرهم.

فبدون تحمل منظمات العمال مسؤوليتها في مسألة الضمان الاجتماعي، سيظل مكسبا ناقصا يفيد أقلية فقط، وعرضة للتلاعب على نحو يعصف به، وإن بأشكال مغايرة للكارثة التي شهدها إلى حدود عام 2002.

المناضلون النقابيون، والمكاتب النقابية، والاتحادات المحلية، وأجهزة القرار الوطنية، والقيادات العليا، الجميع أمام مسؤولية تاريخية. فلننهض بها قبل فوات الأوان

17 فبراير 2019

تفاعلا مع النقاش الجاري حول قانونية ملحق العقد رقم 1بقطاع التعليم

بقلم، محمد العثماني.

على إثر صدور بيان تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الداعي لمقاطعة توقيع ملحقات العقود، وسعيا من الجريدة لحفزوتوسيع النقاش حول هذه الخطوة النضالية، ننشر هذا الرأي للرفيق محمد العثماني حول الموضوع، ونرحب بكل الآراء التي تناقش الخطوة (وغيرها)، خدمة لتصويب خط النضال وخطواته في اتجاه إسقاط المخطط المشؤوم.

يكرس ملحق العقد اللاتقنين بالقطاع عن قصد استنادا الى المرجع الاساس لسياسة التعليم بالمغرب الذي هو ميثاق التربية والتكوين من خلال المادة 135 الذي ينص على ضرورة تنويع الاوضاع القانونية للمدرسين الجدد وينص قانون الاطار رقم 71.51في مادته 35على تنويع طرق التوظيف والتشغيل لولوج مختلف الفئات المهنية.

اللاتقنين أو نزع التقنين أصبح ظاهرة ملازمة للعلاقات الشغلية في ظل النظام الرأسمالي في عصر ما سمي بالعولمة ،اذ تسعى الدولة كمشغل، تمهيدا لتفويت خدمة التدريس للشركات،الى عدم توحيد المساطير القانونية و جعلها متضاربة و متباينة بغاية ضرب وحدة الاجراء و استجابة لمتطلبات تراكم الرأسمال و التخلص من التحملات الاجتماعية لقوانين الشغل التي فرضتها الحركة النقابية والعمالية خلال ما سمي بمرحلة الثلاثين سنة المجيدة المتسمة بازدهارالاقتصاد الرأسمالي خلال ما بعد الحرب العالمية الثانية.

استنادا الى مقارنة بسيطة للمراجع المعتمدة لاعداد وثيقة ملحق العقد نجد تناقضات صارخة نخلص من خلالها الى غياب الانسجام التام بين الوثيقة ومراجعها.

واذا كان الغرض من ملحق العقد هو تجديد عقد تشغيل الاستاذ فإن الاكاديميات بتوقيعها لملحق العقد تكون أول من ينتهك بنود العقد الاول و النظام الاساسي الخاص بأطر الاكاديميات ،اذ تقول المادة 3 من النظام الاساسي :يتم ابرام العقد لمدة محددة في سنتين يخضع المتعاقد خلال سنتين المذكورتين لتقييمين على الاقل للمردودية المهنية و يجتاز امتحان التأهيل المهني في اربع دورات كحد اقصى.في حالة النجاح في هذا الامتحان يتم تجديد العقد لمدة سنة قابلة للتجديد بصفة تلقائية.

وتقول المادة 9 من نفس النظام :غير انه بالنسبة لاطر التدريس لا يجوز تجديد عقد التوظيف الا بعد النجاح في امتحان التأهيل المهني المنصوص عليه في المادة 6.

لقد اشتغل اساتذة الفوج الاول أكثر من سنتين و لم يجتازوا امتحان التأهيل .فكيف لهم أن يوقعوا على ملحق عقد لم يحترم بنود المراجع المعتمدة للملحق ؟ذلك هو السؤال المركزي الذي طرحه عموم الاساتذة والتنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

طبعا ليس للوزارة والاكاديميات جوابا سوى الترهيب .

خلاصات:

1-الدولة المغربية ما عادت محتاجة الى قوانين تعيق استغلالها المفرط لشغيلة التعليم ،ان همها الاول هو التملص من التحملات الاجتماعية تنفيذا لقرارات المؤسسات المالية العالمية وانسجاما مع متطلبات تراكم الرأسمال المحلي و العالمي المأزوم، لذلك كثر الكلام عن المرونة في الشغل التي لا تعني في الحقيقة سوى التخلي عن القوانين.

2-ملحق العقد رقم 1سيتلوه ملحق عقد رقم 2 و رقم 3.الاول لن يشبه الثاني ولا الثالث والمراد من ذلك اساسا هو نزع القوانين و تنويع وضعيات التشغيل و تقسيم الشغيلة الذين فرض عليهم التعاقد الى أصناف، بعد أن قسموا الشغيلة عموما الى مرسمين و من فرض عليهم التعاقد.

3- ملحق العقد رقم 1تم انزاله في سياق معركة نضالية استثنائية،و نضالات التنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عمودها الفقري ،فلا غرابة أن يكون هدف الدولة هوزرع البلبلة و السعي الى تكسير المعركة التي بدأت تتخذ مسارا وحدويا و جماهيريا منذ اضراب 3 يناير و قد ينفلت هذا النضال الوحدوي من براثين العزوف الجماهيري و الخط الليبرالي و البيروقراطي المتحكم في الحركة النقابية المغربية.

4-مخطط التعاقد بدء من ميثاق التربية و القانون 50.05و المذكرة الوزارية رقم 866/16 مرورا بالانظمة الاساسية لاطر الاكاديميات و صولا الى ملحق العقد رقم 1تكرس الفوضى في استعمال القوانين وهذه سمة أساسية للشغل الهش.

خاتمة:

بعد صدور قرار التنسيقية الوطنية للاساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والقاضي بمقاطعة التوقيع على ملحق العقد بناء على مبررات منطقية ونضالية ليس أمام شغيلة التعليم الاحرار و الحرائر غير التعبئة للمقاطعة عبر عقد جموعات عامة بكافة الاقاليم لاقناع المترددين بعدم قانونية ملحق العقد و مخطط التعاقد برمته و التعبئة للنضال المتواصل والموحد الخيار الوحيد لتحقيق الكرامة و الادماج في الوظيفة العمومية.

رفض توقيع ملحقات العقود... سيناريوهات وسيناريوهات مضادة.

بقلم، محمد بولنوار

على إثر صدور بيان تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الداعي لمقاطعة توقيع ملحقات العقود، وسعيا من الجريدة لحفزوتوسيع النقاش حول هذه الخطوة النضالية، ننشر هذا الرأي لمناضل التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد محمد بولنوار حول الموضوع، ونرحب بكل الآراء التي تناقش الخطوة (وغيرها)، خدمة لتصويب خط النضال وخطواته في اتجاه إسقاط المخطط المشؤوم.

لا يختلف عاقلان ان اتخاذ التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد لقرار رفض توقيع ملحقات القيود، كان اكثر القرارات الصائبة انسجاما مع خطها الكفاحي الذي سطرته منذ اعلان بيانها التأسيسي الاول، لكن بأي تصور سيقاطع الاساتذة توقيع ملحقات القيود؟ و أي نتائج هي تلك التي يمكن تصورها لهذه الخطوة؟ او بعبارة اخرى ما هي السيناريوهات المحتملة؟ و ما هي الخطط المضادة المحتملة؟ واي خطط بديلة امامنا للذود عن ما تبقى من كرامة الاستاذة و الاستاذ؟

تختلف القراءات بين من يؤكد ان ملحقات القيود ليست قانونية شأنها شأن التعاقد نفسه من وجهة نظر قانونية وبين من يتشبث بقرار التنسيقية لان توقيع اي ملحق آخر هو في حد ذاته نقض لمطلب اسقاط التعاقد وبالتالي وجب حسم المعركة و في هذا الصدد يتسأل المتسائل عن ماذا بعد هذا القرار؟

السيناريو الاول: خذلان الاطار..... الانتحار:

وهو السيناريو الذي يتمناه الطرف الاخر و يسعى اليه، وهو ان توقع الاغلبية ملحقات العار و يتم تكريس التعاقد وترسيمه بعد طرد العشرات ثم المئات اما لعدم توقيع الملحقات او لاسباب اخرى بعد ان تشتت التنسيقيات بخطاب التخوين الذي سيسود و سيفسح المجال امام سماسرة العمل النقابي ليعيثوا فسادا و من ثم الاجهاز عن ما تبقى من مجانية التعليم و الوظيفة العمومية وعرض المدرسة العمومية للبيع في المزاد العلني.... ليكتب التاريخ في صفحات سوداء ان 55 الف استاذة و استاذ لم يستطيعوا اثبات ذاتهم لاسقاط مخطط لا سند قانوني له. فليكتب التاريخ هذا ان حصل بسم الزرنيخ حتى يموت كل من يقرأ صفحاته.

السيناريو الثاني: صمود و ممانعة....لكن كيف؟

وهو السيناريو الذي نسعى اليه كتنسيقية وطنية وكغيورين على المدرسة العمومية و رافضين لمخطط التعاقد، ان يلتزم الاساتذة بقرار التنسيقية وان يرفضوا توقيع ملحقات القيود، و هنا نصبح امام احتمالين:

الاحتمال الاول: بعد صمود الاساتذة و كل الغيورين على هذا الوطن بمقاطعة هذه الملحقات و الدخول في اشكال تصعيدية سيرضخ الطرف الاخر للحوار، ربما جولات وجولات فننتصر.

الاحتمال الثاني: سيستمر الطرف الاخر في سياسة الاذان الصماء و سيضطرنا لمغادرة حجرات الدرس بالدخول في الاضراب المفتوح، سيلجأ الطرف الاخر لجيش المعطلين ليعوض الذين فرض عليهم التعاقد ومن ثم قد يرى البعض هذا السيناريو واردا و قد يدب الخوف في صدره. لكن هل تظنون ان من قام بتنزيل مخطط التعاقد بهذا الذكاء الخارق غبي لهذه الدرجة؟ ألن يخشى الطرف الاخر من جيش المعطلين الذي قد يستعين به لتعويضنا ان يخرج بدوره ليطالب بحقوقه على خطانا؟ ويتحول 55 الف في الشارع الى 110 الف بين عشية و ضحاها "و فكها يا من وحلتها" و بالتالي فان صمودنا في نهاية المطاف سوف تفرض علينا الامر الواقع ليرضخوا لمطالبنا العادلة والمشروعة.

جملة القول، ان الدخول في اضراب مفتوح بعد قرارنا مقاطعة مهزلة الملحقات قد بات امرا حتميا و انه لمنعطف اللاعودة في معركة اسقاط مخطط الذل والعار و سيكتب التاريخ هذه الخطوة بمداد الفخر والاعتزاز خصوصا ان تم ارفاقه بمعتصمات امام المديريات او انزال وطني بجهات الصحراء.

اننا في منعطف اللاعودة يا رفاقي ففقوا و اصمدوا فشعاع الفجر بات قريبا و نسيم الحرية قد هب يوقظ في الروح شوقا لحصاد ما زرعناه.

العمال الزراعيون: استغلال بشع ونضال نقابي لانتزاع الحقوق المغتصبة

تتمة للصفحة 15

مما يسمح لها بالتباهي باحترام القانون إزاء قلة مما تشغلهم مباشرة وبث الانقسام في صفوف الشغيلة.

تمثل الشركات الزراعية الكبرى التي تشغل يد عاملة كبيرة وتدمج طرق وتقنيات إنتاج متطورة والتي تحوز على حصص عالية من التسويق الدولي والمحلي مركز ثقل النضال النقابي، فهي تدمج عمال شباب مستواهم الثقافي أعلى، كما تجبرها منافسة الشركات على تحسين سجلها عبر اجراءات جزئية لنيل بعض شواهد الجودة المؤدى عنها ولتلميع صورتها واخفاء حقيقة الواقع، لكنها في بحر الإستغلال الخطير السائدة في القطاع الفلاحي يمثل ذلك تحسينات هامة (الحصول على بطاقة الشغل-التصريح لدا الضمان الاجتماعي-العطل المؤدي عنها-التعويض عن الأقدمية ..)، كما أن وزن تلك الشركات الاقتصادي ودقة طرقها التدبيرية يمنح للنقابة العمالية قوة ضغط هائلة تسمح بانتزاع مكاسب من شأنها تحسين دخل العمال وظروف عملهم وكلما حققوا مكاسب على هدا الصعيد كلما كانوا مثالا للاقتداء بالنسبة لعمال الشركات والضيعات الصغيرة مما يخلق شروط نضال يشمل كل العمال الزراعيين لأجل فرض حقوقهم المهدورة ووقف شروط استغلال تعود للقرون الغابرة.

4) التضامن العمالي، الوحدة النقابية والدعم الشعبي والإعلامي اختلال وجب تقويمه.

نظم الفرع المحلي لنقابة العمال الزراعيين التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عددا من الصيغ النضالية التضامنية مع اعتصامي شركة ديروك وصوبروفيل عبارة عن وقفات بمركز خميس أيت عميرة، ونظم قافلتين عماليتين الأولى الى شركة ديروك والثانية الى شركة صوبروفيل، بالإضافة إلى حملات دعم مادي وزيارات تضامنية من باقي فروع العمال الزراعيين العديدة. كما نظمت الهيئات النقابية والجمعوية والسياسية قافلة تضامنية من أكاديربمشاركة هيئات ومناضلين من المناطق القريبة وكذا مبادرات الدعم من لجنة التضامن من بيوكرى التي تقوم بزيارات دعم لمعركة عمال صوبروفيل. يسجل ضعف تضامن باقي نقابات العمال الزراعيين باستثناء المعركة الموحدة بمحطة التلفيف لشركة kili prim بل إن تململا تلقائيا لعمال ينتمون لنقابة الاتحاد الوطني للشغل بشركة Deroc دفعت الكاتب المحلي لتلك النقابة إلى التدخل ليضغط ويمنع المنخرطين من المشاركة في خطوة تضامنية دعما لإخوانهم. كما أن التضامن الوطني غائب سواء من نقابة العمال الزراعيين في المناطق الأخرى وسواء من فروع النقابة الأم فلا وقفات ولا بيانات تضامنية ولا جمع الدعم المالي ولا زيارات المساندة ما عدا حضور أعضاء من الفرع الجهوي او الزيارات التنظيمية لبعض أعضاء المكتب الوطني.

النقابة العمالية لم تستهذف بعد حاضنتها الشعبية في الأحياء السكنية لتحسيسها بأوضاع العمال، وتعبأتها للتضامن مع النضالات كما هو الحال في تاريخ الحركة العمالية التي تكون القرى العمالية سندا غنيا للمعارك العمالية.

أما الإعلام فيمثل نقطة ضعف، فالإعلام النقابي منعدم والإعلام الرائج غارق في الاثارة وأحداث المجتمع السطحية. باستثناء صفحة الفرع المحلي للعمال الزراعيين التي تنقل أخبار المعارك المحلية والمحطات التنظيمية فالعمال الزراعيون بلا لسان يعبر عن حالهم ومطالبهم ويرفع وعهم النقابي والسياسي العام.

يحتاج عمال الزراعة الذين يمثلون أعظم توسع للنقابة في القطاع الخاص بعد الضربات التي أصابت القلاع الكبرى للنقابة بعد تفكيك قطاع النسيج وما نزل على قطاع تصبير السمك، يحتاج، الى مساندة كل أنصار النضال العمالي مساندة تعزز قوة وصلابة المنظمات النقابية للعمال الزراعيين.

---

(1) – رشيد الحنصالي المناضل ة عدد 01 وعدد02 وعدد 21.

(2)– للمزيد انظر المناضل ة عدد 3

(3)– للمزيد انظر المناضل ة عدد11

العمال الزراعيون: استغلال بشع ونضال نقابي لانتزاع الحقوق المغتصبة

بقلم، أحمد أنور

تخاض بسهل سوس خصوصا منطقة اشتوكة منذ أكتوبر 2018 نضالات عمالية ضد استغلال لا يطاق يفرضه الرأسماليون على شغيلة القطاع. تُظهر تلك النضالات أن الرأسمال سواء التصديري أو الموّجه للأسواق الداخلية، يملكه أجانب أورأسماليون مغاربة، يوحده قاسمٌ مشترك، الإستغلال الكثيف، والإنتهاك الفظيع لقانون الشغل بعلاّته، ومحاربة التنظيم النقابي كلما توحد العمال دفاعا عن حقوق أولية تخفف عنهم قهرا يوميا لا يطاق.

1) العمال الزراعيون بين ظلم قانون الشغل وغطرسة البرجوازية المنتهكة له دوما

يبلغ عدد أجراء القطاع الفلاحي حوالي مليون عامل-ة زراعي-ة وفق مصادر نقابية. هذا التزايد جعل بنية ونوعية الطبقة العاملة الفلاحية تشهد تحولات عميقة، مرتبطة بالتطورات المتعلقة بانتشار شركات الإنتاج الفلاحي الضخمة الموجهة للأسواق الدولية المستخدمة للطرق العلمية والتقنيات الجديدة ذات الصلة بأدوات الإنتاج والتسويق. وارتفعت بذلك أعداد الشغيلة المتخصصة والمؤهلين تقنيا، كما بدأت تظهر تركّزات عمالية بمثابة قرى عمالية فلاحية في سهل سوس خصوصا.

يعاني العمال الزراعيون من ميز قانوني ظالم تحرس الدولة على أن يبقى مستمرا وأن لا يتغير. فالحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي أقل من نظيره في القطاع الصناعي، كما أن مدة العمل القانونية أطول. فضلا عن الحيف في تحديد ساعات العمل الإضافية. تبرر الدولة ظلمها هذا باختلاف الخصائص حسب القطاعات الإنتاجية، لكن الحقيقة التي يحاول أعداء الشغيلة اخفائها بأكاذيبهم تلك تكمن في أن الدولة تريد أن تمكن البرجوازية الفلاحية من أرباح طائلة بخفض سعر كلفة الإنتاج من خلال تقليص أحد عناصره الأساسية عبر خفض كلفة أجور اليد العاملة التي لازال الإنتاج الفلاحي يعتمد عليها رغم التطور التقني بسبب كلفتها المنخفضة تلك.

إن خفض كلفة اليد العاملة له أوجه عديدة وهو مصدر وكنه الإستغلال البشع المنتشر في الفلاحة، يتشدد الرأسماليون على منح أجور بئيسة (أفضل الحالات من يتقيد بالأجر القانوني البئيس أصلا وهم أقلية) لكن الأهم بالنسبة لهم أن تضل دونية الأجور دوما على ذاك الحال بالرغم من الزيادات البسيطة التي قد يضطروا لدفعها. كما أن رفع وثيرة الإنتاجية دون زيادة الأجور أحد الأساليب التي تعمد إلى تطبيقها الشركات الكبرى باستعمال منهجية العمل بالأهداف. يرفض البرجوازيون وجود لجان حقيقية للصحة والسلامة ويمتنعون عن توفير معدات وظروف العمل التي تحفظ حدا ادني من شروط السلامة فهم يتقشفون في صرف أموال إضافية طالما اليد العاملة موجودة بوفرة ويمكن استبدالها بيسر وبتكاليف أقل. تهرب أغلب الشركات الرأسمالية من التصريح بكل العمال في صناديق التقاعد والتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية أو لا تصرح بكامل أيام العمل الفعلية، والسبب واضح تماما فالرأسماليون يريدون أن يضيفوا لثرواتهم أموال تقاعد وأقساط تامين العمال، ويمكن تخيل الأرباح السنوية التي يسرقها رأسمالي واحد يشغل فقط 100 عامل لتقدير الثروة الهائلة التي تسرقها البرجوازية من طبقة العمال.

إن الظلم القانوني الأصلي من جانب والتحايل على تطبيقه من طرف الشركات الكبرى ليس إلا قمة جبل القهر الذي تعانيه شغيلة العمال الزراعية، قاع بحرها الاسن يتمثل في أن أغلب الشركات باختلافها تعتبر الحديث عن تطبيق القانون الظالم نفسه أحلاما لا صلة لها بواقعنا. في هذا الدرك الجهنمي يشتغل غالبية العمال بلا أي حماية قانونية ولا صحية، يكدون إلى أن تهالك أجسادهم أو أن يصبحوا من معطوبي الحرب الطبقية بسبب حوادث قاتلة أو أمراض مهنية فتاكة، ويذهبوا لحال سبيلهم ويسلموا أمرهم للقدر المعلوم الذي سبقهم إليه إخوان لهم في البؤس.

لكن حياة العمال لا تنحصر بمأساتهم في الضيعة أو في محطة التلفيف بل البؤس يطاردهم إلى أحيائهم السكنية حيث ظروف العيش القاسية والتهميش المقصود جلية للأعين وحيث يظهر بالملموس أن من ينتجون الثروات يحصلون على حياة بؤس أما الأقلية المالكة فتنعم بأرباح خرافية.

يقطن العمال أحياء سكنية في الغالب بنيت في ظروف استثنائية (20 فبراير 2011) أو بعد ارشاءهم لمسؤولين فاسدين، وأغلب هذه الأحياء أقيمت فوق أراضي فلاحية تعرض أصحابها من صغار الفلاحين للإفلاس. لا وجود لقنوات الصرف الصحي وبعضها بدون ربط كهربائي، فضلا عن معاناة مع كل دخول مدرسي بسبب الاكتظاظ ورفض قبول تسجيل بعض الأطفال... الطرق والأرصفة والتشوير الطرقي غير متوفر أما فضاءات الطفولة والشباب فهو ترف لا يجب الحلم به هنا.

أحياء تترك للجريمة الصغيرة ونقاط سوداء لتجارة المخدرات وأوكار الدعارة وكل مظاهر خمج المجتمع، الهدف منه تدجين وتدويخ أقسام من الوسط العمالي وابعاده عن قضايا طبقته بغرقه في الإدمان وأوهام البدائل السريعة لصعود طبقي واهم.

النقل من والى العمل يتم بوسائل تصلح لكل شيء إلا لنقل البشر في شروط سليمة وبالنظر لحالات الطرق المهترئة فلا يمر العام إلا بحوادث قاتلة تحصد العشرات من العمال ضحايا جشع الرأسماليين وتواطؤ دولتهم سندهم الأول والدائم.

إن الإستغلال البشع الذي ترزح تحت نيره الطبقة العاملة في القطاع الفلاحي يمثل الشرط الضروري لاستمرار الرأسماليين في مراكمة الأرباح ودور الدولة أن تحرص على استمرار وضع القهر هذا، تترك الرأسماليين ينتهكون القانون بعلته، وتتدخل لحمايتهم بقوة القمع باسم حرية العمل حينما يتوحد العمال للدفاع عن حقوقهم.

إن النقابيين الزائفين ينشرون أوهاما عن قدراتهم الخارقة في إيجاد الحلول لقهر العمال بادعاء خبرة في فن التفاوض مع الرأسماليين وتقديم أنفسهم لهم على أنهم أكثر تفهما وتعاونا، هؤلاء إنما يخدعون العمال ويزرعون أكاذيب يعربها يوميا واقع العمال أنفسهم. إن جوهر الأمر يتعلق بالجواب على السؤال التالي كيف يجبر العمال الزراعيون الرأسمالي على التخلي عن جزء من أرباحه الطائلة لأجل زيادة الأجور وتحسين ظروف عمل الشغيلة؟ إن الرأسمالي طبعا سيكون أكثر شراسة في الدفاع عن أرباحه لأنه يتقن عمليات الحساب ويدرك حجم الخسائر المالية التي سيحرم منها سنويا إن أدى ما عليه من حقوق للعمال. فهل التفهم والتوسل سيفك عقد هذا الصراع؟ طبعا لا. قوة النضال الطبقي العمالي وحدها ما يجبر الرأسماليين على التنازل مرغمين ولا شيء غيره. عكس ذلك يعني الاستسلام للقهر الذي يتعرض له عمال وعاملات المزارع، قهر يتجلى في أجر أقل وساعات عمل أكثر مما لدى عمال الصناعة، وظروف عمل قاسية، وفي حرمان نسبة كبيرة من التسجيل في الضمان الاجتماعي، وبالتالي حرمانهم من التأمين الاجباري عن المرض، والمسجلون أنفسهم محرومون من التعويضات العائلية، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية الكارثية (غياب السكن والمرافق الاجتماعية...).

2) البرجوازية الفلاحية تنهب البلد ولا تتزحزح عن فرض استغلال قاسي للعمال

استفادت البرجوازية الفلاحية باستمرار من دعم وتسهيلات متنوع من الدولة. بالإضافة إلى فرض قانون شغل ظالم يمكنها من استغلال يد عاملة رخيصة وبوفرة، وضعت الدولة لصالحها سلسلة من السياسات هدفها تعزيز قوة هذا القسم من البرجوازية.

فقد تعرض الوعاء العقاري الوطني لنهب مستمر منذ استرجاعه من الاستعمار سنة 1956، ومعلوم أن الاستحواذ عليه جرى بطرق احتيالية يبيحها نظام حكم استبدادي عبرهيبات وحيازات تمنح لكبار الملاكين العقاريين. كما فوتت لها أراضي شركتي «صوديا» و«صوجيطا» في مرحلتين 2005 و2008 بصيغة كراء طويل الأمد لمدة 40 سنة التي ستتحول حتما الى تمليك نهائي. هاتين الشركتين تأسستا بداية السبعينات في جزء من الأراضي المسترجعة وقد تقلص رصيدها ب 60 بالمئة من 305 ألف هكتار إلى 124 ألف هكتار في التسعينات وكانت تشغل 15 ألف عامل (منهم 11 ألف مؤقت رغم قضائهم سنين عديدة في هذا الوضع). وتعتبر هذه الأراضي من الأراضي الفلاحية الجيدة المجهزة والموجودة في المناطق المسقية وتم تفويتها ببخس الثمن لفائدة كبار البرجوازيين.(1)

وأعلن لاحقا عن مشروع «مخطط المغرب الأخضر» سنة 2008 الذي حدد من بين غاياته توفير 700 ألف هكتار إضافية وتجهيزها لصالح الرأسماليين بابتلاع الأراضي السلالية/ الجموع وهي أراضي عمومية بشكل عام يستفيد منها دوى الحقوق بشكل متساوي، ستتم نهب تلك الثروة العقارية بخوصصتها بطرق احتيالية عديدة. إننا إزاء أعظم مخطط نقل الملكية العقارية الجماعية إلى الرأسماليين الخواص منذ الاستعمار الفلاحي.

لقد استفادت البرجوازية الفلاحية من دعم متعدد الأوجه وفرته الدولة باستمرار، فالإعفاءات من الضريبية لعقود وتسخير المعاهد في خدمة كبار الرأسماليين بتأطير تقني وعلمي وتشييد بنية هيدرولوجية ولوجيستيكية (السدود- قنوات نقل المياه- محطات تحلية مياه البحر- منح للتسويق الخارجي- مناطق صناعية....).

إن قدرة الرأسماليين على التصدير إلى الأسواق العالمية ومنافسة نظرائهم الأجانب مرده ليس تطبيقا كثيفا للتقنيات الحديثة، ولا بفضل إنتاجية عالية بل إن العنصر الأساس هو كلفة الإنتاج المنخفضة وبالتحديد الأجور المتدنية وشروط العمل القاتلة ونهب المال العام. الرأسماليون ينهبون كل شيء، ولن يكفوا عن الطالبة بالمزيد وما من ردع لجشعهم اللامحدود للأرباح إلا النضال العمالي عبر منظمات نقابية ديمقراطية وقوية الإنغراس.

3) نماذج لنضالات عمالية تتصدى لقانون الغاب الرأسمالي:

• عمال ديروك (DEROC) : طرد الكاتبة العامة للفرع المحلي ونقابيين، واعتصام منذ 32 أكتوبر 2018 مازال مستمرا دفاعا عن الحريات النقابية وحق الرجوع للعمل DEROC فرع لمجموعة Delassous المتخصصة في إنتاج وتلفيف وتصدير العديد من أنواع الحوامض والبواكر والورود، لها وحدات إنتاجية بكل من مراكش وبني ملال وأكادير وسيدي سليمان وأزمور الدار البيضاء والرباط. املاكها تفوق 2000 هكتار .تعود ملكيتها لورثة بناني سميرس أحد أقطاب كبار البرجوازية الفلاحية (2).

للشركة تاريخ أسود في خرق قانون الشغل والاستعانة بالدولة سواء بقمع مباشر للعمال أو بإحالتهم على المحاكم بتهم باطلة كلما توحدوا دفاعا عن حقوقهم، واجبنا التذكيربقمع عمال ضيعة لاكليمانتين 10 دجنبر 2004 المتواجدة بأزمور الطريق الساحلي إلى الجديدة، كما يجب التذكير بسلسلة حملات طرد المناضلين النقابيين بشركة ديروك نفسها في غشت 2005 ومرة أخرى في يناير 2006 وأخيرا في سنة 2012 حيث أقدمت على طرد الكاتب العام الذي قضى 16 سنة من العمل بالشركة بمجرد تشكيل المكتب النقابي مصحوبا بعضوة المكتب الحديث. تعتبر الشركة التنظيم النقابي مسموحا به مادام مجرد ديكور لتزيين وجه الشركة، ويكتفي بفتات لا يمس أرباحها السمينة. لكن، النقابة بمحطة التلفيف مجرمة بشكل مطلق. تعلن الشركة حربا مسعورة على كل تأسيس النقابة بالمحطة ولا تتردد في اللجوء لكل السبل حتى تتخلص منها. فماذا يثير خوف الشركة بضخامة ما تحققه من أرباح؟ انها لا تريد المس بما تفرضه من انهاك سافر لقانون الشغل الذي سيكون هدف أي نقابة حقيقة، تريد إخفاء أوضاع خرق الحقوق البسيطة لفئات العمال الذين تشغلهم عبر شركات الوساطة، لا تريد من يفضح سرقات ساعات العمل الإضافية وسرقة ساعات العمل بطرق احتيالية، ولا تريد من يعرى انعدام ظروف الصحة والسلامة التي تخلف حوادث كارثية تتنكر لضحاياها. هذا هو السر وراء الحرب الأخيرة بطرد العمال النقابين، إنها ضربة استباقية لمنع عمال الشركة من نقابة قوية تدافع عن حقوقهم تضم عمال الضيعات ومراكز التلفيف.

• عمال سوبرفيل: (SOUPROFIL): ضد خطة الباطرون للتخلص من العمال الاقدم باختلاق خدعة قلة الإنتاج بمحطة التلفيف واجبار العمال على الانتقال للعمل بالضيعات الفلاحية

• عمال روزا فلو (ROSA FLEUR): النضال لأجل أداء الأجور في موعدها وتأدية مستحقات الضمان الاجتماعي شركة سوبرفيل (SOUOPROFIL) وروزافلور(ROSA FLEUR) وفيرماسا(VERMASSA) هي فروع لشركة ايديل (IDYL) ذات الرأسمال الفرنسي المغربي تأسست في 1996 كان يديرها المتوفي بيوش بيرك(PUCH PIERRICK) وشريكه الرأسمالي (الحسن الدرهم) انتهت علاقتهم إلى فسخ الشراكة بتولي الأول شركة سوبروفيل والثاني روزا فلور.

(idyl) تتوفر على أزيد من 60 وحدة إنتاجية مساحتها الإجمالية تقدر ب2500 هكتار منها 1500 هكتار مخصصة لأشجار الفاكهة (الخوخ، البرقوق، المشمش، العنب) و1000 هكتار مغطاة بالبيوت البلاستيكية (الطماطم، الفلفل، الفاصوليا،...) تنتشر بكل من أكادير، الداخلة، مراكش، شيشاوة، بودنيب..) تعد اغراسها من الفواكه والخضر وفق أحدث التقنيات في مشتل ينتج 8 مليون غرسة في السنة. يعالج الإنتاج بمحطتي التلفيف بخميس ايت عميرة وبيوكرى كما تتوفر على 1100 متر مربع من مخازن التبريد بجنوب فرنسا، واسطول شاحنات مجهزة بمعدات التبريد للتوزيع في الأسواق الأوروبية، تشغل بين 8500 و9000 عامل في فترة دروة الإنتاج (حسب معطيات 2006)(3).

عرفت سوبروفيل سلسلة نضالات عديدة عبر السنين منذ 2008، فقد أعلنت الشركة الحرب على العمل النقابي بطرد عدد من أعضاء مكاتب الضيعات فرد العمال بأشكال نضال بوقفات أمام إدارة الشركة ووقفات لساعة في أماكن العمل في فبراير 2008، كما اعتصم 17 عامل-ة في مارس 2008 أمام الإدارة، ونظمت وقفة يوم 15 ماي 2008 تعرض خلالها المعتصمون لهجوم من طرف 40 شخص سخرتهم الإدارة للاعتداء على العمال كما دهس مالكها بيريك بوش 06 عاملات بسيارته مما خلف كسر عامل وعاملة. اعتقلت الدولة 10 عمال حكمت على 05 بشهرين مع وقف التنفيذ وغرامة 500 درهم والسجن النافذ لمدة شهر وغرامة 17000 درهم في حق ثلاث عمال وحكم بالسراح على الباقون. كانت مطالب العمال تتضمن التصريح بالعمال في الضمان الاجتماعي وأداء ثمن الساعات الإضافية وتسلم بطاقة الشغل وارجاع النقابين المطرودين.

بعد أزيد من عقد يعتصم عاملات وعمال سوبروفيل لأجل الدفاع عن حقهم في العمل بأماكن عملهم ضدا على حيل الشركة التي تريد التخلص منهم بإجبارهم على الانتقال للعمل بالضّيعات بذريعة نقص حصص العمل بمحطة التلفيف والحقيقة ان الهدف دفع العمال ات دوى الاقدمية الى مغادرة الشركة تحث ضغط التضاؤل المستمرللدخل.

لجأت الشركة مرة أخرى الى الهجوم على المعتصم بتسخير عناصر مرتزقة شنت هجوما ليليا على المعتصمين بغاية تفكيكه وكسر عزيمة العمال الدي يواصلون معركتهم في ضل ظروف قاسية.

المطالب العمالية في كل المعارك السالفة الذكر هي من أبسط الحقوق، فأي جحيم هذا يضطر فيه العامل بعد عمل شاق إلى خوض النضال لينتزع أجورا بئيسة مستحقة؟ وأي عالم كريه يجبر فيه العمال على الاعتصام ليسدد الرسمالي مستحقات صناديق التقاعد؟ وكيف نفسر أن شركات تحقق أرباح طائلة لا تتردد في سرقة صريحة لساعات العمل غير المؤدة عنها وللساعات الإضافية بل واستهتار إجرامي بحياة البشر بعدم توفير أبسط شروط الصحة والسلامة؟

إن رأسمالي الزراعة مصرون على الدفاع عن استمرار شروط استغلال لا إنسانية، ولا يترددون في المطالبة بالمزيد دون ان يعترهم أدنى خجل، فبين الحين والأخر تطالب بإعفائها من مستحقات الضمان الاجتماعي الذي لا تطبقه إلا قلة وتدافع عن تهربها المخزي في أداء الضرائب ولا تكف عن النواح عن أزمة القطاع وتلح على ضرورة أن يبقى صندوق الدعم العمومي يصب في أرصدتها. يتدرع الرأسماليين بتخمة الأسواق وبوار المنتوج وغلاء أسعار الأسمدة وارتفاع ثمن المياه وأكلاف كراء العقارات فترى في استغلالها للعمال المياومين، بلا أية حماية قانونية ولا حقوق اجتماعية الذين يسقطون ضحايا حوادث النقل القاتلة أو بسبب حوادث الشغل المميتة ويتركون وأسرهم يواجهون مصيرا معلوما، ترى أنها مجبرة وليست مخيرة. أما كبار الرأسماليين والشركات العالمية فهي تحترم ميثاقا ضمنيا يضم الرأسماليين بالبلد فهم حريصون على أن تبقى أجور وظروف عمل أجراءهم عند حدود القانون الظالم وتستعين بشركات الوساطة لتخرق القانون بدعوى أنهم ليسوا عمالها

التتمة بالصفحة 14

السودان: الشعب يستأنف السيرورة الثورية

بقلم، أحمد أنور

هزت انتفاضة شعبية النظام الحاكم في السودان، لم يتردد الأخير في استعمال العنف القاتل كما فعل طيلة عقود طويلة من الديكتاتورية العسكرية السافرة أو خلف واجهة خادعة. منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية بلغ عدد القتلى 40 شخصا أغلبهم نتيجة طلق ناري واعتقال 400 متظاهر. لا خيار أمام النظام المفلس غير طريق القمع الشديد على منوال من سبقوه من عتاة الطغاة في منطقتنا.

حدة الأزمة تدفع الشعب الى الاحتجاج في الشارع

خرجت احتجاجات شعبية في مدينة عطبرة في شمال السودان ضد انعدام الدقيق المدعم وضد غلاء سعر الخبز، امتدت الاحتجاجات تباعا إلى ولايات النيل الأزرق والولايات الشمالية والشرقية ووسط البلد لتصل في الأخير الى العاصمة الخرطوم.

عمت الاحتجاجات 13 ولاية من أصل 18 ولاية في البلد، وتجدرت مطالب المحتجين من التنديد بالغلاء وتعمق الفقر الجماهيري وشح السيولة للسحب البنكي لتنتقل إلى المطالبة بإسقاط البشير ونظامه الديكتاتوري الفاسد.

لعب الشباب المنحدر من أوساط شعبية دور المفجر وركيزة التعبئة، خصوصا في بداية النضال. وشوشح صموده في وجه القمع آخرين للالتحاق بالمسيرات الشعبية.

الجذور العميقة للانتفاضة الشعبية بالسودان

السودان ليس بلدا فقيرا. تبلغ مساحة البلد حوالي مليون و865 ألف كلم مربع يخترقه نهر النيل. إنه بلد المفارقات: يتوفر على تنوع مناخي وأراضي خصبة ووفرة المياه والمراعي، لكنه، يستورد المواد الغذائية من الخارج خصوصا القمح. يملك ثروة مائية هائلة لكن ثلث سكانه فقط يستفيدون من الكهرباء وتعاني المنشآت الصناعية من ضعف الإنتاج الكهربائي. يتوفر على ثروة هائلة من المواد الأولية، ويصل عدد السكان حوالى 37 مليون نسمة أغلبهم من الشباب الذي سدت في وجهه كل السبل في ظل أزمة عميقة وشاملة.

يوجد السودان بين عشرة دول الأكثر فسادا في العالم، حيث يتجاور الفقر الشديد والمنتشر شعبيا مع ثراء أقلية من أزلام النظام الحاكم. وتوجه ثلث أرباع الميزانية التي تبلغ 13.4 مليار دولار لأجهزة الجيش والأمن والوزارات "السيادية" ولا تتعدى ميزانية التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية 5%.

أدى انفصال جنوب السودان سنة 2011 إلى فقدان خزينة الدولة ما يقارب 70% من عائدات تصدير البترول المنتج غالبه بالجنوب، مما شكل سببا إضافيا لتفاقم الأزمة الاقتصادية البنيوية للنظام.

ولاشك أن نظام العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان بتهمة دعم الإرهاب منذ عقدين، ساهمت في مفاقمة أوجاع البلد اقتصاديا خصوصا أن من يدفع فاتورة الحصار الإمبريالي، كما أبانت تجربة الشعب العراقي، هم فقراء البلد.

يظل النظام الحاكم سبب كل الشرور التي تفتك بالشعب السوداني. أسقطت انتفاضة أبريل 1985 نظام "جعفر النميري" الديكتاتوري الذي تولى السلطة عبر انقلاب عسكري في العام 1969. على إثر هذه الانتفاضة تولى "عمر البشير" السلطة منذ 1989، وأعيد انتخابه في 2010 وفي 2015.

حافظ نظام البشير طيلة سنين حكمه الديكتاتوري على كل كوارث أنظمة الفساد والاستبداد، بل فاقمها بإذكاء حروب أهلية لأسباب إقليمية وإثنية وخوض مواجهات لا تنتهي إلا لتبدأ لإجبار الشعب السوداني على تحمل نظامه الديكتاتوري كحصن في وجه تفكك الوطن السوداني. والحال أنه لإنقاذ نظامه لن يتردد في تدمير السودان برمته.

زلزال السيرورة الثورية لم ينته

شهد السودان في شتنبر 2013 مظاهرات شعبية ضد رفع الدعم عن الوقود خلفت 185 قتيلا حسب منظمة العفو الدولية. كما عرفت جامعات الخرطوم احتجاجات طلابية خلال السنتين الماضيتين أدت إلى قتل طلاب وإغلاق أبواب الجامعة لتشتيت تركز الطلاب وتفكيك نقاط التجمعات.

لكن الانتفاضة الحالية حدث تاريخي في نضال الشعب السوداني فلأول مرة تعم النضالات الشعبية مدنا خارج العاصمة ومناطق الشمال والشرق التي ينحدر منها أغلب قادة أجهزة الدولة وينظر إليها كمناطق تستفيد من رعاية نظام البشير.

تستأنف انتفاضة الشعب السوداني الحالية السيرورة الثورية التي انطلقت بمنطقتنا وتمكنت الثورة المضادة من إيقافها مؤقتا. تعود مفجرات الانتفاضة الحالية للجذور الاقتصادية والاجتماعية ولطبيعة نظام الحكم الاستبدادي. وهي قواسم مشتركة في عموم المنطقة وتتظافر الخصوصيات السياسية وعلاقات القوى الطبقية والعلاقة مع الإمبريالية وحجم الموارد المتاحة لكل نظام على حدة لتفسير لاتساوق الديناميات النضالية.

ان استمرار السيرورة الثورية لا يعني استنساخا ولا اتباعا لنفس الخط ولا الانتهاء بنفس المآلات بل هو موجه لتفسير الطور الحالي للنضالات الشعبية بمنطقتنا ولاستخلاص ما يتطلبه من مهام على القوى الثورية.

آفاق الانتفاضة السودانية

يدرك كادحو السودان أن تقرير مصيرهم السياسي وتلبية مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية غير ممكنة دون سقوط نظام الحكم القائم، وللوصول لتلك الغاية لا بد من التغلب على جملة قضايا على رأسها ما أثبتته ثورات بلدان أسبق.

يأتي على رأس هذه القضايا ضرورة بلورة مشروع البديل الذي يجرى النضال لتحقيقه بما يقطع الطريق على المعارضة البرجوازية باختلاف خلفياتها لامتطاء النضال الشعبي. وما يرجح هذا الخطر أنه خيار دائم تلجأ إليه الأنظمة لخلط الأوراق عبر عقد مساومات سياسية تمنح بموجبها لهذه المعارضة تنازلات شكلية، تستعيدها بعد القضاء على الثورة الشعبية.

وبالنظر لكون عمر البشير مطالب للمحكمة الدولية في الجرائم ضد الإنسانية بإقليم "دارفور" فبقائه في السلطة بمثابة حماية لشخصه لن يتنازل عليه بإرادته مطلقا. وإن كانت التضحية بالرأس للحفاظ على مجمل النظام تكتيك ممكن في حال استمرار اتساع حجم النضال الشعبي ورقعته، فإن كلفة إسقاطه ستكون مرتفعة جدا.

تخفيض الكلفة البشرية والمادية لإسقاطه رهين ب توسيع النضال الشعبي وتجديره وانخراط قوى الطبقة العاملة في القطاع العام والخاص في إضرابات عامة تصيب الآلة الاقتصادية وجهاز الدولة في مقتل واقتحام الأحياء الشعبية بتشكيل لجان الاضراب. سيمثل هذا خنقا للنظام وبناء لميزان قوى عمالي وشعبي كسبيل لهزم نظام الديكتاتورية.

تفاجئ الثورات الأنظمة بنفس القدر الذي تفاجئ به الثوار. أصيبت أنظمة الاستبداد بالهلع، فتناسب تناقضاتها الإقليمية وسارعت لإعلان دعم الديكتاتوري السوداني. ففي وجه الثورة الشعبية لا تتردد أنظمة الرجعية في التعاضد وتقديم الدعم والمساندة.

الثورة المضادة تتحرك.

أعلن أمير قطر دعمه للنظام السوداني وأمر بتخصيص معونة مالية عاجلة له. كما أوفد النظام المصري وفدا وزاريا يضم وزراء الخارجية والمخابرات والدفاع وأكد دعمه لاستقرار نظام الحكم، رغم خلافاتهما التي بلغت درجة فرض إجراءات عقابية وإطلاق حملات إعلامية عدائية سواء على مسألة التباين حول سد "النهضة" الأثيوبي أو حول منطقة "حلايب" الحدودية واتهام السودان للنظام المصري بدعم جماعات مسلحة معارضة... الخ؟

تناست الإمبريالية مؤقتا حرصها المرائي على حقوق الإنسان، وغضت النظر عن جرائم النظام السوداني في حق المتظاهرين. أصابت الثورات الشعبية الإمبريالية بالذعر وباتت تنظر لكل النضالات الشعبية مصدرا لموجات هجرة بشرية تتدفق على حدودها فتوقفت على توظيف ورقة "حقوق الانسان" لابتزاز أنظمة الحكم بالمنطقة بل أصبحت تتربص بالمكتسبات الديمقراطية ببلدانها بالذات، خصوصا مع صعود اليمين الفاشي إلى البرلمانات ورئاسته بعض الحكومات.

مهامنا

رغم ما تعرضت له السيرورة الثورية بمنطقتنا من إنهاك جراء شراسة التحالف الرجعي الذي واجهته والذي بلغ درجة نادرة من استعمال آخر اختراعات القتل التقنية في قمع انتفاضة شعبية (الصواريخ البالستية لقصف المدن الآهلة بسوريا، السلاح الكيماوي، صاروخ مسيرة من البوارج...)، ورغم الأهوال البشرية والحضارية التي خلفتها الثورة المضادة، فإن منطقتنا أبعد ما تكون عن اغلاق الباب الذي فتحته السيرورة الثورية.

علينا دعم انتفاضة الشعب السوداني إعلاميا وسياسيا وتنظيم الوقفات التضامنية أمام ممثليها الدبلوماسية وفك الحصار المضروب على المناضلين-ات والتشهير بالجرائم التي يرتكبها النظام في حقهم، يجب على أنصار التغيير الثوري بمنطقتنا فضح تواطؤ الأنظمة الرجعية وكشف غاياتها في دعم نظام "عمر البشير" بما هو استباق لهزم الثورة في حدود السودان حتى لا تنتحول إلى ملهم لإعادة اشعال الحريق الثوري الذي يأمل كل الطغاة أن يتحول إلى صفحة من تاريخ جرى دفنه.

النصر لانتفاضة الشعب السوداني حتى اجتثاث نظام ديكتاتورية الاستبداد والفساد

لأجل تضامن أممي واسع مع شعب السودان الحر وتنديدا بتدخل أنظمة الرجعية المضادة للثورة.

السودان: ما في صلب النقاش السياسي هو الإسقاط الفوري للنظام

مقابلة مع رشيد سيد يعقوب

رشيد سيد يعقوب صحافي، مناضل سابق في الحزب الشيوعي السوداني. منفي في فرنسا منذ العام 1992، وعضو نشيط في شبكات دعم الانتفاضة الشعبية الجارية في السودان.

هل بوسعك أن توجز لنا الوضع الراهن في السودان؟

نظام البشير العسكري–الإسلامي قائم بالبلد منذ العام 1989، أي زهاء 30 سنة، وهو يواجه اليوم أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه. فقد الجنيه السوداني معظم قيمته في ظرف ستة أشهر. وارتفع سعر الخبز من جنيه واحد إلى ثلاث. وثمة نقص عام في البنزين، والبلد مفصول عن العالم الخارجي.

وتوجد الحكومة السودانية على شفى الإفلاس تحاول ضمان حلفاء إقليميين. وثمة شراكة اقتصادية مع الصين. ويتمثل المعطى الأساسي في أنه لم يعد هناك مال، والبلد مشرف على الإفلاس. الثروات موجودة لكن استولت عليها طغمة مرتبطة بالنظام.

كيف يجب النظر إلى التعبئات الحالية؟

يواجه النظام مظاهرات غير مسبوقة. تغطي هذه الحركة كل مدن البلد الكبرى باستثناء بعض التجمعات. والفئات الاجتماعية المشاركة في التعبئة عريضة، والطبقة الوسطى المفقرة حاضرة بقوة. وتشارك النساء بشكل غفير. وتجدر الإشارة إلى طابع المظاهرات السلمي. ويرد النظام باستعمال مفرط للقوة.

ما هي أهداف المظاهرات؟

بدأت التعبئة ردا على اجراءات ترفع بقوة أسعار المواد الأساسية. ومنذ أول أسبوع، كان جليا بدون أدنى لبس أن الأمر يتعلق بحركة ذات طابع سياسي، مركزة على مطلب تغيير النظام. "الشعب يريد إسقاط النظام" هو الشعار الموحد. تجمع المهنيين السودانيين الذي يضم نقابات رسمية موالية للنظام، ومهنيين سودانيين، أطباء ومهندسين، الخ... كانت هي المجموعة الموحدة لهذه التعبئة. كما تجمعت الأحزاب السياسية المعارضة للنظام حول "بيان من أجل الحرية والتغيير". المحاور واضحة، إسقاط النظام بوسائل سلمية، وبوجه خاص تنظيم انتقال إلى نظام ديمقراطي مع حرية التعبير، وحرية التجمع، و إنهاء تركيز الثروات بين أيدي أقلية إسلامية–أوتوقراطية.

ما وسائل بلوغ هذه الأهداف؟

أتاحت النداءات إلى التعبئة، التي بادر إليها تجمع المهنيين السودانيين، تنظيم تعبئات جماهيرية ومنتظمة في أماكن العمل، وفي الأحياء. كما جرت مظاهرات ليلية عفوية ولها طابع جماهيري حقيقي. وقد أقدم النظام على وقف فايسبوك وواتساب، ومع ذلك يجري يوميا نشر أشرطة فيديو من قبل المتظاهرين، ما يتيح إطلاع وسائل الإعلام وشتات السودانيين عبر العالم على ما يجري. وقد نُظمت تجمعات دعم للانتفاضة الشعبية في عدد مهم من البلدان، لكن يلزم الاعتراف بضعف التغطية الإعلامية والدعم الخارجي.

ترى جمعيات المهنيين أن إسقاط النظام يمر عبر إضفاء طابع جماهيري على الانتفاضة، و واعتماد إستراتيجية عصيان مدني سلمي وهدف بلوغ تنظيم إضراب عام. وليس ثمة دعم يمكن انتظاره من النقابات الرسمية التي تتحكم بها السلطة، فهي تكتفي بالمطالبة باحترام مشروعية النظام وانتظار انتخابات العام 2020.

وتوجد اليوم هذه البنيات خارج اللعبة. وما يشكل صلب النقاش السياسي هو إسقاط النظام فورا.

ما موقف مختلف الأحزاب السودانية؟

تشارك الأحزاب المعارضة للنظام في الانتفاضة منذ أيامها الأولى، دون أن تكون في القيادة. وقد تجمعت في إطار جماعي ينسقه تجمع المهنيين السودانيين. ثمة اليوم ثلاث كتل حزبية ذات استراتيجيات متباينة.

نداء السودان تجمع لعدد من المنظمات كانت شاركت في مفاوضات سابقة مع الحكومة السودانية بإشراف الاتحاد الأفريقي. يشارك في هذا التحالف حزبُ الأمة، أي حزب الوزير الأول السابق الصادق المهدي، المطاح به في 1989 بانقلاب البشير، وحركة تحرير جنوب السودان فرع الشمال بقيادة مالك أغار، وجيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي وحركة العدالة والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم وكونفدرالية المجتمع المدني السوداني.

تحالف قوى الإجماع الوطني تجمع محوره الأساسي رفض مبدأ التفاوض مع النظام. يوجد فيه الحزب الشيوعي السوداني وأحزاب قومية عربية وناصرية. وهو تجمع تقدمي.

الوحدويون تجمع حول الحزب الاتحادي الديمقراطي، أحد أكبر الأحزاب المؤسسية في السودان. وتضاف إليه أحزاب هي، من حيث الجوهر، انشقاقات سابقة عن هذا الحزب. يعمل الوحدويون من اجل إطاحة النظام سلميا.

لابد أيضا من كلمة عن الحركات المسلحة التي تقوم بدور هام في مناطق النزاع. ثمة حركة تحرير السودان لعبد الواحد النور في دارفور، وحركة تحرير شعب السودان في منطقة مرتفعات النوبة. ترفض هذه الحركات أيضا رفضا قاطعا التفاوض مع النظام، وتعمل باستقلال عن التجمعات السياسية المشار إليها أعلاه.

إبان أولى أيام الانتفاضة، جرى إحراق مقرات حزب المؤتمر الوطني للبشير. فاتهم النظام حركة تحرير السودان بأنه يقود ويتواطؤ مع المخابرات الإسرائيلية. ومن حسن الحظ أن هذه الدعاية لم تجد صدى. كان رد المتظاهرين رفض الانجرار إلى تقسيم صفوفهم، كان شعار الجميع: كلنا دارفوريون.

هل بوسعك أن تصف لنا إستراتيجية النظام؟

ثمة ثلاثة محاور أساسية.

أولا قول إن المظاهرات من فعل أجانب، وإن الأحزاب والجمعيات المهنية تعمل بأوامر السفارات الأجنبية، والمقصود أساسا القوى الغربية.

ثم قول إن المظاهرات قد تقود البلد إلى الفوضى، مثل سوريا و اليمن. ويفتخر النظام الحالي بتأمين الاستقرار.

وأخيرا يلعب النظام بخطاب عنصري. يجرؤ البشير على قول:"إذا سقط النظام سيسيطر الدارفوريون على البلد". والمقصود السكان الزنوج في السودان. وستكون الثقافة العربية والإسلامية في خطر. ثمة مكون عنصري وعرقي قوي في هذا الخطاب. ومن حسن الحظ أن هذا النوع من الأقوال لا يفلح في التقسيم وتفكيك التعبئة. هذا النمط من الدعاية لم يعد يؤتي أكله.

يجب قول كلمة عن دور الجيش. في كل انتفاضة شعبية كبيرة في تاريخ السودان، في 1964 و في 1985، قام الجيش بدور هام في الانتقال. اليوم خضع الجيش لإعادة بناء كاملة من قبل النظام، يتعلق الأمر بجيش إيديولوجي وخاضع لتكييف إيديولوجي. عناصر الجنجويد السابقة المنضمة إلى النظام، والمسؤولة عن إبادة دارفور، جرى دمجها في القوات المسلحة في العام 2017 تحت اسم قوات الدعم السريع. ويعتبر الجيش غير مستقل، مكون من بعض المجموعات العرقية بشمال السودان. العنصر المحدد هو أنه لم يعد بوسع الجيش أن يقوم كما في السابق بدور انتقال هادئ داخل النظام.

ما قولك عن التعبئات الراهنة دعما لتعبئة شعب السودان؟

نظم السودانيون بالمنفى تعبئات قوية، لاسيما في فرنسا. وكان ثمة مواقف من المجتمع المدني. مع الأسف جرى هذا لحد الآن في عزلة نسبية عن المعنيين الأوائل.

وفيما يتعلق بالقنصليات الغربية، كانت المواقف متحفظة إلى حد ما. أدانت العنف ضد المتظاهرين، ولكنها لم تتخذ مواقف حازمة ضد النظام.

ختاما أقول إن على سودانيي الخارج الذهاب للقاء المنظمات الديمقراطية والأحزاب السياسية، بقصد توسيع الدعم،والعمل لإسقاط النظام والاستعداد لما بعده.

أجرى المقابلة رومان برونييه

ترجمة جريدة المناضل–ة

المصدر: http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article47532